المؤسسة الإسلامية
لتنمية القطاع الخاص

إعادة تنشيط القطاع الخاص لتشكيل مستقبل أفضل

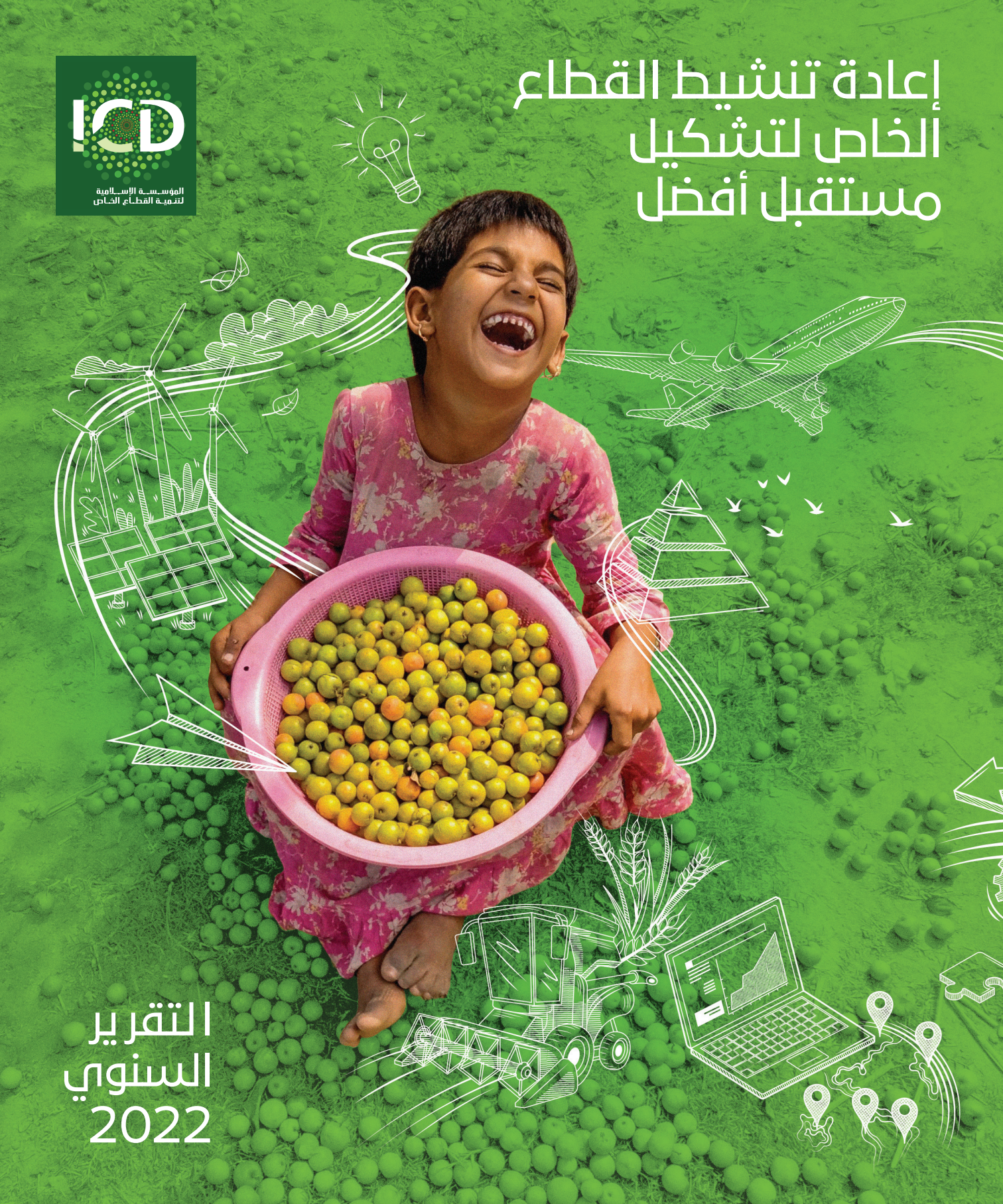

التقرير السنوي 2022

بسم الله الرحمن الرحيم

ما نقوم به

تمول المؤسسة المشاريع الرامية إلى إيجاد التنافسية والريادة وفرص العمل وإمكانات التصدير. كما تعبئ المؤسسة موارد إضافية لفائدة المشاريع، وتحفز تطور قطاع المالية الإسلامية، وتجلب شركاء التمويل، وتقدم خدمات استشارية للحكومات والقطاع الخاص حول إنشاء وتطوير وتحديث المنشآت الخاصة والأسواق المالية، حيث تركز المؤسسة خدماتها الاستشارية حول أفضل الممارسات وتعزيز اقتصاد السوق.

الفِهرس

خطاب الرئيس 5

خطاب الرئيس التنفيذي بالإنابة 6

1. نبذة عن المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص 9

2. المؤسسة في أرقام 13

لمحة عن أنشطة عام 2022 13

موجز لإنجازات عام 2022 14

معالم بارزة منذ إنشاء المؤسسة 16

3. عملياتنا، وأنشطتنا، وأداؤنا: معالم بارزة في عام 2022 19

رفع الطاقة الإنتاجية لإحدى أكبر التكتلات الصناعية في بنغلاديش 19

دعم التحول الطاقي في أوزبكستان وتعزيز إمداداتها من الطاقة 20

مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على التوسع في خضم بيئات اقتصادية صعبة 21

توفير التمويل السكني للمستهلكين 23

معالم بارزة أخرى في عام 2022 24

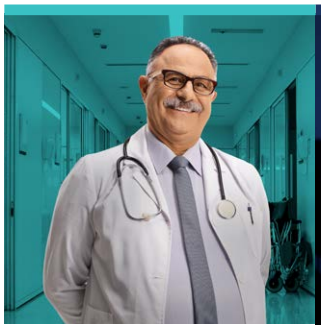

4. أوجه التآزر والشراكات الخاصة بالمؤسسة 27

تعزيز التعاون الدولي 27

المشاورات الاستراتيجية وحلقات العمل 31

الجوائز والتقديرات منذ إنشاء المؤسسة 36

المؤسسة في صور 38

5. الفعالية الإنمائية 45

تطورات عام 2022 45

نتائج الدراسة الاستقصائية للفعالية الإنمائية لعام 2022 47

6. حوكمة المؤسسة 49

7. ممارساتنا 57

8. الملاحق 61

الاعتمادات والمدفوعات منذ إنشاء المؤسسة 62

المعالم المالية البارزة 63

القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات المستقل 64

تقرير الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية 142

شكر وعرفان، وحقوق التأليف والنشر، وبيان الناشر 144

بينما تتزايد التحديات العالمية
المشتركة، فنحن ندرك جيدا مدى قوة
التعاون والتنسيق مع شركائنا.

خطاب الرئيس

من رئيس مجلس الإدارة إلى رئيس الجمعية العمومية

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس الجمعية العمومية للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

وفقا لاتفاقية تأسيس المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ونظامها الداخلي، يسرّني، بالنيابة عن مجلس إدارة المؤسسة، أن أقدّم إلى الجمعية العمومية الموقّرة التقرير السنوي الثالث والعشرين للمؤسسة للعام المالي 2022.

ويتضمن هذا التقرير نبذة عن أنشطة المؤسسة خلال عام 2022، وتتضمن تدخلاتها في مجال الأعمال، وتأثيرها الإنمائيّ، وأدائها المالي. وستواصل المؤسسة بذل كلّ الجهود لتلبية تطلعات مساهميها.

وتفضلوا، معالي الرئيس، بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

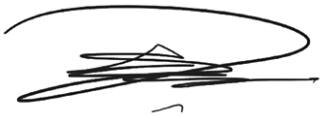

د. محمد الجاسر
رئيس مجلس الإدارة،
المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

خطاب الرئيس التنفيذي بالإنابة

بسم الله الرحمن الرحيم

يسرني أن أقدّم إليكم التقرير السنويّ للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص لعام 2022.

كان عام 2022 عامًا حافلًا بالأنشطة والفعاليات بالنسبة لمؤسستنا حيث واصلنا، موازاة مع جهودنا للتعافي من جائحة كوفيد - 19، دعم شركائنا ومساعدتهم على مواجهة عام آخر يتسم بعدم اليقين الناجم عن الجائحة، إضافة إلى المشكلات القائمة مثل تشديد السياسيات المالية، والتضخم المتصاعد، والصراعات ذات الطبيعة الجيوسياسية. كما واصلنا مساعينا للابتكار وأعدنا تطوير محركات القيمة لتلبية الاحتياجات الملحة للدول الأعضاء، ومساعدة الشركات الصغرى على التطور والنمو. علاوة على ذلك، عملنا خلال هذا العام على إعادة تنظيم أنشطة المؤسسة، وإعادة تشكيل محفظتنا من خلال التركيز على مجالات النمو الأساسية عبر مناطق عملياتنا مع الاستجابة لاتجاهات السوق المختلفة.

حققت جهود المؤسسة ومساعيها نتائج إيجابية في عام 2022. من الناحية التشغيلية، حققت المؤسسة اعتمادات ومدفوعات أعلى من العام الماضي، حيث بلغت الاعتمادات 525.83 مليون دولار أمريكي، وبلغت المدفوعات 310.53 مليون دولار أمريكي. وتتماشى هذه الأرقام مع التزام المؤسسة بتمويل مشاريع وشركات القطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية التي تساعد على مواجهة التحديات الرئيسية مثل الأمن الغذائي، والوصول إلى مصادر الطاقة. علاوة على ذلك، ساعدت تدخلاتنا في بناء قطاعات صناعية قادرة على المنافسة وخلق وظائف أكبر. وبذلك تكون المؤسسة منذ إنشائها قد وصلت باعتماداتها التراكمية إلى 7.61 مليار دولار أمريكي، فيما بلغت قيمة مدفوعاتها التراكمية 4.07 مليار دولار أمريكي.

في هذا الصدد، عززنا خلال هذا العام التزاماتنا وأوجه التعاون مع شركاء ومؤسسات متعددي الأطراف لهم نفس التوجهات والأهداف.

بينما تتزايد التحديات العالمية المشتركة، فنحن ندرك جيدا مدى قوة التعاون والتنسيق مع شركائنا. في هذا الصدد، عززنا خلال هذا العام التزاماتنا وأوجه التعاون مع شركاء ومؤسسات متعددي الأطراف لهم نفس التوجهات والأهداف. وهذا يشمل، على سبيل المثال، اتفاقية خطوط التمويل لإفريقيا وآسيا مع الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، واتفاقية مع مؤسسة التمويل الإفريقية بشأن محفظة المشاريع المشتركة والتمويل المشترك. كما نظمت المؤسسة العديد من ورش العمل والدورات لتبادل المعرفة واستكشاف فرص تعزيز التعاون مع مؤسسات رائدة مثل المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وشركة الاستثمار الدولي البريطاني، ومؤسسة التمويل الدولية، ومصرف التجارة والتنمية.

ونحن نسعى دوما للتدخل لفائدة شركائنا من عملاء ومجتمعات دولنا الأعضاء، من أجل مساعدتهم على التقدم في رحلتهم نحو الانتقال إلى اقتصاد مستدام، بغض النظر عن المرحلة التي وصلوا إليها، ومعالجة القضايا التي تهمهم أكثر. في هذا الإطار، اتخذنا خطوات جريئة من خلال تركيزنا على الاستدامة لتعزيز التغيير الشامل. وقد كشفت نتائج الاستقصاء السنوي للفعالية الإنمائية لعام 2022 أن عملاء وشركاء المؤسسة ساهموا بشكل كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. في هذا الإطار، استفادت 2,256 شركة صغيرة ومتوسطة من تمويلات للمؤسسة بلغت 172.2 مليون دولار امريكي. كما ساهمت عملياتنا في تعزيز التمويل الإسلامي، حيث تم اجتذاب 74.524 عميلا جديدًا لخدمات التمويل الإسلامي. ودعمت مشاريعنا واستثماراتنا سوق العمل، حيث ساهمت في استمرارية 86.358 وظيفة، واستحداث 15.464 وظيفة جديدة. علاوة على ذلك، نشطت المؤسسة في مجال تنمية المجتمع، حيث ساهمت بما مجموعه 6.6 مليون دولار أمريكي في البرامج التي تهتم بتحسين ظروف العيش لمواطني دولنا الأعضاء من خلال التركيز على تقديم أفضل الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

جدير بالإشارة أنه منذ تشريفي بتولي منصب الرئيس التنفيذي للمؤسسة بالإنابة، فقد ركزت جهودي على تحقيق المزيد من الكفاءة في تقديم الخدمات وتحسين الاستقرار التشغيلي. وأنا ملتزم بمواصلة الجهود والمضي قدمًا في خطة تحسين أعمالنا، والتي تشمل تعزيز محركات القيمة، والموظفين، والتنظيم، وتطوير طريقة عملنا، وإنشاء أساس للنمو والمبادرات الجديدة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأنوه بمساهمات الرئيس التنفيذي السابق، السيد أيمن سجيني، الذي ترك المؤسسة في منتصف عام 2022، والذي لعب دورًا أساسيًا في قيادة أداء المؤسسة في خضم الصعوبات العديدة التي واجهتها، خاصة في ذروة جائحة كوفيد - 19. وهنا لابد من الإشادة بمسار المؤسسة وإنجازاتها على مدى السنوات القليلة الماضية. كما يسرني أن أعبر عن تقديري لأعضاء مجلس الإدارة المحترمين وفريق القيادة العليا للمؤسسة. شكرًا لكم على جهودكم ودعمكم الثابت والذي مكننا من التقدم والنمو إلى مستويات أعلى. وأخيرا، أود أن أتوجه إلى أسرة المؤسسة برسالة، أنتم أهم أصولنا، أشكركم على عملكم الجاد وتفانيكم المتواصل لبلوغ التميز المؤسسي.

مع أطيب التحيات
م. هاني سالم سنبل
الرئيس التنفيذي بالإنابة
المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

1

1. نبذة عن المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ("المؤسسة") منظمة مالية متعددة الأطراف تابعة للبنك الإسلامي للتنمية ("البنك").

يبلغ رأسمالها المصرح به 4 مليارات دولار أمريكي، منها رأسمال متاح للاكتتاب بقيمة 2 مليار دولار أمريكي. يتشكل هيكل المساهمين في المؤسسة من البنك الإسلامي للتنمية، و55 بلدا عضوا، وخمس مؤسسات مالية عامة. وقد أنشأت من قبل مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية خلال اجتماعه السنوي الرابع والعشرين في جدة في رجب 1420هـ (نوفمبر 1999).

تتبنى المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص منذ إنشائها في نوفمبر 1999 لعب دور رائد ومؤثر في تعزيز النمو الشامل والمستدام من خلال تركيزها على تطوير القطاع الخاص. وتتمثل مهمة المؤسسة في استكمال الدور الذي يلعبه البنك الإسلامي للتنمية من خلال تطوير وتعزيز القطاع الخاص كوسيلة لتعزيز النمو والازدهار الاقتصادي، مع اعتماد رؤية تمكن المؤسسة من بلوغ مركز ريادي بصفتها مؤسسة مالية إسلامية متعددة الأطراف.

وباعتبارها ذراع القطاع الخاص لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، تشمل أهداف المؤسسة ما يلي:

1) تحديد الفرص والمبادرات في القطاع الخاص التي بإمكانها أداء دور محركات للنمو،
2) تقديم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية لتنمية القطاع الخاص،
3) تعبئة موارد إضافية للقطاع الخاص في الدول الأعضاء، و
4) تشجيع تنمية الأسواق المالية وأسواق رأس المال الإسلامية.

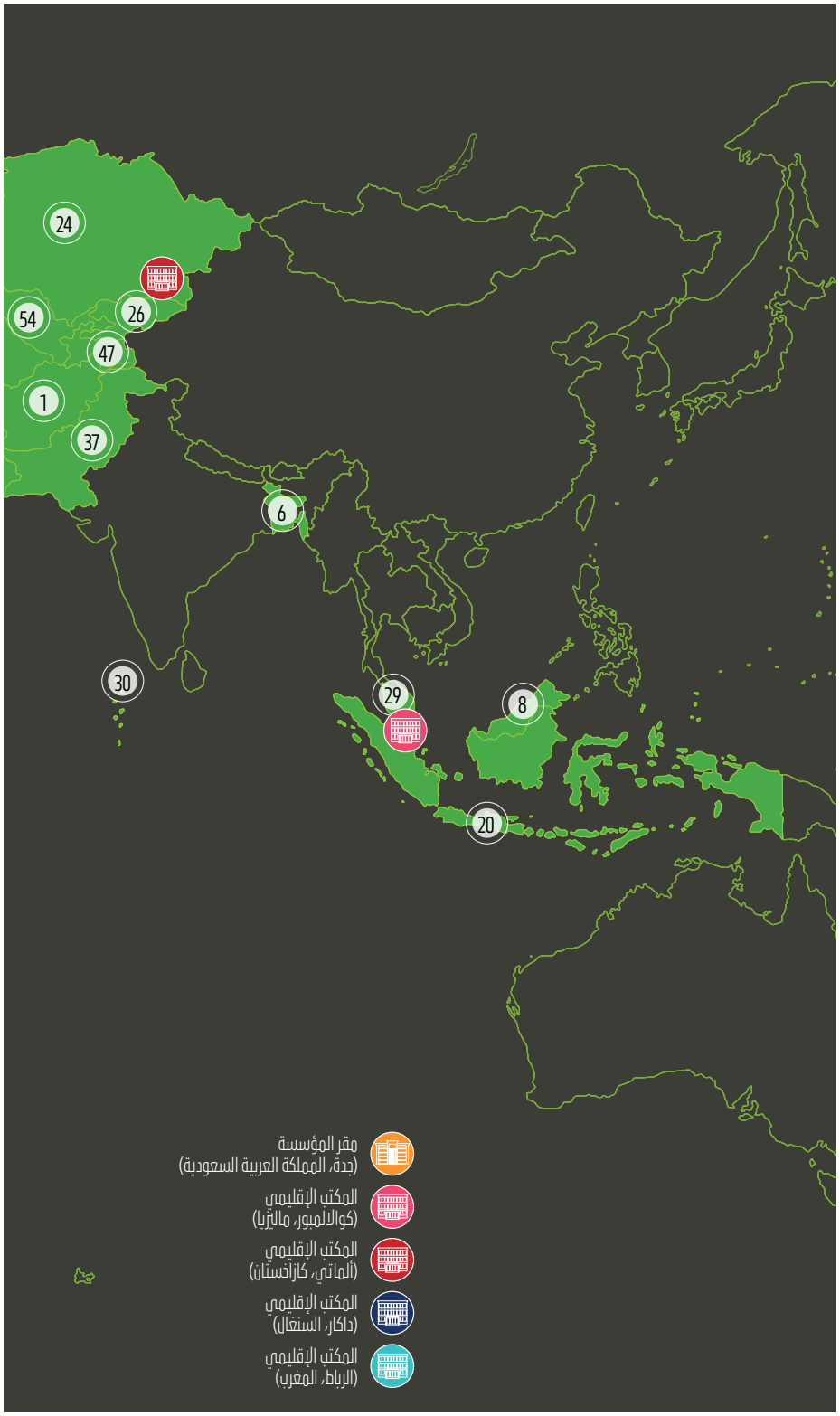

الدول الأعضاء في المؤسسة

1 أفغانستان
2 ألبانيا
3 الجزائر
4 أذربيجان
5 البحرين
6 بنغلاديش
7 بنين
8 بروناي
9 بوركينافاسو
10 الكاميرون
11 تشاد
12 جزر القمرّ
13 كوت ديفوار
14 جيبوتي
15 مصر
16 الغابون
17 غامبيا
18 غينيا
19 غينيا بيساو
20 إندونيسيا
21 إيران
22 العراق
23 الأردن
24 كازاخستان
25 الكويت
26 جمهورية قرقيزستان
27 لبنان
28 ليبيا
29 ماليزيا
30 المالديف
31 مالي
32 موريتانيا
33 المغرب
34 موزمبيق
35 النيجر
36 نيجيريا
37 باكستان
38 فلسطين
39 قطر
40 المملكة العربية السعودية
41 السنغال
42 سيراليون
43 الصومال
44 السودان
45 سورينام
46 سوريا
47 طاجكستان
48 توغو
49 تونس
50 تركيا
51 تركمانستان
52 الإمارات العربية المتحدة
53 أوغندا
54 أوزبكستان
55 اليمن

إخلاء المسؤولية: لا تجسّد الحدود أو أسماء البلدان المستخدمة في هذا التقرير بالضرورة الموقف الرسمي للمؤسسة. وتستخدم الخرائط لأغراض توضيحية، ولا تعني التعبير عن أي رأي من المؤسسة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد أو إقليم، أو فيما يتعلق بترسيم الحدود.

النطاق الجغرافي لعملياتنا

تغطي عملياتنا المناطق التالية لأكثر من 20 سنة حيث نقدّم خدمات مالية وندعم النمو في الأماكن الأشد احتياجا وفي الأوقات الأكثر ملائمة.

2

2. المؤسسة في أرقام

1.2 لمحة عن أنشطة عام 2022

الاعتمادات حسب المنتجات

- **خطوط التمويل**
  347.91 مليون دولار أمريكي
- **التمويل لأجل**
  177.92 مليون دولار أمريكي

الاعتمادات حسب المناطق

- **إفريقيا جنوب الصحراء:**
  %46.20
- **أوروبا وأسيا الوسطى:**
  %34.79
- **أسيا:**
  %13.31
- **الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:**
  %5.71

الاعتمادات حسب القطاعات

- **القطاع المالي:**
  %71.87
  15 مشروعا
- **الطاقة:**
  %18.62
  مشروعان
- **الصناعة و التعدين:**
  %9.51
  مشروعان

اعتماد

525.83

مليون دولار أمريكي

استثمار

%71.87

في القطاع المالي، والمستفيد النهائي هو الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

1 مشروع إقليمي

9 دول غطت استثمارات المؤسسة:

بنغلاديش، والكاميرون، وكوت ديفوار، ومالي، ونيجيريا، والمملكة العربية السعودية، والسنغال، وأوغندا، وأوزبكستان

19 مجموع المشاريع المعتمدة

ملحوظة: في القسم التالي، لا يصل مجموع النسب المئوية دائما إلى ٪100.0 بسبب تقريب اختلافات الأرقام

2.2 موجز لإنجازات عام 2022

نظرًا لأهميته في خلق فرص العمل، وتعزيز إمكانات التصدير، ودفع النمو المستدام، فقد كان تطوير القطاع الخاص هو المحور الأساسي للمؤسسة منذ إنشائها.

بلغ إجمالي الاعتمادات خلال هذا العام 525.83 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل أكثر من ضعف اعتمادات عام 2021 (243.60 مليون دولار أمريكي). وهذا يعكس تعزيز المؤسسة لتدخلاتها من خلال تقديم خطوط التمويل للمؤسسات المالية الشريكة وتنفيذ استثمارات في مختلف المشاريع التي تعالج التحديات العالمية الرئيسية مثل الوصول إلى الطاقة والأمن الغذائي. من حيث الاعتمادات لعام 2022 حسب المنتجات، نالت خطوط التمويل النصيب الأوفر بنسبة 66.16%، متبوعة بالتمويل لأجل بنسبة 33.84%، نتيجة اعتماد نهج يركز أعمال المؤسسة على تمويل الائتمان.

من حيث القطاعات، خصصت نسبة 71.87% من اعتمادات المشاريع الجديدة لهذا العام للقطاع المالي، متبوعا بقطاع الطاقة 18.62%، وقطاع الصناعة والتعدين 9.51%. أما من حيث التوزيع الجغرافي، فقد خُصّصت نسبة 46.20% لإفريقيا جنوب الصحراء، متبوعة بأوروبا وآسيا الوسطى 34.79%، وآسيا 13.31%، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 5.71%.

فيما يتعلق بالمدفوعات، خُصّص إجمالي المدفوعات خلال 2022، وهو 310.53 مليون دولار أمريكي، (208.71:2021 مليون دولار أمريكي) في المقام الأول للقطاعات شديدة التأثير، مثل القطاع المالي (80.23%)، والصناعة والتعدين (15.78%)، والنقل (3.22%)، والطاقة (0.77%). وعلى العموم، بلغت نسبة المدفوعات إلى الاعتمادات 54.88% (85.68%:2021).

الشكل 1.2:

الاعتمادات حسب المنتجات: 2022
- خطوط التمويل **%66.16**
- التمويل لأجل **%33.84**

الشكل 2.2:

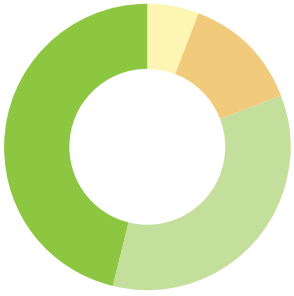

الاعتمادات حسب المناطق: 2022
- إفريقيا جنوب الصحراء **%46.20**
- أوروبا وآسيا الوسطى **%34.79**
- آسيا **%13.31**
- الشرق الأوسط وشمال إفريقيا **%5.71**

الشكل 3.2:

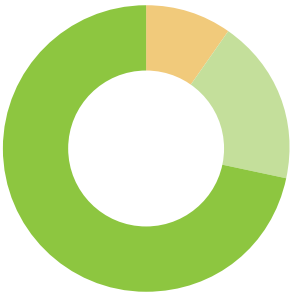

الاعتمادات حسب القطاعات: 2022
- القطاع المالي **%71.87**
- الطاقة **%18.62**
- الصناعة والتعدين **%9.51**

بلغ إجمالي الاعتمادات خلال هذا العام 525.83 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل أكثر من ضعف اعتمادات عام 2021 (243.60 مليون دولار أمريكي).

الشكل 4.2:

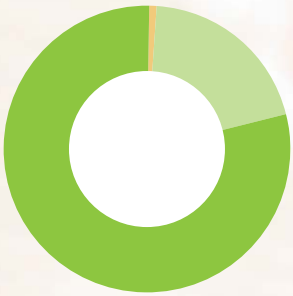

المدفوعات حسب القطاعات: 2022

- خطوط التمويل **%79.42**
- التمويل لأجل **%19.77**
- الأسهم غير المصرفية **%0.81**

الشكل 5.2:

المدفوعات حسب المناطق: 2022

- أسيا **%38.43**
- أفريقيا جنوب الصحراء **%30.01**
- أوروبا وأسيا الوسطى **%25.79**
- الشرق الأوسط وشمال افريقيا **%4.96**
- عالمي **%0.81**

3.2 معالم بارزة منذ إنشاء المؤسسة

قدّمت المؤسسة منذ إنشائها اعتمادات تراكمية تجاوزت 7.65 مليار دولار أمريكي، بينما تجاوزت المدفوعات 4.07 مليار دولار أمريكي خصصت لتنمية القطاع الخاص.

اعتمدت المؤسسة، منذ إنشائها في عام 1999، 524 مشروعا بقيمة 7.61 مليار دولار أمريكي. وتشمل اعتمادات المؤسسة قطاعات مختلفة، منها القطاع المالي، والبنية التحتية، والزراعة، والتصنيع، والطاقة، ولها عمليات استثمارية في 50 بلدا عضوا.

وتشمل اعتماداتنا:

- 130 مشروع خطوط تمويل بقيمة 3.39 مليار دولار أمريكي
- 233 مشروع تمويل لأجل بقيمة 2.63 مليار دولار أمريكي
- 146 مشروعا سهميّا بقيمة 1.06 مليار دولار أمريكي
- 15 مشروع صناديق بقيمة 532.85 مليون دولار أمريكي

وخصص ما نسبته 79.13% من الاعتمادات حتى الآن لتمويل الائتمان (التمويل لأجل وخط التمويل)، تليه المشاركة في حقوق الملكية (أسهم المؤسسات وأسهم الشركات) بنسبة 13.87%، والنسبة الباقية 7.00% استثمارات في الصناديق.

خُصّصت الحصة الكبرى من اعتمادات المؤسسة منذ إنشائها للقطاع المالي (باستثناء الصناديق)، الذي يلعب دور الوساطة في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، أي ما يمثل 52.36% من إجمالي الاعتمادات (أكثر من 4.00 مليار دولار أمريكي) حتى الآن. ويستحوذ قطاع الصناعة والتعدين على ثاني أكبر حصة (18.21%) باعتمادات

الشكل 6.2:

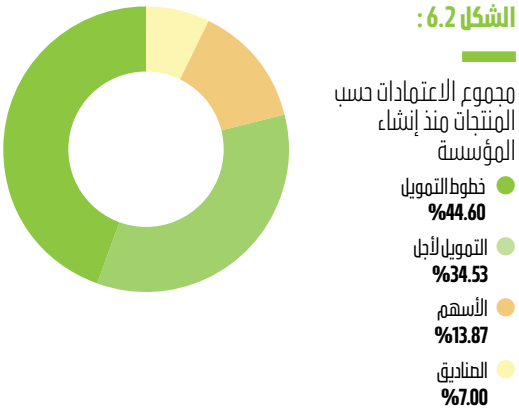

الشكل 7.2:

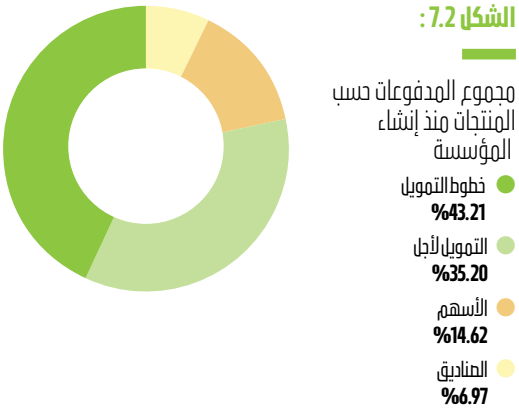

اعتمدت المؤسسة، منذ إنشائها في عام 1999، 524 مشروعا بقيمة 7.61 مليار دولار أمريكي.

الشكل 8.2 :

مجموع الاعتمادات حسب القطاعات منذ إنشاء المؤسسة

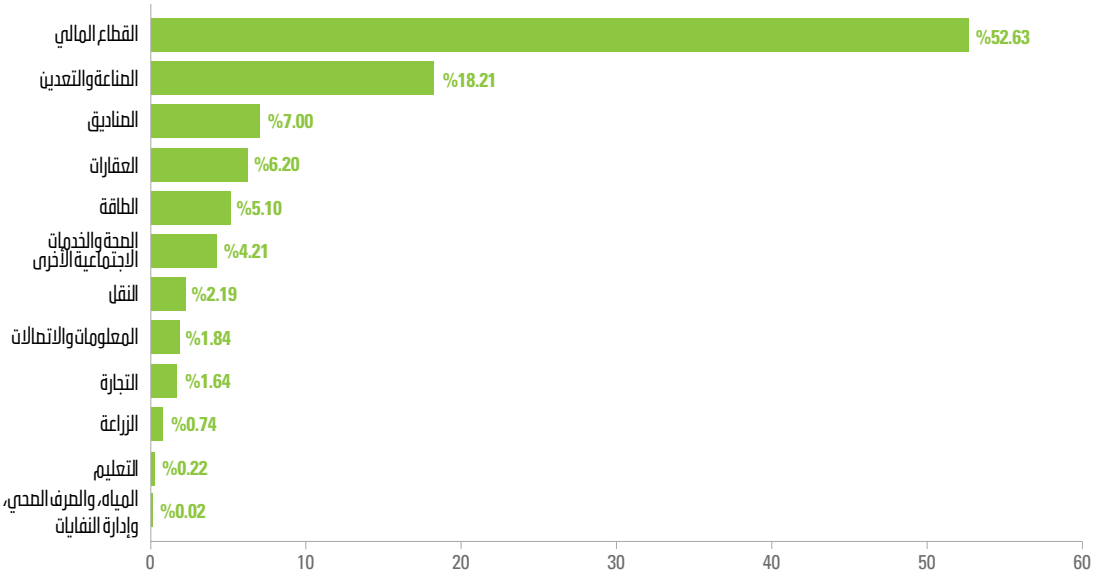

إجمالية بلغت قيمتها 1.39 مليار دولار أمريكي. وتليه الصناديق بنسبة 6.97%، والطاقة، والتمويل العقاري، والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى، والنقل، والمعلومات والاتصالات، والتجارة، بنسبة 21.18% من إجمالي الاعتمادات. وخُصّص مبلغ 74.38 مليون دولار أمريكي المتبقي، الذي يمثل 0.98% من الاعتمادات التراكمية، لثلاثة قطاعات اقتصادية هي: الزراعة، والتعليم، والمياه والصرف الصحي وإدارة النفايات.

وتجسّد اعتماداتنا أيضًا مدى امتدادنا الجغرافي الواسع. فبحلول نهاية عام 2022، شملت عمليات المؤسسة الاستثمارية 50 بلدا عضوا، إضافة إلى عدد من المشاريع الإقليمية والعالمية الممتدة عبر عدة اقتصادات. وتمثل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما نسبته 27.71% من إجمالي الاعتمادات، تليها أوروبا وآسيا الوسطى بنسبة 21.76%، وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة 20.08%، ومنطقة آسيا بنسبة 15.32%. وتمثّل حصة المشاريع الإقليمية/العالمية التي تغطي العديد من الدول في مناطق مختلفة 15.13% من إجمالي الاعتمادات.

وقد بلغت مدفوعات المؤسسة منذ إنشائها ما يفوق مجموعه 4.0 مليار دولار أمريكي. وتختلف المدفوعات حسب المنتجات، إذ تمثل مشاريع خطوط التمويل والتمويل لآجل النسبة الكبرى (43.21% و 35.20% على التوالي). ومثلت عمليات الأسهم 14.62%، تليها الصناديق بنسبة 6.97%.

3

3. عملياتنا، وأنشطتنا، وأداؤنا: معالم بارزة في عام 2022

في عام 2022، بذلت المؤسسة جهودا كبيرة مكنت من مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على النمو والابتكار، وعلى تحسين الأمن الطاقي والأمن الغذائي في الدول الأعضاء، وعلى تلبية الطلب المتزايد على الإسكان، كما ساهمت المؤسسة في الجهود التي بذلتا الدول الأعضاء للتعافي من تبعات جائحة كوفيد-19.

1.3 رفع الطاقة الإنتاجية لإحدى أكبر التكتلات الصناعية في بنغلاديش

في عام 2022، قدمت المؤسسة تمويلا بصيغة الإجارة بقيمة 22.50 مليون يورو لشركة أبو الخير لتصنيع الأشرطة المحدودة (AKSPL)، وهي شركة تابعة لمجموعة أبو الخير في بنغلاديش. وتعد مجموعة أبو الخير من أكبر التكتلات في بنغلاديش، ولها نشاط كبير في أسواق الصلب والأسمنت والسيراميك والسلع الاستهلاكية. وتعتبر المجموعة حاليا شركة رائدة في سوق منتجات الصلب والاسمنت في بنغلاديش. وتنتج الشركة منتجات وسيطة مطلوبة للأسقف والسياجات في المناطق الريفية والصناعية. وقد مكّن التمويل المقدم من المؤسسة للشركة من زيادة قدرتها من 305.000 طن متري إلى 505.000 طن متري، مع إضافة منتجات جديدة إلى محفظتها من خلال شراء معدات من شركة دانييلي الإيطالية، أحد أشهر مصنعي معدات الصلب في العالم.

كان للمشروع تأثير إنمائي قوي من حيث خلق فرص العمل، ونقل التكنولوجيا، وتحسين القدرات المحلية، ويبلغ إجمالي عدد الوظائف المستحدثة من هذا المشروع الجديد 800 وظيفة. تم تنفيذ المشروع من قبل المهندسين الداخليين داخل مجموعة أبو الخير بمساعدة مورد المعدات. ومع

بالإضافة إلى أهميته الرئيسية في إنتاج الطاقة، سيؤدي المشروع دورًا استراتيجيًا لاستقرار شبكة الكهرباء في أوزبكستان.

إضافة خطوط الإنتاج الجديدة، تمكنت الشركة من تحسين جودة منتجاتها الحالية وزيادة عروض المنتجات للعملاء في جميع أنحاء العالم.

سبق لمجموعة أبو الخير أن استفادت من تمويلات المؤسسة، حيث قدمت المؤسسة تمويلًا بقيمة 25.00 مليون دولار أمريكي لبناء مصنع لإنتاج قضبان الصلب بطاقة مليون طن متري سنويًا لشركة أبو الخير لصهر الحديد، وتعد الشركة الآن أكبر مصنع لإنتاج قضبان الصلب في بنغلاديش. وقد سددت الشركة كامل قيمة التمويل، ويعمل المصنع الآن بكامل طاقته ويخطط للتوسع مستقبلا.

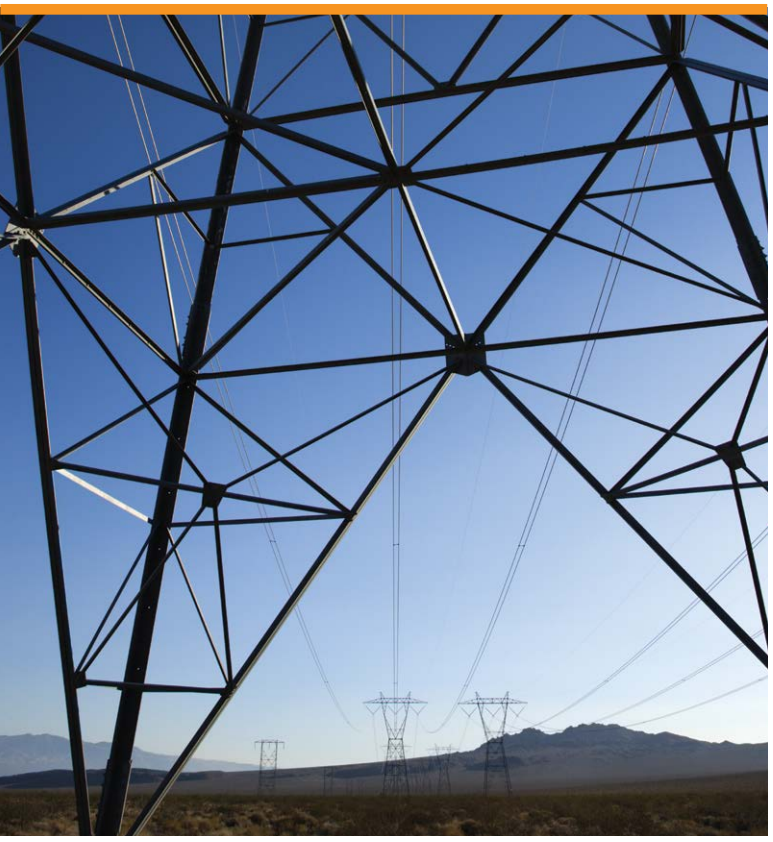

2.3 دعم التحول الطاقي في أوزبكستان وتعزيز إمداداتها من الطاقة

تأسست ستاون سيتي أنرجي ("المستثمر" أو "الراعي المؤسس") في عام 2019 لمساعدة أوزبكستان على زيادة كفاءة الطاقة والإنتاج الكهربائي بالإضافة إلى تعزيز الأمن الطاقي في البلاد. ومن المتوقع أن يتحقق ذلك من خلال تطوير محطة طاقة توربينات الغاز ذات الدورة المركبة بطاقة 1560 ميجاوات ("المشروع") التي ستقام في منطقة سورخانداريا في أوزبكستان. وبعد سلسلة من المفاوضات، أسست شركة إس سي إي كوفات ("شركة المشروع") في مارس 2021 وتم تنفيذ اتفاقية شراء الطاقة، واتفاقية الاستثمار بين الشركة والهيئات الحكومية والوزارات الأوزبكية ذات الصلة في أبريل 2021. منذ ذلك الحين، جذبت ستاون سيتي أنرجي مستثمرين في سوق الطاقة الدولية كشركاء لتطوير المشروع.

تقدر تكلفة مشروع محطة توليد الكهرباء ذات التوربينات الغازية ذات الدورة المركبة 1.30 مليار يورو والتي ستمول من ديون ممتازة إلى نسبة الأسهم بنسبة 20:80. ويتشكل هيكل كبار ممولي الديون هم (1) المقرضون المشمولين بوكالات ائتمان التصدير، و(2) مؤسسات تمويل التنمية. وإلى تاريخه، أكد كل من البنك الإسلامي للتنمية

والمؤسسة مشاركتهما. وستستفيد الشركة العامة وبنك الائتمان لإعادة الإعمار KFW - بنك "أيبكس " IPEX من وكالتي أولير هيرمس وكريديندو، وهما وكالتا ائتمان الصادرات الألمانية والبلجيكية، على التوالي. وستكون مساهمة المؤسسة كتسهيل الشراء (الاستصناع) بالإضافة إلى الإيجار الآجل (الإجارة).

يطور المشروع حاليا في إطار هيكل البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية (BOOT)، وسوف يستفيد من اتفاقية شراء الطاقة طويلة الأجل مع شركة الشبكة الوطنية في أوزبكستان. وتتضمن معدات وتكنولوجيا من الدرجة الأولى من موردين مشهورين تساعد في تحقيق كفاءة حرارية ممتازة وتكاليف توليد تنافسية وانبعاثات منخفضة.

نظرًا لمسار النمو القوي للناتج المحلي الإجمالي في البلاد بالإضافة إلى أسطولها المتقادم من محطات الطاقة الحرارية، يعد الاستثمار في مشاريع توربينات الغاز ذات الدورة المركبة الحديثة إحدى الاستراتيجيات الرئيسية في أوزبكستان. سيكون استبدال محطات توليد الطاقة القديمة التي تعمل بالغاز بمحطات جديدة وفعالة تعمل خلال النصف الأول من هذا العقد خطوة مهمة وتتماشى مع هدف أوزبكستان المتمثل في تحقيق قطاع كهرباء خالٍ من الكربون بحلول عام 2050. بالإضافة إلى أهميته الرئيسية في إنتاج الطاقة، سيؤدي المشروع دورًا استراتيجيًا لاستقرار شبكة الكهرباء في أوزبكستان.

3.3 مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على التوسع في خضم بيئات اقتصادية صعبة

دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في جهودها لتجاوز تبعات جائحة كوفيد - 19

تعد الشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال من العناصر الأساسية للنمو الاقتصادي، والقدرة التنافسية، وخلق فرص العمل، فبحكم طبيعتها المبتكرة وسعيها وراء الفرص، تظل قدرتها على البقاء حاسمة لأي انتعاش بعد الأزمة. ومن أجل ذلك، تبرز أهمية دعم هذه الشركات بالتركيز على بناء استدامتها ومرونتها حتى تتمكن من المساهمة بشكل أكبر في الانتعاش الاقتصادي بعد الجائحة.

ومع التعافي من آثار جائحة كوفيد – 19، حدث انتعاش كبير في الطلب في الأسواق المحلية والخارجية. بالمقابل، لا تزال الشركات الصغيرة والمتوسطة تواجه العديد من الصعوبات نتيجة الصراع المستمرة في أوكرانيا، وتكرار عمليات الإغلاق في الصين، وارتفاع التضخم. وهذا يبرز مشاكل مثل نقص العمالة، وارتفاع أسعار المواد الخام، واضطراب العرض، وصعوبة الحصول على القروض، ومؤخرا ارتفاع تكاليف الاقتراض.

تعد الشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال من العناصر الأساسية للنمو الاقتصادي، والقدرة التنافسية، وخلق فرص العمل .

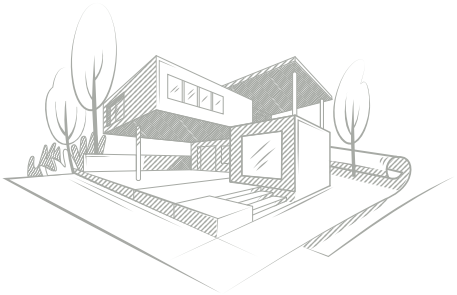

تدخل المؤسسة

شكل الافتقار إلى أشكال التمويل المناسبة عقبة أمام الشركات الصغيرة والمتوسطة ومنعها من استغلال إمكاناتها الكاملة وبدرجات متفاوتة نتيجة التشدد في قيود التمويل عبر الدول الأعضاء. كما أن الشركات الصغيرة والمتوسطة غير الرسمية، على وجه الخصوص، تظل غير مستفيدة بتاتا أو بالشكل المطلوب من تمويلات المؤسسات المالية. علاوة على ذلك، تشكل الفجوات الرأسمالية عائقا تعاني منه الشركات المبتكرة والموجهة نحو النمو، والشركات المتوسطة التي تسعى إلى الاستثمار والتوسع، إضافة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تسعى إلى تنفيذ استثمارات خضراء.

في عام 2022، واصلت المؤسسة التركيز على توسيع خطوط التمويل لتشمل المؤسسات المالية الشريكة في مناطق عملياتها من أجل دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة. وتشمل هذه الخطوط ما يلي:

المؤسسة وبنك أغرو يوقعان اتفاقية خط تمويل متوافق مع مبادئ الشريعة بقيمة 25.00 مليون دولار أمريكي

إفريقيا جنوب الصحراء (192.9 مليون دولار أمريكي)

1. 26.50 مليون دولار أمريكي للبنك الإسلامي السنغالي (السنغال)
2. 25.00 مليون دولار أمريكي للبنك المالي للتضامن (مالي)
3. 15.00 مليون دولار أمريكي لافريلاند فيرست بنك (الكاميرون)
4. 31.40 مليون دولار أمريكي لبنك كوريس الدولي (ساحل العاج)
5. 25.00 مليون دولار أمريكي لبنك ويما (نيجيريا)
6. 20.00 مليون دولار أمريكي لبنك كورونايشن التجاري (نيجيريا)
7. 50.00 مليون دولار أمريكي للبنك الإفريقي للتصدير والاستيراد (إقليمي)

أوروبا وآسيا الوسطى (135.00 مليون دولار أمريكي)

1. 20.00 مليون دولار أمريكي لبنك ترست (أوزبكستان)
2. 20.00 مليون دولار أمريكي لبنك أورينت فينانس (أوزبكستان)
3. 25.00 مليون دولار أمريكي إلى بنك تورون (أوزبكستان)
4. 30.00 مليون دولار أمريكي إلى بنك ألوقا (أوزبكستان)
5. 15.00 مليون دولار أمريكي لشركة الإجارة الدولية (أوزبكستان)
6. 25.00 مليون دولار أمريكي إلى بنك أكرو (أوزبكستان)

آسيا (20.00 مليون دولار أمريكي)

1. 20.00 مليون دولار أمريكي لبنك ترست ميوتيول (بنغلادش)

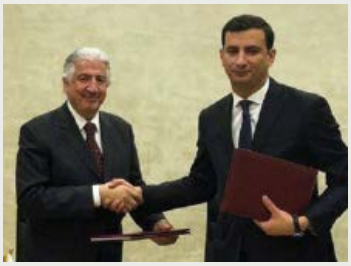

المؤسسة وبنك ترست يوقعان اتفاقية خط تمويل متوافق مع مبادئ الشريعة بقيمة 20.00 مليون دولار أمريكي

تهدف الحكومة السعودية إلى مضاعفة مساهمة التمويل العقاري في الناتج المحلي الإجمالي في البلاد إلى 10 % وزيادة ملكية المنازل من قبل الرعايا السعوديين إلى 70 % بحلول عام 2030.

4.3 توفير التمويل السكني للمستهلكين

في سعيها لمواكبة برنامج التحول الوطني (رؤية 2030)، تهدف الحكومة السعودية إلى مضاعفة مساهمة التمويل العقاري في الناتج المحلي الإجمالي في البلاد إلى 10 % وزيادة ملكية المنازل من قبل الرعايا السعوديين إلى 70 % بحلول عام 2030. لتحقيق ذلك، اتخذت الحكومة تدابير مختلفة، مثل تحفيز المطورين وتنفيذ مشاريع الإسكان المسير. ومن المتوقع أن يعزز تركيز الحكومة السعودية على قطاع التمويل العقاري، كجزء من عملية التنويع في الاقتصاد، سوق المنازل على مدار السنوات القادمة. في هذا الإطار، قدمت المؤسسة 30.00 مليون دولار أمريكي بصيغة مرابحة سلعية لفائدة شركة بداية لتمويل المنازل من أجل تمويل محفظتها للرهن العقاري وإعادة تمويل ديونها الحالية. ويشمل التأثير الإنمائي للمشروع أ) مساعدة المملكة العربية السعودية في معالجة الطلب المتزايد على المنازل، ب) توفير تمويل لشركة بداية لتعزيز محفظتها وتشجيع ملكية المنازل في المملكة العربية السعودية. كما سيساهم المشروع في تحقيق أربع أهداف تنمية مستدامة: الهدف 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، الهدف 9 (الصناعة، الابتكار، والبنية التحتية)، والهدف 11 (مدن ومجتمعات محلية مستدامة)، والهدف 17 (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف).

أصدرت المؤسسة وريفينيتيف، تقرير مؤشر تطوير التمويل الإسلامي - 2022.

5.3 معالم بارزة أخرى في عام 2022

حافظت المؤسسة على تصنيف ائتماني قوي وتوقعات مستقرة، وفقًا لوكالتي موديز وفيتش

منحت وكالة موديز لخدمة المستثمرين مؤخرًا المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص تصنيف"A2" مع نظرة مستقبلية مستقرة، مشيرة إلى مخاطر ائتمانية متوازنة، ووضع سيولة قوي مقارنة بالمؤسسات النظيرة. كما أعادت تصنيفات فيتش التأكيد على تصنيف "A+" الممنوح للمؤسسة على المدى الطويل، مما يظهر تمتع المؤسسة بجدارة ائتمانية قوية.

مبادرة المؤسسة "بريف للنساء باليمن 2.0" التي وافقت عليها أمانة مبادرة تمويل رائدات الأعمال

وافقت أمانة مبادرة تمويل رواد الأعمال على مقترح مشروع "بريف للنساء باليمن 2.0 التمويل المختلط"، الذي أعدته المؤسسة مع تمويل بقيمة 5.5 مليون دولار أمريكي. ستقدم هذه المبادرة الجديدة، الأولى من نوعها في اليمن، مكونات جديدة للبرنامج القائم بريف للنساء ودعم عدد أكبر من رائدات الأعمال في البلاد. يهدف برنامج بريف للنساء، الذي ينفذ فعليا في اليمن ونيجيريا وبوركينا فاسو، إلى تعزيز مرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة المملوكة او المدارة من قبل النساء في سياقات هشة ويسعى إلى زيادة فرص نمو الأعمال التجارية من خلال بناء القدرات والتمويل.

إصدار تقرير المؤسسة وريفينيتيف عن التمويل الإسلامي والمشهد المتطور للتكنولوجيا والمجتمع

أطلقت المؤسسة وشركة ريفينيتيف، مزود البيانات الخاصة بالأسواق المالية والبنية التحتية، تقريرا مشتركًا عن تقاطع التكنولوجيا والمجتمع وإمكانية التمويل الإسلامي لمواجهة التحديات التي تقدمها هذه التقاطعات. يحدد التقرير، الذي يسلط الضوء على العلاقة المترابطة بين التكنولوجيا والمجتمع، والفرص والحلول التي ترتكز على التمويل الإسلامي والتي لديها إمكانات كبيرة لمواجهة التحديات المحتملة. كما يناقش إمكانات التمويل الإسلامي لقيادة تحول السوق استجابة لهذه الاتجاهات.

أصدرت المؤسسة وريفينيتيف، تقرير مؤشر تطوير التمويل الإسلامي - 2022 عن حالة صناعة التمويل الإسلامي العالمي

أصدرت المؤسسة، بالتعاون مع ريفينيتيف، تقرير مؤشر تطوير التمويل الإسلامي - 2022 الذي يعرض التطور العام لقطاع التمويل الإسلامي. ويشكل هذا التقرير دليلا لحالة صناعة التمويل الإسلامي العالمية، ويقيس الدول بمعايير المعرفة، والحوكمة، والمسؤولية الاجتماعية للشركات، والوعي.

أصدرت المؤسسة الإصدار الأول من سلسلة تقرير دخول سوق التكنولوجيا المالية

في عام 2022، نشرت المؤسسة الإصدار الأول من سلسلة التقارير حول سوق التكنولوجيا المالية، مع التركيز على ألبانيا وأذربيجان، والبوسنة والهرسك وتركيا. نشر التقرير على الموقع الالكتروني للمؤسسة، ويهدف إلى توفير نظرة عميقة جول تطوير ونمو صناعة التكنولوجيا في هذه الدول. وتهدف هذه السلسلة إلى أن تكون موردًا لأولئك الذين يتطلعون إلى الدخول أو التوسع في سوق التكنولوجيا المالية في الدول الأعضاء.

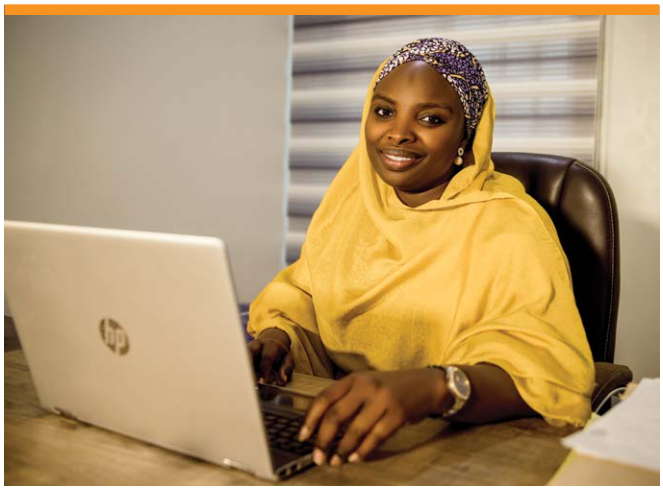

يهدف برنامج بريف للنساء، الذي ينفذ فعليا في اليمن ونيجيريا وبوركينا فاسو، إلى تعزيز مرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة المملوكة او المدارة من قبل النساء في سياقات هشة ويسعى إلى زيادة فرص نمو الأعمال التجارية من خلال بناء القدرات والتمويل.

4

4. أوجه التآزر والشراكات الخاصة بالمؤسسة

تتعاون المؤسسة مع العديد من الجهات المعنية لتعزيز دور القطاع الخاص في مواجهة تحديات التنمية العالمية

1.4 تعزيز التعاون الدولي

لا تزال الدول الأعضاء في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، إلى جانب عدد كبير من الدول الأخرى، تواجه تحديات إنمائية مثل انعدام الأمن الغذائي، وتغير المناخ، والفقر، وعدم المساواة بين الجنسين وفي الاقتصاد، وكل هذه التحديات تتفاقم على مستويات غير مسبوقة. كما تؤثر هذه التحديات المعقدة والمترابطة على حياة أشد الناس فقراً، ولا سيما في الدول النامية، مما يستوجب اتخاذ إجراءات فورية وجماعية مع الشركاء العالميين لمواجهتها.

نعتقد في المؤسسة أن الشراكات الفعالة متعددة الأطراف والمشاركة القوية مع المجتمعات وأصحاب المصلحة المعنيين ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة. في هذا الصدد، يلعب القطاع الخاص - بقدراته المبتكرة ودرايته التكنولوجية، بالإضافة إلى مساهماته التمويلية والاستثمارية - دورًا استراتيجيًا متزايدًا في تقديم الحلول التي بإمكانها تغيير العالم.

على مدار عام 2022، استفادت المؤسسة من شبكتها القائمة من الشراكات التي تشمل بنوك التنمية متعددة الأطراف، ومؤسسات تمويل التنمية، وصناديق الثروة السيادية، والمؤسسات المالية، والبنوك المركزية، والمستشارين الفنيين. تماشياً مع مهمتنا الأساسية، تتمثل الأولويات الرئيسية للمؤسسة في سعيها لتطوير القطاع الخاص في توفير حلول التمويل، والمساهمة في أهداف التنمية المستدامة. خلال عام 2022، حددت المؤسسة العديد من الشركاء الذين لديهم نفس المهام والأهداف، وابرمت عدة اتفاقيات شراكة استراتيجية مما سيساعدها على تحقيق التآزر الدائم.

لجنة التنسيق الفني: أهمّ الإنجازات

المبلغ الإجمالي للصفقات المشتركة

المستهدف: 500 مليون دولار أمريكي

المنجز: 2,737 مليون دولار أمريكي

مبلغ التغطية التأمينية للمشاريع المشتركة

المستهدف: 150 مليون دولار أمريكي

المنجز: 270 مليون دولار أمريكي

عدد الصفقات والالتزامات المشتركة

المستهدف: 20

المنجز: 36

معاملات الصكوك المشتركة

المستهدف: 3

المنجز: 5

عدد الدول المستفيدة

المستهدف: 10

المنجز: 17

عدد الاجتماعات المنظمة من حيث التنظيم

المستهدف: 13

المنجز: +25

عدد معاملات الصكوك المشتركة

المستهدف: 10

المنجز: 23

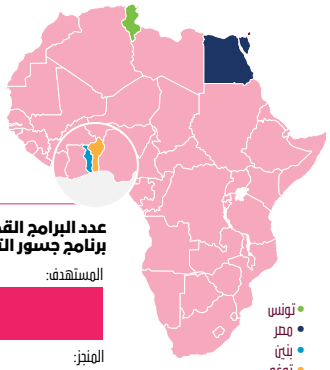

عدد البرامج القطرية المطورة في إطار برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية

المستهدف: 2

المنجز: 4

لجنة التنسيق الفني.

تعمل المؤسسة على نحو وثيق مع كيانات مجموعة البنك، ولا سيما المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، لتعزيز الشراكات والتعاون داخل المجموعة. وقد تحقق ذلك من خلال اجتماعات لجنة التنسيق الفني واجتماعات الرؤساء التنفيذيين للكيانات. في عام 2022، اتفقت المؤسسة، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات على تنفيذ مؤشرات الأداء الرئيسية المشتركة بقصد تقوية التدخلات وزيادة حجم نشاط التمويل المشترك بين كيانات المجموعة. وكان عام 2022 عاما ناجحا للجنة التنسيق الفني من حيث الالتزامات، وقائمة الصفقات والاعتمادات المشتركة.

تعزيز التآزر بين كيانات مجموعة البنك: "بنك واحد، مجموعة واحدة، هدف واحد"

يُعدُّ التآزر داخل مجموعة البنك باعتباره مجالا يتطلب تركيزًا أكبر ومبدأ إرشاديا محوريا في تنفيذ الاستراتيجية العشرية للبنك للفترة 2016-2025 ("الاستراتيجية العشرية"). وطوال عام 2022، شاركت المؤسسة بنشاط في اجتماع التنسيق التنفيذي للمجموعة وفريق تيسير التآزر للمجموعة لصياغة خطّة تعزيز التآزر داخل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ومراجعتها وتنفيذها.

في عام 2022، اتفقت المؤسسة، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات على تنفيذ مؤشرات الأداء الرئيسية المشتركة بقصد تقوية التدخلات وزيادة حجم نشاط التمويل المشترك بين كيانات المجموعة.

شراكات مجموعة العمل الثلاثية (WG3) للبنك الإسلامي للتنمية.

تعمل المؤسسة مع البنك الإسلامي للتنمية، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات لتعزيز الجهود التعاونية مع بنوك التنمية متعددة الأطراف، ومؤسسات تمويل التنمية، وصناديق الثروة السيادية، ووكالات التنمية، والمؤسسات المالية الدولية. في عام 2022، شاركت المؤسسة في الاجتماعات الشهرية لمجموعة العمل الثلاثية وشاركت في تقارير شهرية عن أنشطة التنسيق والإنجازات الرئيسية المتعلقة بالاستجابة لتحديات الأمن الغذائي التي نفذت مع مؤسسات التنمية المالية والمؤسسات المالية الدولية الشريكة.

تسليط الضوء على المؤسسة

شاركت المؤسسة في مناقشات حول التعاون المستقبلي في الاجتماع السنوي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية

عقدت المؤسسة جلسة للرؤساء التنفيذيين خلال ندوة "إعادة ترتيب أولويات التنمية للقطاع الخاص"، وأعدت نظامًا لتصنيف المشاريع بناءً على مساهمتها في أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

المؤسسة توقع عدت مذكرات تفاهم مع شركاء دوليين في الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية 2022

وقعت المؤسسة عدة مذكرات تفاهم مع شركاء من بوركينا فاسو، ومصر، وأوزبكستان، وتركمانستان، وإندونيسيا خلال الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية لعام 2022.

شاركت المؤسسة في مناقشات حول التعاون المستقبلي في الاجتماع السنوي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تعززان علاقاتهما وتدعمان جهود التنمية في شرق وجنوب إفريقيا.

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تعززان علاقاتهما وتدعمان جهود التنمية في شرق وجنوب إفريقيا.

عقدت المؤسسة والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لقاءات مع مسؤولين من عدة دول في شرق وجنوب إفريقيا خلال اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن العاصمة. ونيابة عن المؤسستين، أكد المهندس هاني سالم سنبل، الرئيس التنفيذي بالإنابة للمؤسسة، التزام المؤسستين بدعم جهود التنمية في هذه الدول من خلال الحلول التجارية، ودعم القطاع الخاص، والتدخلات في إطار برامج مثل برنامج مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية وبرنامج جسور التجارة العربية الإفريقية.

باشرت المؤسسة ووقعت العديد من الاتفاقيات مع شركاء جدد في عام 2022.

الشراكات ومذكرات التفاهم الجديدة.

باشرت المؤسسة ووقعت العديد من الاتفاقيات مع شركاء جدد في عام 2022، تشمل اتفاقية خطوط التمويل لإفريقيا وآسيا مع الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، واتفاقية مع مؤسسة التمويل الإفريقي بشأن قوائم المشاريع المشتركة والتمويل المشترك. وكان للمؤسسة ارتباطات نشطة مع العديد من بنوك التنمية المتعددة الأطراف ومؤسسات التنمية المالية، كما وقعت مذكرة تفاهم للتمويل المشترك مع بنك أبو ظبي الإسلامي مصر.

مراجعة متعمقة لمذكرة تفاهم الشراكة وخطط العمل مع بنوك التنمية متعددة الأطراف / مؤسسات التنمية المالية الشريكة.

بالتنسيق مع البنك الإسلامي للتنمية، أجرت المؤسسة مراجعة متعمقة لمذكرات تفاهم الشراكات التالية: 1) مذكرة تفاهم بين البنك الإفريقي للتنمية و مجموعة البنك الإسلامي للتنمية؛ 2) اتفاقية التعاون بين البنك الآسيوي للتنمية ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية؛ 3) مذكرة تفاهم بين بنك التنمية للبلدان الأمريكية ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، و4) مذكرة تفاهم بين مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا.

2.4 المشاورات الاستراتيجية وحلقات العمل مع مؤسسات تمويل التنمية، والبنوك الإنمائية المتعددة الأطراف، والمؤسسات المالية الإسلامية بشأن فرص تعزيز التعاون

في عام 2022، نظّمت المؤسسة وشاركت في العديد من المشاورات وحلقات العمل مع الشركاء، ومنها ما يلي:

البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية.

نظّمت المؤسسة، في سبتمبر 2022، حلقة عمل مع البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية عرضت خلالها فرق المؤسسة المعنية بالتمويل المؤسسي للبنية التحتية، وخطوط التمويل، وإدارة الاستثمار في البنية التحتية للبنك الآسيوي خبراتهما في دولهما الأعضاء المشتركة في منطقتي آسيا وإفريقيا. كما ناقشا هيكل منتجاتهما، وفرص التمويل المشتركة..

المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا (المصرف).

في مايو 2022، نظمت المؤسسة ورشة عمل مع المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا في

مقر المؤسسة بمشاركة فرق إدارة المخاطر، والامتثال، والمراجعة الداخلية، والشؤون القانونية. وغطت ورشة العمل هيكل وعمليات إدارة المخاطر، ومخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، والعملية القانونية المتعلقة بعمليات الكيانات وأنشطة الشركات في كل من المؤسسة والمصرف. كما قدم فريق الامتثال في المؤسسة عرضًا حول سياسة مكافحة غسل الأموال ومكافحة الفساد التي تم تنفيذها في عام 2020.

British International Investment

المؤسسة البريطانية الدولية للاستثمار.

نظمت المؤسسة ورشة عمل افتراضية بين فرق الفعالية الإنمائية والامتثال في المؤسسة والحوكمة الاجتماعية البيئية ونزاهة الأعمال في المؤسسة البريطانية الدولية للاستثمار. ركز برنامج ورشة العمل على السياسة المؤسسية، وإجراءات الحوكمة البيئية والاجتماعية، وأدوار ووظائف الحوكمة البيئية والاجتماعية، وعلى تطوير الاستيعاب بشأن سياسة واستراتيجية كلتا المؤسستين من أجل تعزيز شراكتهما وتسريع التقدم في استكشاف فرص التمويل المشترك.

CROSSBOUNDARY ADVISORY

CrossBoundary

نظمت المؤسسة ورشة عمل افتراضية بين فريق المؤسسة المكلف بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والبنك الإسلامي للتنمية وفريق كروس بوندري لمناقشة برنامج كروس بوندري وبرنامج نشاط نمو الأعمال التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في الأردن. كما غطت الجلسة نطاق وحجم التمويل الإسلامي لأنشطة البنك الإسلامي للتنمية في الأردن، بما في ذلك القطاعات المستهدفة، والاستثمار إضافة إلى السبل الواعدة للتعاون بين البنك الإسلامي للتنمية وبرنامج نشاط نمو الأعمال في الأردن.

نظمت المؤسسة ورشة عمل افتراضية بين فرق الفعالية الإنمائية والامتثال في المؤسسة والحوكمة الاجتماعية البيئية ونزاهة الأعمال في المؤسسة البريطانية الدولية للاستثمار.

IFC International Finance Corporation WORLD BANK GROUP

Creating Markets, Creating Opportunities

مؤسسة التمويل الدولية بالشرق الأوسط وأفغانستان وباكستان.

في أبريل 2022، نظمت المؤسسة اجتماعًا افتراضيا لتبادل المعرفة مع فريق مؤسسة التمويل الدولية بمصر. خلال الاجتماع، ناقش فريق البنية التحتية وتمويل الشركات بالمؤسسة، ومؤسسة التمويل الدولية فرص التمويل المشترك في قطاعي الطاقة والكهرباء في مصر. وفي مايو 2022، نظمت المؤسسة ومؤسسة التمويل الدولية ورشة عمل برئاسة الرئيس التنفيذي للمؤسسة بالإنابة، حيث ناقشت فرق البنية التحتية وتمويل الشركات والصكوك بالمؤسسة ومؤسسة التمويل الدولية آلية تطوير الالتزامات الإقليمية ومشاركة قائمة المشاريع. كما تبادل الفريقان المعرفة حول التمويل بالعملة المحلية. واتفق كلا الفريقين الإقليميين على عقد اجتماعات شهرية لمناقشة قائمة المشاريع وفرص التمويل المشترك.

IFC International Finance Corporation WORLD BANK GROUP

Creating Markets, Creating Opportunities

في نوفمبر 2022، نظمت المؤسسة لقاء مع مؤسسة التمويل الدولية في الأردن والعراق في مقر المؤسسة. وخلال الاجتماع، ناقش رئيس مؤسسة التمويل الدولية في الأردن والعراق وفريق مؤسسة التمويل الدولية وفريق الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالبنك الإسلامي للتنمية قائمة مشاريع مؤسسة التمويل الدولية في الأردن والعراق وفرص التمويل المشترك للمشاريع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بقيادة مؤسسة التمويل الدولية ومشاريع الرعاية الصحية في الأردن.

المؤسسة المالية الدولية بوسط وغرب إفريقيا.

كان للمؤسسة عدة التزامات خلال عام 2022 مع مؤسسة التمويل الدولية في وسط وغرب إفريقيا. في أبريل 2022، عقدت وحدة الشراكات بالمؤسسة اجتماعًا الكترونيا مع مكتب مؤسسة التمويل الدولية في وسط وغرب إفريقيا، حيث قدم فريق المؤسسة عرضا عن إمكانات الاستثمار في رأس المال في إفريقيا، كما قدم فريق مؤسسة التمويل الدولية معلومات حول تركيز المؤسسة على الاستثمار في مشاريع الإسكان الميسر في إفريقيا.

بروباركو: مجموعة الوكالة الفرنسية للتنمية.

في يناير 2022، نظمت المؤسسة ورشة عمل جمعت فرق خطوط التمويل والصكوك، والبنية التحتية وتمويل الشركات بالمؤسسة، وفريقي الضمانات وتقاسم المخاطر في بروباركو. خلال الورشة، تبادل المشاركون من المؤسسة وبروباركو الخبرات والمعرفة فيما يتعلق بتمويل المشاريع في الدول الإفريقية الأعضاء. كما تناولت المناقشات فرص الشراكات المحتملة في خطوط التمويل للمؤسسات المالية، وحلول تقاسم المخاطر والصكوك. واتفقت بروباركو والمؤسسة على تنظيم جلسات متعمقة حول خطوط التمويل والصكوك.

بنك التجارة والتنمية.

في أبريل 2022، نظمت المؤسسة ورشة عمل حول خدماتها الاستشارية بخصوص إصدار الصكوك، حيث قدم فريق الصكوك بالمؤسسة عرضًا تفصيليًا حول هذه الخدمات لفرق بنك التجارة والتنمية. خلال الورشة، ناقشت فرق التمويل المشترك والبنية التحتية في بنك التجارة والتنمية وفريق البنية التحتية وتمويل الشركات بالمؤسسة، قائمة المشاريع في الدول الأعضاء المشتركة، وتشمل مصر وموزمبيق وجزر القمر.

كما قدم فريق الامتثال في المؤسسة عرضًا حول سياسة مكافحة غسل الأموال ومكافحة الفساد التي تم تنفيذها في عام 2020.

اجتماع شركاء منتدى الاستثمار الإفريقي.

يعد منتدى الاستثمار الإفريقي سوقًا للاستثمار في إفريقيا، يقوده البنك الإفريقي للتنمية وشركاؤه، ويهدف إلى تسريع سد فجوات الاستثمار في القارة. مثلت المؤسسة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في منصة المنتدى طوال عامي 2021 و2022 وشاركت بنشاط مع الأعضاء المؤسسين للمنتدى ورعاة المشاريع لتنفيذ صفقات التمويل المشترك التي أنشأتها منصة تطوير صفقات المنتدى. في أبريل 2022، شاركت المؤسسة في الأيام التسويقية للمنتدى، والتي شهدت تحديد 63 عملية بقيمة 46.9 مليار دولار أمريكي، اختارت منها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية 30 عملية. كما شارك فريق البنية التحتية وتمويل الشركات بالمؤسسة في جلسات غرف الصفقات الالكترونية لمشاريع التجارة والبنية التحتية، ومشاريع البنية التحتية والنقل في منطقة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا: كوت ديفوار، وغانا، وتوغو، وبنين، ونيجيريا. وفي نوفمبر 2022، مثل الرئيس التنفيذي للمؤسسة بالإنابة معالي رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية خلال الأيام التسويقية للمنتدى التي عقدت في أبيدجان في 2-4 نوفمبر 2022. حضرت الفرق الفنية لقطاع الشراكة بين القطاعين العام والخاص للبنك الإسلامي للتنمية، والبنية التحتية وتمويل الشركات بالمؤسسة، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، العديد من غرف الصفقات لاستكشاف فرص المشاريع الجديرة بالتمويل المشترك والاستثمار المشترك وإزالة المخاطر. حضرت المؤسسة تسع غرف صفقات، بما في ذلك صفقات مشاريع الطاقة الكهرومائية، ومشاريع الإسكان الميسر، ومشاريع الطاقة المتجددة، ومشاريع النقل والبنية التحتية في دول جنوب ووسط إفريقيا.

المؤسسة تقود ركيزة الاستثمار في إطار برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية.

هذا البرنامج برنامجٌ إقليميٌّ لتشجيع التجارة غايته التصدي لبعض التحديات التي تواجه تعزيز التجارة بين المنطقتين. ومن المتوقع أن يؤدي هذا البرنامج إلى زيادة الاستثمارات والتجارة بين المنطقتين العربية والإفريقية ويشمل أبعادًا مختلفة، منها تمويل البنية التحتية، والخدمات الاستشارية، والمساعدة الفنية. يتركز دور المؤسسة على ركيزة الاستثمار، حيث ركزت تدخلاتها في عام 2022، فقط على خطوط التمويل للمؤسسات المالية المؤهلة، ونجحت في ترتيب اعتمادات بقيمة 50 مليون دولار أمريكي للبنك الإفريقي للتصدير والاستيراد (تمويل مشترك من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بقيمة 100.00 مليون دولار أمريكي)، مع استحقاق السداد في الربع الأول من عام 2023. سيساهم هذا التمويل في زيادة فرص الحصول على التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص، بما في ذلك تلك العاملة في التجارة بين الدول العربية والإفريقية. ومن المتوقع أن تصل العديد من عمليات خطوط التمويل الإضافية إلى مرحلة التنفيذ في عام 2023. علاوة على ذلك، ستستخدم المؤسسة آليات التمويل المباشر (التمويل لأجل) والتمويل غير المباشر (خطوط التمويل) في عام 2023 لمعالجة موضوعات جسور التجارة العربية الإفريقية ذات الأولوية مثل الأمن الغذائي.

ستستخدم المؤسسة آليات التمويل المباشر (التمويل لأجل) والتمويل غير المباشر (خطوط التمويل) في عام 2023 لمعالجة موضوعات جسور التجارة العربية الإفريقية ذات الأولوية مثل الأمن الغذائي.

3.4 الجوائز والتقديرات منذ إنشاء المؤسسة

حصل مشروع بريف للنساء على جائزة شرفية
الجوائز العالمية في التمويل الإسلامي لعام 2022

أفضل مساهم في صناعة التمويل الإسلامي
مركز الهدى للمعرفة الإسلامية والاقتصاد الإسلامي

"صفقة العام في الكويت" عن إصدار صكوك بنك الكويت الدولي من الفئة الثانية بقيمة 300 مليون دولار أمريكي
مجلة أخبار التمويل الإسلامي 2021

"صفقة السنة في مجال التأثير الاجتماعي/الاستثمار المسؤول اجتماعيا/المجالات البيئية والاجتماعية والمتصلة بالحوكمة" عن الصكوك المستدامة للبنك الإسلامي للتنمية بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي
مجلة أخبار التمويل الإسلامي2021

"صفقة السنة العابرة للحدود" و"صفقة السنة في باكستان" لعام 2019 عن آلية التمويل المزدوجة العملة لمشروع الطاقة الريحية بقدرة 50 ميغاوات لفائدة ناسدا للطاقة الخضراء
مجلة أخبار التمويل الإسلامي2020

المساهمة المتميزة في الابتكار المالي العالمي المسؤول في المجالات البيئية والاجتماعية والمتصلة بالحوكمة لعام 2019
مجلة كابيتال فاينانس إنترناشيونال 2019

أفضل برنامج لتنمية رأس المال البشري لعام 2017
الجوائز العالمية في التمويل الإسلامي

الصفقة السيادية لعام 2016
مجلة أخبار التمويل الإسلامي 2017

المؤسسة الأكثر تميزا للمساهمة في التمويل الإسلامي
منتدى كوالالمبور للتمويل الإسلامي 2015

"صفقة السنة في إفريقيا" عن إصدار الصكوك السيادية الأولى بقيمة 100 مليار فرنك إفريقي في جمهورية السنغال في يوليو
مجلة أخبار التمويل الإسلامي 2015

"صفقة السنة العابرة للحدود" عن معاملة مرابحة السلع البارزة بقيمة 100 مليون دولار أمريكي مع بنك طوكيو-ميتسوبيشي يو-إف-جي في سبتمبر
مجلة أخبار التمويل الإسلامي 2015

جائزة التميز للمساهمة المتميزة في تنمية التمويل الإسلامي في القطاع الخاص
قمة الصكوك لندن 2015

جائزة الاقتصاد الإسلامي - فئة المال والتمويل
غرفة دبي للتجارة والصناعة ومؤسسة تومسون رويترز 2015

جائزة أفضل مبادرة في التمويل الإسلامي
مجلة أفريكان بانكر 2015

أفضل بنك إنمائي
سي بي إي فاينانشال 2015

التميز في تنمية القطاع الخاص الإسلامي - الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2014
مجلة التمويل الدولي 2014

"أفضل مقدّم للإجارة الإسلامية" و"أفضل مستشار في التمويل الإسلامي"
منظمة سي إم أو 2014

جائزة التميز في أعمال الصيرفة الإسلامية
مجلة أكويزيشن الدولية لعام 2014

جائزة أفضل بنك إسلامي للعام
جوائز إي سي كيو العالمية لعام 2014

أفضل مؤسسة لتنمية القطاع الخاص - الشرق الأوسط
جوائز آي اي آي آر للاقتصاد العالمي والاستدامة لعام 2014

أفضل بنك إنمائي
سي بي إي فاينانشال 2014

أفضل مبادرة مالية إسلامية
جوائز التميز لأكاديمية تنوير لعام 2013

جائزة التميز المؤسسي لعام 2012
المؤتمر العالمي للصيرفة الإسلامية لعام 2012

تمول المؤسسة مشاريع تهدف إلى خلق المنافسة، وروح المبادرة، وفرص العمل، وتعزيز إمكانات التصدير.

4.4 المؤسسة في صور

دعت المسابقة الثالثة للتصوير الفوتوغرافي بواسطة الهاتف الجوال المنظمة من المؤسسة المواطنين المقيمين في جميع دولها الأعضاء لتقديم أفضل صورهم. وتقدم هذه الصور عرضًا لثقافة دولهم، وتراثها، ومواطنيها، وتطورها من منظورهم الفردي. يظهر حزمة من اختيار المحرر من بين المشاركات المقدمة في الصفحات التالية.

على اليسار: الفائزة بالمسابقة سيتي نور خفيضه من إندونيسيا عن صورتها التي تحمل عنوان "فتاة على طوف من الخيزران". تصور الصورة فتاة صغيرة كانت تستمتع بقراءة القرآن على قارب تقليدي خلال رحلة صغيرة على النهر. سيحصل الفائز على هاتف آيفون 14 أو ما يعادله بناءً على توفر الهاتف كجائزة في المسابقة.

على اليمين: الفائز بالمركز الثاني محمد رياض من مصر عن صورته التي تحمل عنوان "حياة يومية". تظهر الصورة كيف يقضي الصانع الحرفي يومه في الاستمتاع بصناعة التحف المصرية.

فوق: فاز بالمركز الثالث عمار حبيب من الإمارات العربية المتحدة عن صورته بعنوان "علموهم صغاراً". تُظهر الصورة فتاة مفتونة للغاية بالسيدات اللاتي يقمن بالأعمال الحرفية، وقد انضمت إليهن في تعلم الحرف في مهرجان الحصن في أبو ظبي.

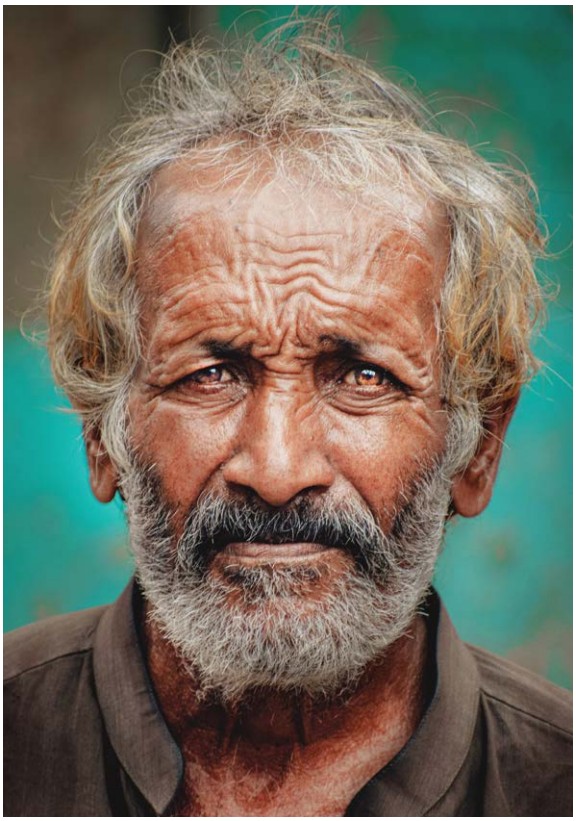

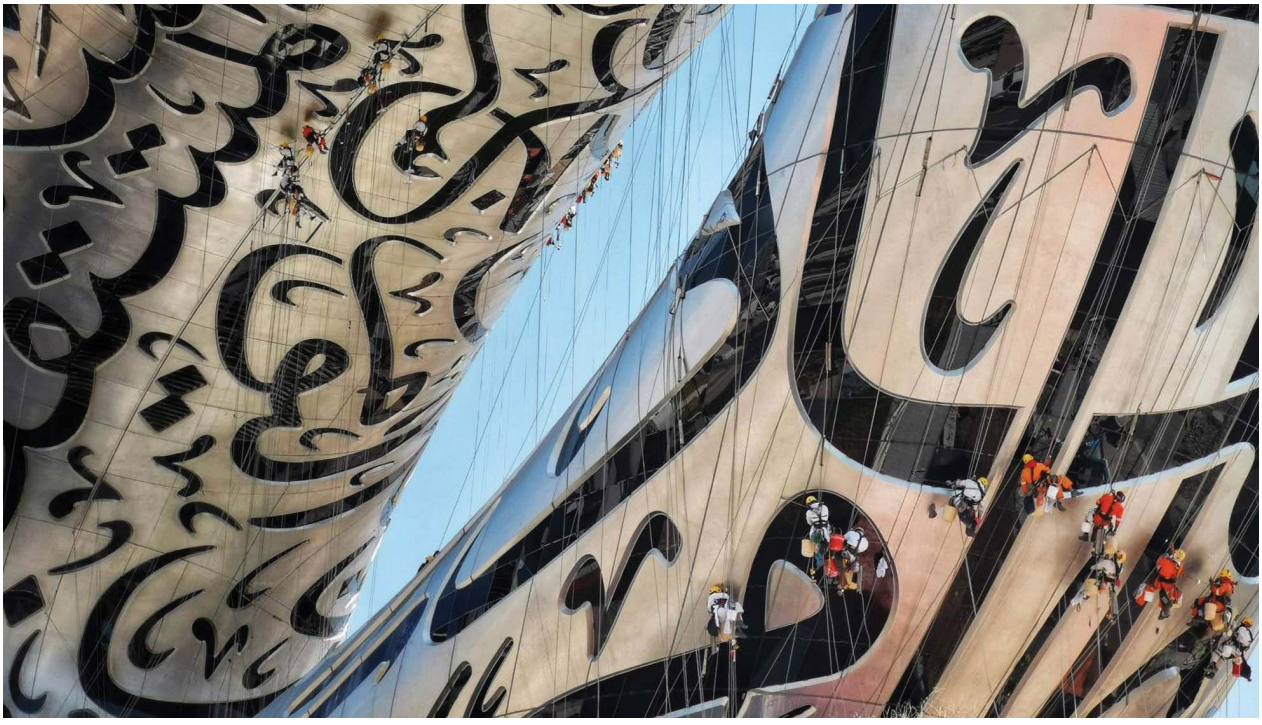

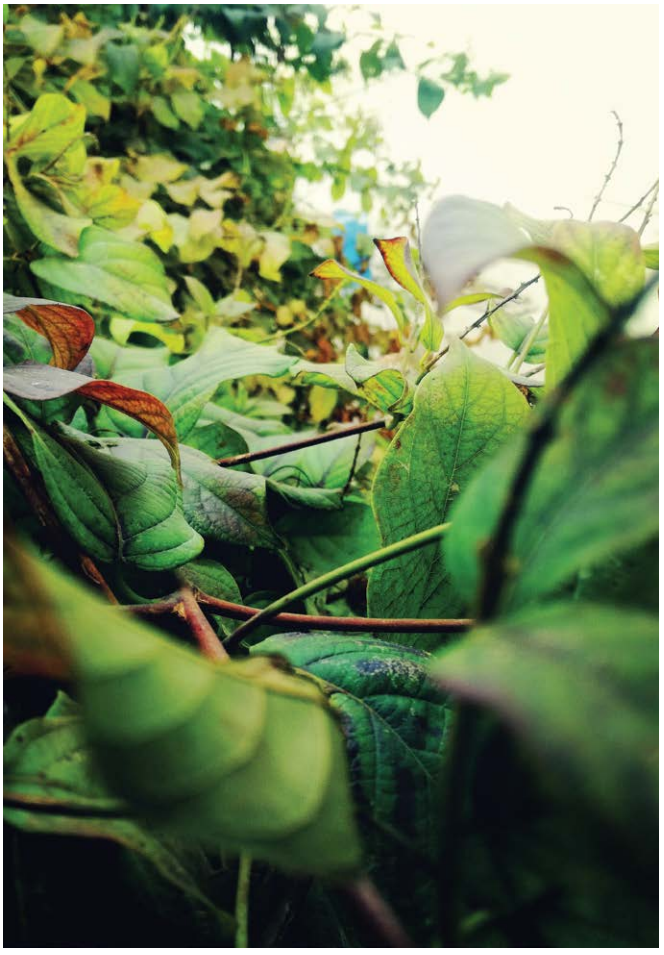

5

5. الفعالية الإنمائية

يعتبر تحقيق الفعالية الإنمائية هدفا رئيسياً تصبو المؤسسة لبلوغه بصفتها مؤسسة تمويل التنمية.

1.5 تطورات عام 2022

مبادرة مواءمة أهداف التنمية المستدامة: تطبيق إطار عمل التوقف والتعديل والتضخيم والتنفيذ

تدرك إدارة المؤسسة أهمية خطة عام 2030 وتضمن أن تساعد عمليات المؤسسة في المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبالتالي تعزيز مستقبل واعد لمجتمعات دولها الأعضاء. تؤيد المؤسسة استخدام التنمية المستدامة لتوفير الاحتياجات الحالية مع ضمان حماية احتياجات جيل الغد. وكعضو في نادي تمويل التنمية الدولي (IDFC)، شاركت المؤسسة في دراسة مواءمة أهداف التنمية المستدامة بعنوان "الدور التحفيزي لبنوك التنمية العامة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة"، وهي من تأليف بنك ناتيكسيس: الخدمات المصرفية للشركات والاستثمار. أوضحت الدراسة مجموعة من "مبادئ مساهمة أهداف التنمية المستدامة" و "أدوات تتبع التكامل" على مستوى الكيان والنشاط. وقدمت لوحة تشخيصية عملية ومبسطة مصممة لاستيعاب مستويات النضج المختلفة أو نقاط البداية

إطار عمل التوقف، والتعديل، والتضخيم، والتنفيذ.

لوحة تشخيصية

توقف: توقف عن فعل الشيء

تعديل: فعل الشيء بشكل مختلف

تضخيم: فعل أكثر

تنفيذ: فعل شيء جديد

تتمثل في إطار عمل (توقف، تعديل، تضخيم، تنفيذ). يمكن استخدام هذا الإطار من قبل مصرف فردي لأغراض التشخيص ووضع الإستراتيجية، وكذلك من قبل الائتلافات أو الأندية التي تبحث عن التزامات جماعية.[1]

كأداة تمكين للمواءمة، فإن أولوية المؤسسة هي تحديد إلى أي مدى وكيف يمكن أن تساهم على أفضل وجه في سد فجوة أهداف التنمية المستدامة. ساعد استخدام إطار عمل التوقف، وتعديل، والتضخيم، والتنفيذ. كأداة للتشخيص والإرشاد في تحديد كيف يمكن أن يصبح المؤسسة شركة أفضل متوافقة مع أهداف التنمية المستدامة. بقيادة مكتب الفعالية الإنمائية، قدمت المؤسسة إطار عمل التوقف، والتعديل، والتضخيم، والتنفيذ. وبدأ بملء الفئات الأربع لتصميم خطة عمل متماسكة ومتسقة. يعترف إطار عمل التوقف، والتعديل، والتضخيم والتنفيذ (انظر الشكل أعلى اليسار) بمستويات مختلفة من المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

1. الدور التحفيزي لبنوك التنمية العامة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة - نادي تمويل التنمية الدولي وناتيكسيس

ومن المأمول أن يؤدي تحسين فهم الناس للنظام المالي إلى تزويدهم بالمهارات اللازمة لإدارة الأموال والديون بشكل فعال.

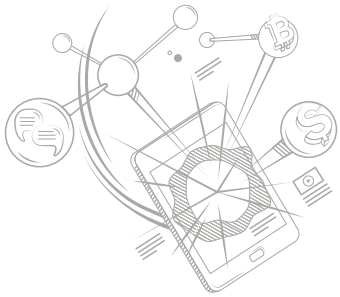

في النهاية، ساعد استخدام إطار عمل التوقف، والتعديل، والتضخيم، والتنفيذ المؤسسة على ما يلي:

- التأكد من أن كل جانب من جوانب أنشطة أو عمليات المؤسسة لا يعيق بشكل مباشر أو غير مباشر التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة؛
- تمويل الأنشطة والهيئات التي تساهم بشكل كبير في تحقيق أهداف عام 2030؛ و
- تفكيك وإعادة التفكير في أنشطة المؤسسة لغرض وحيد هو المساهمة في أهداف التنمية المستدامة.

.دعم صناعة التكنولوجيا المالية

- في عام 2022، ساهمت المؤسسة في صناعة التكنولوجيا المالية من خلال تنظيم موائد مستديرة للرؤساء التنفيذيين في مجال التكنولوجيا المالية في مصر وأوزبكستان وتركيا. علاوة على ذلك، أعدت المؤسسة ونشرت تقرير دخول سوق التكنولوجيا المالية لأربعة بلدان: أذربيجان، وتركيا، وألبانيا، والبوسنة والهرسك.
- بالتعاون مع مبادرات بيرل، نظمت المؤسسة أربع فعاليات للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية لتسليط الضوء على أهمية حوكمة الشركات. كما أعدت المؤسسة تقريرًا عن حوكمة الشركات للشركات الناشئة استنادًا إلى التدخلات المختلفة مع الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية.

دعم ريادة الأعمال

- بالشراكة مع مؤسسة جي بي مورغان تشيس، ساهمت المؤسسة في تمكين المرأة من خلال تطوير برنامج حضانة رائدات الأعمال. صمم هذا البرنامج لتطوير مهارات ريادة الأعمال بين النساء في صناعة الأزياء في المملكة العربية السعودية.
- في عام 2022، دعمت المؤسسة - بالشراكة مع العديد من المنظمات - ريادة الأعمال من خلال تنظيم ورش عمل وندوات عبر الإنترنت ومعسكرات وهاكاثونات تدريبية بشكل مشترك لإعداد رواد الأعمال الشباب لترجمة أفكارهم إلى أعمال قابلة للتمويل. مكنت هذه الأنشطة رواد الأعمال الشباب من عرض مهاراتهم الواعدة بإنشاء وإطلاق أعمالهم الخاصة بنجاح وبناء قدراتهم في العديد من جوانب الأعمال، وبالتالي جعل شركاتهم الناشئة أكثر استدامة وربحية.

دعم برنامج الشمول المالي

- في عام 2022، ركزت المؤسسة على برنامج الشمول المالي من خلال تنظيم ورش عمل لمحو الأمية المالية في ثلاث دول أعضاء: مصر، ونيجيريا، والمملكة العربية السعودية. أظهرت ورش العمل إدراك المؤسسة لأهمية محو الأمية المالية في تحسين مستويات معيشة الأفراد.
- كما أشرفت المؤسسة على ترجمة كتاب بعنوان "تمويل مستقبلنا المشترك" إلى اللغة العربية لمساعدة الأفراد على تعلم المزيد عن المال وعالم المال. ومن المأمول أن يؤدي تحسين فهم الناس للنظام المالي إلى تزويدهم بالمهارات اللازمة لإدارة الأموال والديون بشكل فعال، وتحسين أمنهم المالي، وبالتالي مستويات معيشتهم وازدهارهم.

منصة المؤسسة لمحو الأمية المالية

- ستعمل منصة المؤسسة لمحو الأمية المالية على تحسين دمج الأفراد والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الرقمي. وتهدف هذه المنصة إلى تشجيع مزودي الخدمات المالية، وخاصة شركات التكنولوجيا المالية، على توسيع نطاق الوصول السهل والميسور إلى الخدمات المالية. علاوة على ذلك، توفر المنصة الوصول إلى موارد وفرص التعليم المالي.
- ستعمل المنصة أيضًا كسوق لجميع الخدمات المالية التي تقدمها شركات التكنولوجيا المالية الرائدة في جميع أنحاء العالم لتقديم خدمة أفضل للسكان والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة غير المتعاملين مع البنوك و / أو المحرومين من خدمات مالية كافية. بإمكان المؤسسة، جنبًا إلى جنب مع شركائها الاستراتيجيين، استخدام المنصة لتعزيز الشمولية للجميع، بما في ذلك الفقراء، والنساء، والشباب، والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، لضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

2.5 نتائج الدراسة الاستقصائية للفعالية الإنمائية لعام 2022

تجري المؤسسة دراسة استقصائية سنوية لتجميع الأدلة بشأن مساهمات عملائها / شركائها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وآثارها الإنمائية الملموسة.

نتائج الدراسة الاستقصائية للفعالية الإنمائية

البيان	2022
العملاء الجدد الذين تمكنوا من الوصول إلى التمويل الإسلامي بفضل عمليات المؤسسة	647,400
الأشخاص الذين فتحوا حسابات تمويل إسلامي جديدة في عام 2022	74,524
عدد العملاء الجدد من النساء	21,721
عدد الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي استفادت من التمويل	2,256
عدد الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المدارة من النساء	78
إجمالي مبلغ التمويل المقدم للشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	172,178,291 دولار امريكي
وظائف مستدامة	86,358
وظائف مستدامة (الخاصة بالسيدات)	23,538
وظائف جديدة مستحدثة	15,464
وظائف جديدة مستحدثة للنساء	3,956
عدد النساء في مناصب الإدارة العليا	545
مبيعات التصدير المتولدة	543,677,200 دولار امريكي
الإيرادات الحكومية المتولدة	303,264,183 دولار امريكي
مصروفات لتنمية المجتمع	6,600,419 دولار امريكي
إجمالي الطاقة المُنشأة (كيلواط في الساعة)	1,773,382,822
إجمالي قدرات الطاقة الممولة (كيلواط في الساعة)	1,764
عدد المرضى المستفيدين	4,640,231
عدد الطلاب المسجلين	50,323
عدد المزارعين المستفيدين	5,305
إجمالي الوحدات السكنية	11,332
عدد الأشخاص الذين استفادوا من التدريب	3,566

ملحوظة: شملت الدراسة الاستقصائية السنوية بشأن الفعالية الإنمائية، التي تجريها المؤسسة، أسئلة محدّدة بشأن مساهمة المشاريع التي دعمتها المؤسسة في أهداف التنمية المستدامة. ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات في التقرير السنوي عن الفعالية الإنمائية لعام 2022.

6

6. حوكمة المؤسسة

مؤسسة متطلعة للمستقبل مكرسة لتمكين القطاع الخاص.

1.6 الجمعية العمومية

الجمعية العمومية هي أعلى سلطة لاتخاذ القرار. ويمثّل كلّ عضو فيها بممثّل معيّن. وتتمثل وظائفها الرئيسية في وضع السياسات التي تنظم العمل، والإشراف العام على المؤسسة. ويجوز للجمعية العمومية أن تفوّض إلى مجلس الإدارة ممارسة أيّ من صلاحياتها، باستثناء الصلاحيات المخصصة للجمعية العمومية بموجب اتفاقية التأسيس.

2.6 مجلس الإدارة

مجلس الإدارة مسؤول أساسا عن اعتماد السياسات، واستراتيجية العمليات، والموازنة، والسير العام لعمليات المؤسسة ضمن الصلاحيات المفوّضة إليه من الجمعية العمومية. ويتألف مجلس الإدارة من 10 أعضاء (منهم الرئيس)، ويرأسه رئيس مجموعة البنك. أما الأعضاء الآخرون فهم ممثلو البنك، ومجموعات الدول الأعضاء من إفريقيا، وآسيا، ودول آسيا العربية، والمؤسسات المالية العامة، وعضو دائم من المملكة العربية السعودية (يمثل أكبر مساهم بعد البنك).

ووفقًا لاتفاقية التأسيس، يجتمع مجلس الإدارة عندما تقتضي أعمال المؤسسة ذلك، وتمثل أغلبية أعضاء المجلس النصاب القانوني لأيّ اجتماع، بشرط أن تمثل هذه الأغلبية على الأقل ثلثي مجموع القوة التصويتية للأعضاء. ويجوز أيضًا الدعوة إلى عقد اجتماع خاص في أيّ وقت من قبل رئيس مجلس الإدارة أو بناءً على طلب ثلاثة من أعضائه.

أعضاء مجلس الإدارة حتّى نهاية عام 2022

الدكتور محمد الجاسر

الدكتور حمد بن سليمان البازعي

الأستاذ إسماعيل علي مانيك

الدكتور رامي أحمد

الدكتور محمود عيسى دوتسي

الأستاذ وسام جاسم العثمان

الأستاذة مفيدة جاب الله المرارفي

الدكتور فهد التركي

الأستاذ عبد الرحمن عبد الله السكران

الدكتورة ندى مسعود

ويكون لأعضاء مجلس الإدارة الذين يعيّنهم البنك أصوات البنك مقسّمة بالتساوي بينهم، ويحقّ لكلّ عضو من أعضاء مجلس الإدارة الإدلاء بعدد من الأصوات يعادل عدد الأصوات المحتسبة لانتخابه والمخوَّلة لأعضاء المؤسسة المنتخبين.

ويخوَّل مجلس إدارة المؤسسة وفقًا لنظامها الداخلي ممارسة جميع صلاحيات المؤسسة، ما عدا الصلاحيات المخصصة للجمعية العمومية، وكذلك وضع الشروط والإجراءات التي يجوز لرئيس مجلس الإدارة بموجبها تقديم شتّى أنواع المسائل في إطار إجراء عاجل.

أعضاء مجلس الإدارة حتّى نهاية عام 2022

1 الدكتور محمد الجاسر (رئيس مجلس إدارة المؤسسة)
2 الدكتور حمد بن سليمان البازعي
3 الأستاذ إسماعيل علي مانيك
4 الدكتور رامي أحمد
5 الدكتور محمود عيسى دوتسي
6 الأستاذ وسام جاسم العثمان
7 الأستاذة مفيدة جاب الله المرارفي
8 الدكتور فهد التركي
9 الأستاذ عبد الرحمن عبد الله السكران
10 الدكتورة ندى مسعود

يعيّن مجلس الإدارة لجنةً تنفيذيةً من بين أعضائه تقوم مقام هيئة سريعة لاتخاذ القرار.

3.6 اللجنة التنفيذية

يعيّن مجلس الإدارة لجنةً تنفيذيةً من بين أعضائه تقوم مقام هيئة سريعة لاتخاذ القرار، ولديها صلاحية اعتماد جميع عمليات التمويل والاستثمار، ومراجعة أداء الاستثمارات وعمليات التمويل الحالية، والتثبت من موافقتها للولاية الإنمائية للمؤسسة، وفحص التقدّم الذي أحرزته المؤسسة في أداء ولايتها المتعلقة بالفعالية الإنمائية، وفحص خطط عمل المؤسسة والتوصية بها، وفحص الميزانية السنوية للمؤسسة والتوصية بها، إضافة إلى الصلاحيات الأخرى التي يوكلها مجلس الإدارة إلى اللجنة التنفيذية.

وتتألف اللجنة التنفيذية من أعضاء لا يزيد عددهم عن ستة، ويخصَّص من هذه المقاعد مقعدان دائمان لرئيس مجلس الإدارة وممثل البلد العضو الذي يملك أكبر عدد من أسهم المؤسسة (المملكة العربية السعودية)، على التوالي. ويتناوب أعضاء اللجنة التنفيذية على أساس سنوي، مما يتيح لجميع أعضاء مجلس الإدارة فرصة العمل في اللجنة.

أعضاء اللجنة التنفيذية حتى نهاية عام 2022

1. الدكتور محمد الجاسر (رئيس مجلس إدارة المؤسسة)
2. الدكتور فهد التركي
3. الدكتورة ندى مسعود
4. الأستاذ عبد الرحمن عبد الله السكران
5. الأستاذة مفيدة جاب الله المرارفي

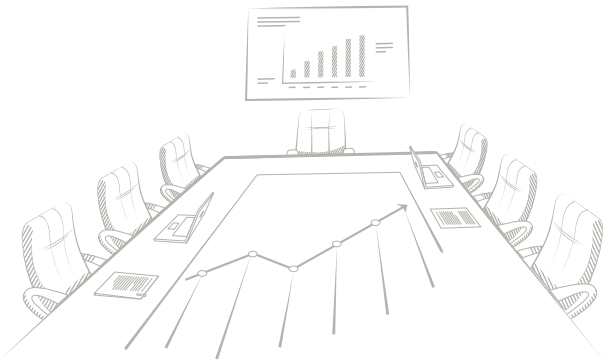

4.6 لجنة الترشيحات والمكافآت

الغرض من لجنة الترشيحات والمكافآت هو مساعدة مجلس الإدارة في الوفاء بمسؤولياته الرقابية فيما يتعلق بمسائل المكافآت والموارد البشرية. تتكون لجنة الترشيحات والمكافآت من أربعة أعضاء من بينهم عضو مستقل واحد يتمتع بخبرة وتكوين في مجال إدارة الموارد البشرية. تعتمد عضوية المجلس على التناوب السنوي لأعضاء مجلس الإدارة.

لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة حتى نهاية عام 2022

1. الدكتور اسماعيل علي مانيك
2. الدكتور حمد سليمان البازعي
3. الدكتور رامي احمد

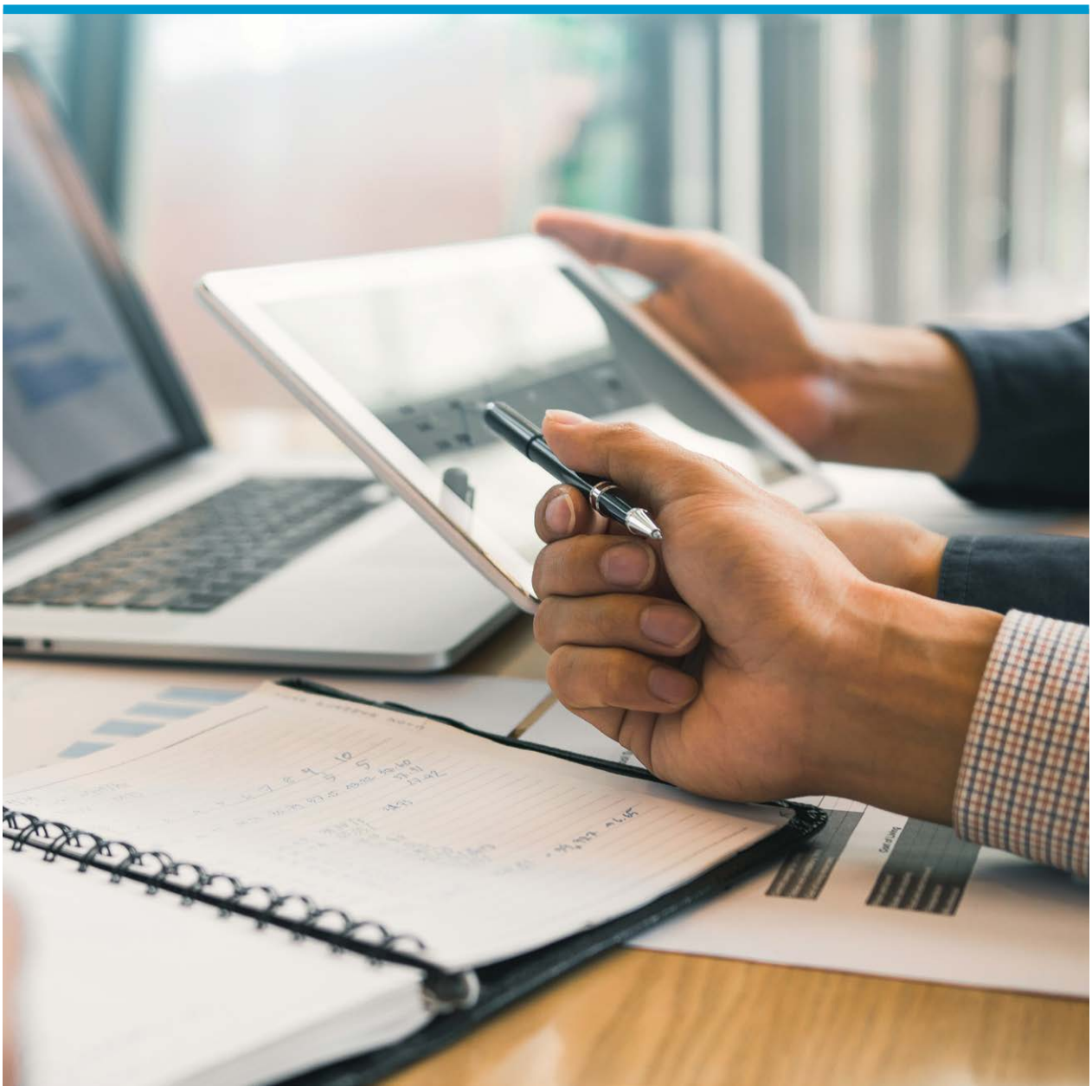

5.6 لجنة المراجعة والمخاطر والامتثال

يعيِّن مجلس الإدارة لجنة المراجعة والمخاطر والامتثال من بين أعضائه لمدة ثلاث سنوات. تتولى اللجنة مسؤوليات إشرافية على وظائف المراجعة، والمخاطر، والامتثال بالمؤسسة. وهي ترفع النتائج التي تتوصل إليها إلى مجلس الإدارة. وتتكون اللجنة من أربعة أعضاء: ثلاثة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة المعينين، وعضو خبير مستقل واحد يعينه مجلس الإدارة. يعمل أعضاء اللجنة لمدة ثلاث سنوات كاملة تتناسب مع مدة عضويتهم في مجلس الإدارة.

أعضاء لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس الإدارة حتى نهاية عام 2022

1. الدكتور فهد التركي (رئيسا)
2. الدكتور محمود عيسى دوتسي
3. الأستاذ وسام جاسم العثمان
4. الأستاذ مالح مقبل الخلف (خبير مستقل)

6.6 الرئيس التنفيذي

يدير الرئيس التنفيذي، تحت الإشراف العام لرئيس مجلس الإدارة، أعمال المؤسسة اليومية. والرئيس التنفيذي مسؤولٌ أيضًا عن تعيين مسؤولي المؤسسة وموظفيها. ويعتمد تمويل المؤسسة واستثمارها بالقدر الذي يأذن له به مجلس الإدارة. وقد عيّن مجلس الإدارة المهندس هاني سنبل رئيسا تنفيذيا بالإنابة للمؤسسة في 16 صفر 1444هـ (10 سبتمبر 2022).

7.6 الهيئة الشرعية لمجموعة البنك

في عام 2012، دُمجت الهيئة الشرعية للمؤسسة في الهيئة الشرعية للبنك فنشأ عن دمجهما الهيئة الشرعية لمجموعة البنك. والهيئة الشرعية مسؤولةٌ عن تقديم المشورة لمجموعة البنك بشأن امتثال منتجاتها ومعاملاتها لأحكام الشريعة. وتتألف الهيئة من العلماء البارزين التالية أسماؤهم:

أعضاء الهيئة الشرعية لمجموعة البنك حتى نهاية عام 2022:

1. الشيخ محمد تقي العثماني
2. الشيخ عبد الله بن المنيعة
3. الدكتور محمد الروكي
4. الدكتور محمد الشافعي
5. الدكتور بشير علي عمر
6. الدكتور أسيد كيلاني
7. الدكتور قطب مصطفى سانو

الهيئة الشرعية مسؤولةٌ عن تقديم المشورة لمجموعة البنك بشأن امتثال منتجاتها ومعاملاتها لأحكام الشريعة.

الإدارة العليا للمؤسسة حتى نهاية عام 2022

المهندس هاني سنبل

الأخ عامر حسين خان

الأخ محمد عاشق مؤيد

الأخ عمر هاشم

الأخ عثمان بيوكموتلو

الدكتور محمد اليامي

الأخ طاهر نسيم

الأخ سامر بابلي

الأخ نورالدين لفحل

الأخ حسام أبو عيشة

الأخ عبدالله الخطيب

الدكتور محمد البشير محمد الأمين

8.6 الإدارة العليا للمؤسسة حتى نهاية عام 2022:

1 **المهندس هاني** سنبل الرئيس التنفيذي بالإنابة
2 **الأخ عامر حسين خان** مدير إدارة الأسهم
3 **الأخ محمد عاشق مؤيد** مدير إدارة الخدمات المصرفية بالإنابة
4 **الأخ عمر هاشم** مدير إدارة الخدمات والرقمنة، ومدير إدارة الموارد البشرية بالإنابة
5 **الأخ عثمان بيوكموتلو** مدير إدارة الاستراتيجية
6 **الدكتور محمد اليامي** مدير مكتب الفعالية الإنمائية
7 **الأخ طاهر نسيم** مدير إدارة الشؤون القانونية والامتثال
8 **الأخ سامر بابلي** مدير إدارة المالية
9 **الأخ نورالدين لفحل** مدير إدارة المخاطر
10 **الأخ حسام أبو عيشة** مدير إدارة المراجعة الداخلية
11 **الأخ عبدالله الخطيب** مستشار الرئيس التنفيذي
12 **الدكتور محمد البشير محمد الأمين** مستشار الرئيس التنفيذي لشؤون الشريعة

9.6 التغيرات في الإدارة العليا والوسطى

تنفيذا للهيكل التنظيمي الجديد للمؤسسة والتعيينات الجديدة، أجريت التغييرات التالية في الإدارة العليا والوسطى للمؤسسة خلال عام 2022:

1. انضم السيد / نور الدين لفحل إلى المؤسسة كمدير لإدارة المخاطر بتاريخ 2022/05/08.
2. انضم السيد / سامر بابلي إلى المؤسسة كمدير للإدارة المالية بتاريخ 2022/09/11.
3. انضم السيد / حسام أبو عيشة إلى المؤسسة كمدير لإدارة المراجعة الداخلية بتاريخ 2022/12/12.
4. عين السيد / عمر هاشم مديراً لإدارة الخدمات والرقمنة ومديرا لإدارة الموارد البشرية بالإنابة اعتباراً من 2022/12/21.
5. عين السيد / طاهر نسيم مديراً لإدارة الشؤون القانونية والالتزام اعتباراً من 2022/12/21.
6. عين السيد عثمان بويوكموتلو مديراً لإدارة الاستراتيجية اعتباراً من 2022/12/21.
7. عين السيد / محمد عاشق مؤيد مديراً بالإنابة لإدارة الخدمات المصرفية اعتباراً من 2022/12/21.
8. عين السيد / عامر حسين خان مديراً لإدارة الأسهم اعتباراً من 2022/12/21.
9. عين السيد / محمد اليامي مديراً لمكتب الفعالية الإنمائية اعتباراً من 2022/12/21.
10. عين السيد / عبد الله الخطيب مستشاراً للرئيس التنفيذي اعتباراً من 2022/12/21.
11. عين السيد / حمزة بوكيلي رئيساً لشعبة الشراكات ضمن المكتب التنفيذي للرئيس التنفيذي اعتباراً من 2022/12/21.
12. عين السيد / نبيل العلمي رئيساً لشعبة العلاقات العامة والتواصل ضمن المكتب التنفيذي للرئيس التنفيذي اعتباراً من 2022/12/21.
13. عين السيد أبو بكر الصافي رئيساً لوحدة أمانة المؤسسة اعتباراً من 2022/12/21.
14. عين السيد / محمد البشير محمد الأمين مستشاراً للرئيس التنفيذي لشؤون الشريعة اعتباراً من 2022/12/21.

7

7. ممارساتنا

تطبق المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص آليات مؤسسية وآليات حوكمة لضمان مطابقة جميع أنشطتها، ومعاملاتها، وعملياتها، لمبادئ الشريعة الإسلامية، والتقيد بأعلى معايير الشفافية، والنزاهة، والمساءلة لضمان ثقة عملائنا وشركائنا، مع تقديم فعالية إنمائية قصوى.

1.7 إدارة المخاطر

لإدارة المخاطر في المؤسسة مهمة وتركيز استراتيجي يتمثلان في ضمان الإدارة الفعالة للمخاطر المختلفة الكامنة في عمليات المؤسسة، بما في ذلك مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل، وبالتالي ضمان استدامتها المالية الطويلة الأجل والحفاظ على جدارتها الائتمانية.

في عالم مضطرب يتسم بتأثير تقلبات السوق وتعقيداتها والابتكارات التكنولوجية بشكل أساسي على كيفية ممارسات وأعمال بنوك التنمية متعددة الأطراف ومنها المؤسسة، تتماشى وظيفة إدارة المخاطر مع الهيكل التنظيمي للمؤسسة مستعينة بأفضل الممارسات المطبقة في هذا المجال. وتعمل الإدارة على تيسير بناء مؤسسة عالية الأداء وقادرة على التكيف من خلال وضع وصيانة إطار شامل لإدارة المخاطر يشمل السياسات، والمبادئ التوجيهية، والعمليات، والمنهجيات، ونظم تكنولوجيا المعلومات، وإدارة المحافظ. ومما يساعد هذه الإدارة على أداء دورها بشكل جيد توفرها على فريق متخصص ومتفان يعمل على إرساء إدارة فعالة لاستمرارية تنفيذ الأعمال، وضمان قياس المخاطر الرئيسية الملازمة لأنشطة المؤسسة، والإبلاغ عنها، والتخفيف من حدتها بشكل منتظم.

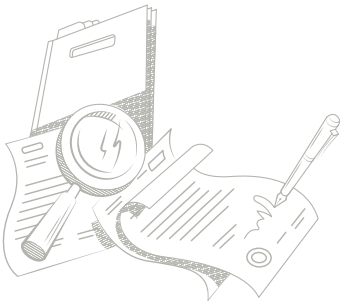

تدعم وظيفة إدارة المخاطر الخطة الاستراتيجية للمؤسسة وإنجاز عملياتها، وبالتالي مساعدتها على تحقيق النمو والربحية المستدامين. كما أنها تعزز ثقافة استشعار المخاطر، وتضع معايير الحوكمة وأفضل الممارسات التي تتخذ فيها القرارات الاستراتيجية، والعمليات اليومية من منظور عائد المخاطر/ الأثر التنموي. وهي تهدف إلى تحقيق أوجه الكفاءة داخل المؤسسة وتعزيز أوجه التآزر مع كيانات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وغيرها من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. علاوة على ذلك، فهي تقيم علاقات بناءة مع وكالات التصنيف الائتماني وأصحاب المصلحة الآخرين.

2.7 الامتثال

استنادًا إلى سياسة مجموعة البنك المتعلقة بمكافحة غسل الأموال، ومكافحة تمويل الإرهاب، والتحقق من هوية العملاء، تلتزم المؤسسة بشدة بالحرص على أن تخضع جميع أنشطتها لقواعدها وإجراءاتها وإرشاداتها الصارمة. وتُنفَّذ جميع الأنشطة على أساس التدقيق الصارم، والعناية الواجبة، والمراقبة والإشراف بالاستعانة بأنظمة الفرز والفحص المؤتمتة التي تغطي جميع برامج العقوبات الدولية الرئيسية، وعمليات الحظر، والأشخاص المعرضين سياسيًا للمخاطر، وقوائم الإنفاذ القانونية والتنظيمية، وغير ذلك. وقد اعتمد هذه السياسة مجلس المديرين التنفيذيين للبنك في عام 2019 ومجلس إدارة المؤسسة في عام 2020. علاوة على ذلك، تراعي المؤسسة أحدث إصدار من التوصيات غير المنحازة وغير السياسية للكيانات الدولية المتخصصة، مثل مجموعة العمل المالي المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1373 باعتبارها إجراءات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ولدى المؤسسة أيضا، بصفتها عضوًا في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، سياسة نزاهة معتمدة، وسياسة متعلقة بالإفصاح عن المعلومات وتضارب المصالح، وسياسة متعلقة بالإبلاغ عن مخالفات تتعلق بمكافحة الرشوة، والفساد، والاحتيال، وتضارب المصالح.

وتستنَد جميعُ المسائل المتعلقة بالامتثال إلى وحدة الامتثال بالمؤسسة التي تقدم تقاريرها إلى الرئيس التنفيذي للمؤسسة، كما انها تقدم تقارير نصف سنوية للجنة المراجعة والمخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة، وهي مسؤولة عن: إعداد السياسات والأدلة والإجراءات المتعلقة بالامتثال وتنفيذها؛ ومراقبة ورصد جميع الأنشطة المتعلقة بمنع غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، والكشف عنهما ومكافحتهما؛ وإجراء أنشطة التدريب والتوعية المتعلقة بالامتثال؛ وتقديم الدعم والتوجيه لإدارة المؤسسة العليا. ويضمن ذلك تحديد مخاطر غسل الأموال، وتمويل الإرهاب واستبعادها والتخفيف من حدتها على النحو المناسب.

3.7 المراجعة الداخلية

تعتبر وظيفة المراجعة الداخلية نشاط ضمان واستشارة مستقل يضيف قيمة إلى المؤسسة من خلال مساعدتها على تحقيق أهدافها. مع حجم التغييرات التي تحدث في جميع أنحاء العالم والتي تؤثر بشكل كبير على المؤسسة ودولها الأعضاء، فقد استخدمت هذه الوظيفة نهجًا منظمًا ومنضبطًا لتقييم وتحسين فعالية آليات حوكمة المؤسسة، وإدارة المخاطر، والرقابة الداخلية. لقد عملت وظيفة المراجعة الداخلية بجد على زيادة الوعي بالمخاطر الرئيسية التي تؤثر على المؤسسة وقدمت استشارات للإدارة والمجلس بخصوص تطوير حلول الرقابة.

ولا يتدخل في عمل هذه الوظيفة أي عنصر في المؤسسة بشأن اختيار مسائل المراجعة أو نطاقها أو إجراءاتها أو تواترها أو توقيتها أو محتوى تقارير المراجعة الداخلية. وتُكفَل استقلاليتها من خلال تقديم التقارير الوظيفية إلى لجنة المراجعة التابعة لمجلس إدارة المؤسسة.

وتستخدم وظيفة المراجعة الداخلية نهجًا قائمًا على المخاطر لإعداد خطتها المتعلقة بالمراجعة السنوية التي توافق أولويات المؤسسة وأهدافها الاستراتيجية، ومن

4.7 الشؤون القانونية

تتمثل وظيفة الشؤون القانونية في مساعدة المؤسسة على تنفيذ رسالتها ودعمها وتتميمها من خلال توفير خدمات قانونية دقيقة وفعالة وناجحة ومناسبة من حيث التوقيت لحماية مصالحنا على أكمل وجه. وقد نجحت إدارة الشؤون القانونية في إدارة جميع المخاطر القانونية الناشئة عن عمليات المؤسسة والشؤون المؤسسية (الداخلية والخارجية)، وقدمت الدعم على المستوى التنظيمي ومستوى وحدة الأعمال، وقدمت المشورة بشأن جميع المشاريع والمعاملات والترتيبات المؤسسية للمؤسسة. ومن أجل تبسيط عملية عقد المؤسسة للشراكات، عملت الإدارة على توحيد مذكرة التفاهم لضمان الحد الأدنى من استخدام الموارد القانونية.

ثمّ تتصدّى لأهمّ مخاطر المؤسسة. ويجري تحقيق تغطية بنود المراجعة من خلال توجيه جهود المراجعة إلى وظائف الأعمال، والدعم، والرقابة داخل المؤسسة. وفي عام 2022، ركزت على تقديم خدمات ضمان للوظائف الرئيسية لأعمال المؤسسة، كما أنجزت مراجعة داخلية للمجالات المهمة الخاصة بالموارد البشرية والرقابة المالية.

وكجزء من عمليات التحسين المستمر، تسعى الوظيفة إلى تعزيز كفاءة أنشطتها من خلال ترقية بعض أنظمة المراجعة وتقييم بعض إجراءاتها لتحسين الكفاءة والجودة. وتسعى إلى التوعية بكون المراجعة الداخلية ليست فقط مقدم ضمان، ولكن أيضًا كمستشار وشريك استراتيجي. وإن هذا يتطلب مستوى كافٍ من الثقة والتبادل المفتوح للمعلومات في الوقت المناسب، فستعمل الوظيفة على ضمان استمرار الحوار الصريح، خاصة عند ظهور وجهات نظر مختلفة. ومع تخصيص عام 2023 لزيادة تعزيز حوكمة المؤسسة وثقافتها وأنظمتها وضوابطها، يتعين على فريق المراجعة الداخلية، جنبًا إلى جنبٍ مع أنشطة الضمان الأخرى، أن تلعب دورًا استشاريًا معززًا لكل من الإدارة ومجلس الإدارة مع ضمان استمرار استقلاليتها.

لقد عملت وظيفة المراجعة الداخلية بجد على زيادة الوعي بالمخاطر الرئيسية التي تؤثر على المؤسسة وقدمت استشارات للإدارة والمجلس بخصوص تطوير حلول الرقابة.

8

8. الملاحق

الملحق 1:
الاعتمادات والمدفوعات منذ إنشاء المؤسسة 62

الملحق 2:
المعالم المالية البارزة 63

الملحق 3:
القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات المستقلّ 64
قائمة المركز المالي المنفصلة 71
قائمة الدخل المنفصلة 72
قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء المنفصلة 73
قائمة التدفقات النقدية المنفصلة 74
قائمة التغييرات في الموجودات خارج الميزانية الخاضعة للإدارة المنفصلة 75
إيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة 76

الملحق 4:
تقرير الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية 142

الملحق 1: الاعتمادات والمدفوعات منذ إنشاء المؤسسة

البلد	الاعتمادات الإجمالية (بملايين الدولارات الأمريكية)	المدفوعات الإجمالية (بملايين الدولارات الأمريكية)
ألبانيا	4.35	4.10
الجزائر	33.00	-
أذربيجان	143.82	102.86
البحرين	83.81	18.24
بنغلاديش	473.43	363.45
بنين	13.15	-
بروناي	3.66	-
بوركينا فاسو	43.94	67.36
الكاميرون	60.04	39.87
تشاد	28.15	5.50
كوت ديفوار	188.40	50.88
جيبوتي	4.00	4.00
مصر	261.52	210.19
الغابون	46.71	-
غامبيا	27.35	6.15
غينيا	2.84	2.99
إندونيسيا	190.80	74.11
إيران	164.86	36.31
العراق	25.00	-
الأردن	109.10	55.31
كازاخستان	247.80	34.03
الكويت	64.13	64.13
قرغيزستان	49.90	22.09
لبنان	7.00	-
ليبيا	76.00	10.00
ماليزيا	109.66	100.55
المالديف	43.40	51.44
مالي	105.79	55.63
موريتانيا	78.99	57.70
المغرب	20.36	20.38
موزمبيق	40.00	20.09
النيجر	21.44	13.23
نيجيريا	412.60	193.21
باكستان	302.93	131.98
فلسطين	7.00	4.00
قطر	46.15	-
المملكة العربية السعودية	652.98	360.11
السنغال	217.90	177.29
سيراليون	6.00	12.00
السودان	79.61	52.80
سورينام	2.00	-
سوريا	152.50	56.30
طاجيكستان	54.50	42.42
تونس	54.71	51.64
تركيا	575.87	299.63
تركمانستان	2.50	20.00
الإمارات العربية المتحدة	93.90	50.90
أوغندا	115.00	-
أوزبكستان	616.85	405.75
اليمن	177.31	99.73
على المعيد الإقليمي	1,266.77	621.03
المجموع	**7,609.48**	**4,069.40**

ملحوظة: بالنسبة لبعض الدول، تبدو المدفوعات أكبر من الموافقات بسبب تنفيذ مشاريع إقليمية أو عالمية.

الملحق 2: المعالم المالية البارزة

	2022 (مليون دولار أمريكي)	2021 (مليون دولار أمريكي)	2020 (مليون دولار أمريكي)
بيان الدخل:			
إجمالي الدخل	100.89	80.37	98.03
إجمالي تكاليف التشغيل	42.67	46.00	47.35
صافي الدخل	11.93	8.61	(15.23)
بيان المركز المالي			
الأصول السائلة	1,723.20	1,897.89	2,189.01
صافي الأصول العاملة	1,127.41	1,023.80	1,029.40
أصول أخرى	31.96	39.19	49.42
إجمالي الأصول	2,882.57	2,960.88	3,267.83
التمويل والدين طويل الأجل	1,759.13	1,800.58	2,163.65
حقوق المساهمين	1,093.28	1,079.35	995.45
المعدلات:			
العائد على متوسط الأصول	%0.41	%0.28	%-0.53
العائد على متوسط حقوق المساهمين	%1.10	%0.83	%-1.55
نسبة الدين إلى حقوق المساهمين	%160.90	%166.82	%217.35
نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول	%37.93	%36.45	%30.46
نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	%59.78	%64.10	%66.99

تقرير مراجع الحسابات المستقل

رئيس وأعضاء الجمعية العامة الموقرين

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

جدة، المملكة العربية السعودية

تقرير حول مراجعة القوائم المالية المنفصلة

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية المنفصلة للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ("المؤسسة")، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2022، وقائمة الدخل المنفصلة وقائمة التغيرات في حقوق الأعضاء المنفصلة وقائمة التدفقات النقدية المنفصلة وقائمة التغيرات في الموجودات خارج الميزانية الخاضعة للإدارة المنفصلة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية المنفصلة بما في ذلك ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن القوائم المالية المنفصلة المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمؤسسة كما في 31 ديسمبر 2022 ونتائج عملياتها والتغيرات في حقوق الأعضاء، وتدفقاتها النقدية والتغيرات في الموجودات خارج الميزانية الخاضعة للإدارة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

في رأينا، التزمت المؤسسة أيضاً بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية كما حددتها الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية خلال فترة المراجعة.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير مراجعة المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير المراجعة الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤوليات مراجع الحسابات حول مراجعة القوائم المالية المنفصلة" من تقريرنا. إننا مستقلون عن المؤسسة وفقاً للائحة معايير أخلاقيات المهنة لمحاسبي ومراجعي المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ولائحة معايير أخلاقيات المهنة للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية، قد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وللائحة المعايير الأخلاقية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية. إننا نعتقد بأن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

Deloitte.

ديلويت اند توش وشركاهم

محاسبون ومراجعون قانونيون

وليد محمد سبحي
محاسب قانوني - ترخيص رقم 378

جدة، المملكة العربية السعودية
17 شوال 1444هـ
18 مايو 2023م

لفت انتباه

نلفت الانتباه إلى الإيضاح 2 حول القوائم المالية المنفصلة الذي يبين أن هذه القوائم المالية المنفصلة تعرض المركز المالي المنفصل ونتائج العمليات المنفصلة والتدفقات النقدية المنفصلة للمؤسسة وليس مركزها المالي الموحد والنتائج الموحدة والتدفقات النقدية الموحدة. كما تعتزم المؤسسة إصدار قوائم مالية موحدة للامتثال لمتطلبات معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. إن رأينا غير معدل فيما يتعلق بهذا الأمر.

أمور المراجعة الرئيسية

إن أمور المراجعة الرئيسية، بموجب الأحكام المهني، هي الأكثر أهمية في مراجعتنا للقوائم المالية المنفصلة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022. وتم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية المنفصلة ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً بشأنها. وبخصوص كل محور أدناه، هناك وصف للكيفية التي عالجت بها مراجعتنا كل محور من هذه المحاور ضمن ذلك السياق.

لقد استوفينا مسؤولياتنا المذكورة في فقرة "مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية المنفصلة" في تقريرنا، بما في ذلك ما يتعلق بهذه المحاور الرئيسية. وبناء عليه، فقد تضمنت مراجعتنا تنفيذ اجراءات صممت للرد على تقييمنا لمخاطر تحريف جوهري يشوب القوائم المالية المنفصلة. وتقدم نتائج اجراءات مراجعتنا، بما في ذلك الإجراءات المنفذة لمعالجة الأمور التالية، الأساس لرأينا في مراجعة القوائم المالية المنفصلة المرفقة.

الملحق 3: القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات المستقلّ (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

أمر المراجعة الرئيسي	الطريقة المتبعة في مراجعتنا لمعالجة أمر المراجعة الرئيسي
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة مقابل موجودات المشاريع كما في 31 ديسمبر 2022م، بلغت موجودات مشاريع المؤسسة 780,9 مليون دولار أمريكي (2021: 664,5 مليون دولار أمريكي) تمثل 27% من إجمالي الموجودات. بلغ مخصص خسارة الائتمان المتوقعة في 31 ديسمبر 2022 مبلغ 99,4 مليون ريال سعودي (2021م: 108,3 مليون دولار أمريكي). تعد مراجعة مخصصات انخفاض قيمة موجودات المشروع أحد محاور التركيز الرئيسية بسبب حجمها وبسبب أهمية التقديرات والأحكام المستخدمة في تصنيف موجودات المشروع إلى مراحل مختلفة، وتحديد متطلبات المخصصات ذات الصلة، وتعقيد الأحكام والافتراضات والتقديرات المستخدمة في نماذج خسارة الائتمان المتوقعة. يعترف المؤسسة بمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة بمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهراً (المرحلة 1) أو خسائر الائتمان مدى الحياة (المرحلة 2). مطلوب مخصص خسارة لخسارة الائتمان المتوقعة بالكامل مدى الحياة للأداة المالية إذا زادت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي. إن خسائر الائتمان المتوقعة هي تقدير مرجح للقيمة الحالية لخسائر الائتمان. يتم قياسها على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمؤسسة بموجب العقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المؤسسة الحصول عليها الناشئة عن ترجيح السيناريوهات الاقتصادية المستقبلية المتعددة، مخصومة بمعدل الربح الفعلي للأصل. تستخدم المؤسسة نماذج إحصائية لحسابات خسائر الائتمان المتوقعة والمتغيرات الرئيسية المستخدمة في هذه الحسابات هي احتمالية التعثر في السداد، والخسارة في حالة التعثر في السداد والتعرض للمخاطر عند التعثر المحدد في إيضاح 3 حول القوائم المالية المنفصلة. يتم تقييم الجزء الكبير من موجودات المشروع بشكل للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وقياس خسائر الائتمان المتوقعة. وهذا يتطلب من الإدارة أن تلتقط جميع المعلومات التطلعية النوعية والكمية المعقولة والداعمة أثناء التقييم للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان، أو أثناء تقييم معايير الائتمان منخفض القيمة فيما يتعلق بالتعرض للمخاطر. قد يتم إدراج حكم الإدارة أيضًا في تجاوز تدرج المراحل اليدوي وفقًا لسياسات المؤسسة.	**1.** لقد حصلنا على فهم للعملية التجارية لموجودات المشروع، وعملية إدارة مخاطر الائتمان، وسياسة انخفاض القيمة وخسائر الائتمان وعملية التقدير لتحديد مخصصات انخفاض قيمة موجودات المشروع للأطراف المقابلة، ومنهجية نمذجة خسائر الائتمان المتوقعة وتقييم التصميم وتنفيذ الضوابط ذات الصلة ضمن هذه العمليات. **2.** لقد قمنا بتقييم تصميم وتطبيق الضوابط الآلية و/أو اليدوية على: • اعتماد ودقة واكتمال مخصصات انخفاض القيمة وضوابط الحوكمة على مراقبة النماذج، من خلال اجتماعات الإدارة الرئيسية واللجان التي تشكل جزءاً من عملية الموافقة على مخصصات انخفاض قيمة موجودات المشاريع؛ • مخرجات النماذج؛ و • الاعتراف بمخصصات انخفاض القيمة وقياسها. **3.** على أساس العينة، اختبرنا موجودات المشاريع وقمنا بتقييم الآتي: • تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان للبنك (المرحلة 2)، وتقييم التصنيف الائتماني المنخفض (المرحلة 3) وما إذا كان قد تم تحديد أحداث الانخفاض في القيمة ذات الصلة في الوقت المناسب وتصنيف موجودات المشروع إلى مراحل مختلفة وتحديد التعثر في السداد/ التعرض لمخاطر الانخفاض في القيمة بشكل فردي. • المعلومات التطلعية المضمنة في احتساب انخفاض القيمة من خلال تعيين متخصصين لدينا لتحديد السيناريوهات الاقتصادية المتعددة المختارة وتطبيق الترجيح ذي الصلة. • الافتراضات التي يقوم عليها حساب مخصص انخفاض القيمة مثل التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة وتقديرات فترة الاسترداد. • منهجية الحساب لتحديد ما إذا كانت تمتثل لمتطلبات معيار المحاسبة المالية رقم 30 الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. • تعديلات النموذج اللاحق وتراكبات الإدارة (إن وجدت) من أجل تقييم مدى معقولية هذه التعديلات وتقييم العوامل النوعية التي أخذتها المؤسسة في الاعتبار للاعتراف بأي تعديلات نموذج لاحق، في حالة وجود قيود على البيانات أو النموذج. عند تطبيق تعديلات النموذج اللاحق هذه، قمنا بتقييم تعديلات النموذج اللاحق وعملية الحوكمة المتعلقة بها.

الملحق 3: القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات المستقلّ (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

أمر المراجعة الرئيسي	الطريقة المتبعة في مراجعتنا لمعالجة أمر المراجعة الرئيسي
يتم تنفيذ قياس مبالغ خسائر الائتمان المتوقعة لموجودات المشروع المصنفة على أنها المرحلة 1 والمرحلة 2 بواسطة نماذج خسائر الائتمان المتوقعة مع تدخل يدوي محدود، ومع ذلك، من المهم أن تكون النماذج (احتمالية التعثر في السداد والخسارة في حالة التعثر في السداد والتعرض للمخاطر عند التعثر وتعديلات الاقتصاد الكلي) سارية طوال فترة التقرير وتخضع لعملية للفحص من قبل خبير طرف ثالث مستقل. بالنسبة لموجودات المشروع المنخفضة القيمة، تقيس المؤسسة الخسارة المتوقعة على أساس الفرق بين القيمة الدفترية لموجودات المشروع والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة التي يمكن استردادها.	**4.** قمنا باختبار النماذج وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في عملية انخفاض قيمة الائتمان وتحققنا من سلامة البيانات المستخدمة كمدخلات لنماذج الانخفاض في القيمة.
تم اعتبار هذا الأمر من أمور المراجعة الرئيسية، وقد ركزت المراجعة على هذا الأمر نظراً للأهمية النسبية لموجودات المشروع وتعقيد الأحكام والافتراضات والتقديرات المستخدمة في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة.	**5.** أجرت المؤسسة عملية تحقق خارجية لنموذج خسائر الائتمان المتوقعة ونماذج الخسارة في حالة التعثر في السداد بما في ذلك نموذج الاقتصاد الكلي خلال فترة التقرير. لقد أخذنا في الاعتبار عملية التحقق الخارجي من النماذج وتأثيرها على نتائج تقدير انخفاض القيمة. أخيراً، قمنا بتحديث تقييمنا للمنهجية والإطار الذي صممته ونفذته المؤسسة لمعرفة ما إذا كانت نتائج نماذج انخفاض القيمة وتخصيصات المرحلة تبدو معقولة وتعكس التوقعات التي تستخدمها المؤسسة لتحديد الظروف الاقتصادية المستقبلية في تاريخ التقرير.
الرجاء الرجوع إلى الإيضاح 3 حول القوائم المالية بشأن السياسة المحاسبية لانخفاض قيمة الموجودات المالية، والإيضاح 25 للإفصاح عن انخفاض القيمة والإيضاح 31 للإفصاح عن مخاطر الائتمان والافتراضات والعوامل الرئيسية التي تم أخذها في الاعتبار عند تحديد خسائر الائتمان المتوقعة.	**6.** وحيثما اقتضى الأمر، قمنا باشراك متخصصين لمساعدتنا في فحص حسابات النموذج، وتقييم المدخلات المرتبطة ببعضها وتقييم مدى معقولية الافتراضات المستخدمة في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة، وبالتحديد المتغيرات الاقتصادية ككل والسيناريوهات الاقتصادية الكلية المتوقعة واحتمالية الترجيحات والافتراضات المستخدمة في التعديلات اللاحقة على النموذج (إن وجدت) كما هو مذكور أعلاه.
	7. لقد قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاحات في القوائم المالية المنفصلة مقابل متطلبات معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

الملحق 3: القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات المستقلّ (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

أمر المراجعة الرئيسي	الطريقة المتبعة في مراجعتنا لمعالجة أمر المراجعة الرئيسي
التقييم العادل لاستثمارات حقوق الملكية غير المدرجة كما في 31 ديسمبر 2022م، بلغت استثمارات المؤسسة في الأسهم غير المدرجة 326,4 مليون دولار أمريكي (2021م: 336,4 مليون دولار أمريكي) تمثل 11.43% (2021: 11.4٪) من إجمالي الموجودات. يتم تصنيف هذه الأدوات كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال التغيرات في حقوق الأعضاء ويتم قياسها بالقيمة العادلة مع الاعتراف بتغير القيمة العادلة المقابل في قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء المنفصلة. تستخدم المؤسسة خبراء خارجيين عند الاقتضاء لمساعدتها في تحديد القيمة العادلة لهذه الاستثمارات. كما هو مبين في الإيضاحين 3 و 13، فإن تقييم الاستثمارات في الأسهم غير المدرجة يستخدم مدخلات بخلاف بيانات السوق التي يمكن ملاحظتها، وبالتالي فهي ذاتية بطبيعتها. كما يتطلب أيضًا حكمًا هامًا من قبل الإدارة لتحديد منهجية التقييم المناسبة واستخدام افتراضات مختلفة مثل التدفقات النقدية ومعدلات الخصم ومعلومات السوق وتعديلات مخاطر السوق وما إلى ذلك. بالنظر إلى الذاتية المتأصلة والأحكام المطلوبة في تقييم مثل هذه الاستثمارات غير المدرجة، فقد قررنا أن هذا أمر مراجعة رئيسي. الرجوع إلى إيضاح 3 حول القوائم المالية المنفصلة للسياسة المحاسبية والإيضاح 13 لمنهجية تقييم الاستثمار، والأحكام الهامة والتقديرات المطبقة في التقييم العادل للاستثمار في حقوق الملكية.	**1.** لقد اكتسبنا فهمًا لعملية تقييم الأسهم غير المدرجة وسياسة الاستثمار. **2.** قمنا بتقييم تصميم وتنفيذ الضوابط اليدوية على: • منهجيات التقييم المستخدمة. • اعتماد ودقة واكتمال التقييم العادل لاستثمارات الأسهم غير المدرجة وضوابط الحوكمة على مراقبة ممارسة التقييم، من خلال عقد اجتماعات الإدارة الرئيسية واللجان التي تشكل جزءا من عملية الموافقة جنبًا إلى جنب مع المراجعة الإدارية المناسبة وعملية الاعتراض. • الاعتراف وقياس أثر التقييم العادل للاستثمارات في الأسهم غير المدرجة. **3.** على أساس العينة، اخترنا استثمارات في الأسهم غير المدرجة وقمنا بإشراك المتخصصين لدينا (عند الاقتضاء) لمساعدتنا في تقييم: • معالم وافتراضات المدخلات، مثل المعايير ذات الصلة من الشركات المماثلة، وتتبع مضاعفات الأرباح إلى مصدر المعلومات والخصومات / الأقساط المطبقة وغيرها من البيانات المعيارية ذات الصلة، وتطبيقها بشكل متسق عبر التقييمات إلى الحد المطلوب؛ • منهجية التقييم لكل استثمار مع الأخذ في الاعتبار طبيعة الاستثمار الذي يتم تقييمه. **4.** لقد قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاحات في القوائم المالية المنفصلة مقابل متطلبات معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

المعلومات الأخرى

تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمؤسسة لعام 2022، بخلاف القوائم المالية المنفصلة وتقرير مراجع الحسابات حولها. إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. ومن المتوقع تزويدنا بالتقرير السنوي للمؤسسة لسنة 2022 بعد تاريخ تقرير مراجع الحسابات.

إن رأينا حول القوائم المالية المنفصلة لا يغطي المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها.

فيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية المنفصلة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى، ودراسة ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتماشى جوهرياً مع القوائم المالية المنفصلة أو معرفتنا التي تم الحصول عليها أثناء المراجعة، او يبدو أنه تم تحريفها بصورة جوهرية.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية المنفصلة

إن هذه القوائم المالية المنفصلة وتعهد المؤسسة للعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من مسؤولية إدارة المؤسسة وأولئك المكلفين بالحوكمة.

إن الإدارة مسؤولةٌ عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل طبقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومسؤولةٌ أيضاً عن نظام الرقابة الداخلية الضروري لإعداد قوائم مالية منفصلة خالية من التحريف الجوهري الناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية المنفصلة، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية والإفصاح، حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية المؤسسة أو إيقاف عملياتها، أو ليس لدى الإدارة بديل واقعي إلا القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في المؤسسة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية المنفصلة

تتمثل أهدافنا في الحصول على التأكيد المعقول عما إذا كانت القوائم المالية المنفصلة ككل خالية من التحريفات الجوهرية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها طبقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمعايير الدولية للمراجعة ستكشف دائماً عن تحريف جوهري عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن الغش أو الخطأ، وتُعَد جوهرية إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية المنفصلة.

وكجزء من المراجعة طبقاً لمعايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمعايير الدولية للمراجعة، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. وعلينا أيضاً:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية المنفصلة وتقديرها سواء بسبب الغش أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابةً لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتكوين أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن الغش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز نظام الرقابة الداخلية.
- فهم نظام الرقابة الداخلية فيما يتعلق بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات مراجعة تتناسب مع الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قامت بها الإدارة.

- التوصل إلى استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي ومدى احتمالية وجود عدم تيقن جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة المؤسسة على الاستمرار وفق مبدأ الاستمرارية وذلك استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وفيما إذا استنتجنا بأن هناك عدم تيقن جوهري قائم، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية المنفصلة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف المؤسسة عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض الشامل، وهيكل ومحتوى القوائم المالية المنفصلة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية المنفصلة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

إننا نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط لهما للمراجعة والنتائج الجوهرية للمراجعة، بما في ذلك أية أوجه قصور جوهرية في نظام الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

كما نقوم باطلاع القيمين على الحوكمة ببيان يظهر امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يحتمل الاعتقاد أنها قد تؤثر تأثيرًا معقولًا على استقلاليتنا وإجراءات الحماية ذات الصلة متى كان مناسبًا.

من الامور التي تم التواصل بشأنها مع القيمين على الحوكمة، نقوم بتحديد هذه الأمور التي كان لها الأثر الأكبر في مراجعة القوائم المالية المنفصلة للسنة الحالية، والتي تعد أمر مراجعة رئيسي. نحن نبين هذه الأمور في تقريرنا حول القوائم المالية ما لم يحظر القانون أو اللائحة الإفصاح العلني عن تلك الأمور أو عندما نقرر في ظروف نادرة للغاية أنه لا ينبغي أن يتم الافصاح عن أي مسألة في تقريرنا لأن العواقب السلبية للقيام بذلك قد تفوق المصلحة العامة لهذا الافصاح.

Deloitte.

ديلويت اند توش وشركاهم

محاسبون ومراجعون قانونيون

وليد محمد سبحي
محاسب قانوني - ترخيص رقم 378

جدة، المملكة العربية السعودية
17 شوال 1444هـ
18 مايو 2023م

قائمة المركز المالي المنفصلة

كما في 31 ديسمبر 2022

	إيضاح	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي
الموجودات			
نقد وما في حكمه	5	182,224,529	158,689,143
ودائع مرابحة سلعية ووكالة	6	16,476,658	202,798,038
استثمارات في الصكوك	7	1,524,500,386	1,536,402,435
تمويل مرابحة	8	105,009,999	120,430,904
تمويل البيع الآجل	9	447,384,798	307,573,205
الإجارة المنتهية بالتمليك	10	214,902,872	220,675,530
موجودات استصناع	11	13,559,552	15,846,231
استثمارات في رأسمال الشركات	13	346,559,897	359,274,458
موجودات اخرى	14	31,628,896	38,887,685
ممتلكات ومعدات		319,141	298,128
مجموع الموجودات		**2,882,566,728**	**2,960,875,757**
مطلوبات			
الصكوك المصدرة	15	701,165,442	700,695,404
مطلوبات تمويل مرابحة سلعية	16	1,057,958,281	1,099,884,290
مستحقات ومطلوبات أخرى	17	17,776,895	40,007,391
التزامات منافع الموظفين	18	11,191,013	39,722,752
المبالغ المستحقة لصندوق التضامن للمؤسسة	19	1,188,550	1,220,122
مجموع المطلوبات		**1,789,280,181**	**1,881,529,959**
حقوق الأعضاء			
رأس المال المدفوع	20	1,586,736,446	1,582,923,427
خسائر متراكمة	21	(465,636,682)	(477,569,912)
احتياطي القيمة العادلة		(31,122,505)	-
ارباح/(خسائر) اكتوارية		3,309,288	(26,007,717)
مجموع حقوق الأعضاء		**1,093,286,547**	**1,079,345,798**
جموع المطلوبات وحقوق الأعضاء		**2,882,566,728**	**2,960,875,757**

قائمة الدخل المنفصلة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

	إيضاح	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي
صافي الربح			
دخل من ودائع سلعية		5,370,311	4,552,922
استثمارات في الصكوك	7	36,851,586	21,764,235
دخل من موجودات تمويلية	12	36,506,071	32,071,628
دخل استثمارات في حقوق ملكية، صافي	13.4	3,388,351	11,281,855
إيرادات أخرى	22	18,770,685	10,700,175
مجموع الدخل		**100,887,004**	**80,370,815**
تكاليف التمويل		(40,827,957)	(29,874,198)
صافي الربح		60,059,047	50,496,617
مصاريف التشغيل			
تكاليف موظفين		(36,429,112)	(39,499,296)
مصروفات إدارية أخرى		(6,154,990)	(6,450,306)
استهلاك		(89,593)	(50,886)
مجموع المصاريف التشغيلية		**(42,673,695)**	**(46,000,488)**
صافي الربح التشغيلي قبل محمل الانخفاض في القيمة		**17,385,352**	**4,496,129**
(خسارة) / عكس الانخفاض في القيمة	25	(5,452,122)	4,114,634
صافي الربح للسنة		11,933,230	8,610,763
إيرادات غير متوافقة مع أحكام الشريعة	19	19,262	13,306
مبالغ محولة لصندوق التضامن في المؤسسة	19	(19,262)	(13,306)
صافي الربح للسنة		**11,933,230**	**8,610,763**

قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء المنفصلة

كما في 31 ديسمبر 2022

	رأس المال المدفوع دولار أمريكي	خسائر متراكمة دولار أمريكي	صافي (الخسارة)/ الربح دولار أمريكي	احتياطي القيمة العادلة دولار أمريكي	خسائر/ (ارباح) اكتوارية دولار أمريكي	المجموع دولار أمريكي
الرصيد في 31 ديسمبر 2020	1,525,448,350	(486,180,675)	-	-	(43,818,073)	995,449,602
زيادة في رأس المال المدفوع	57,475,077	-	-		-	57,475,077
صافي الربح للسنة	-	-	8,610,763		-	8,610,763
تحويل إلى الخسائر المتراكمة	-	8,610,763	(8,610,763)		-	-
الأرباح الاكتوارية للسنة من برنامج تقاعد الموظفين (إيضاح 18-3)	-	-	-		17,810,356	17,810,356
الرصيد في 31 ديسمبر 2021	**1,582,923,427**	**(477,569,912)**	**-**	**-**	**(26,007,717)**	**1,079,345,798**
زيادة في رأس المال المدفوع	3,813,019	-	-	-	-	3,813,019
صافي الربح للسنة	-	-	11,933,230	-	-	11,933,230
التغير في احتياطي القيمة العادلة للاستثمار في حقوق الملكية	-	-	-	218,758	-	218,758
التغيرات في احتياطي القيمة العادلة للمكوك	-	-	-	(31,341,263)	-	(31,341,263)
المحول إلى الخسائر المتراكمة	-	11,933,230	(11,933,230)	-	-	-
الأرباح الاكتوارية للسنة من برنامج تقاعد الموظفين (إيضاح 18-3)	-	-	-	-	29,317,005	29,317,005
الرصيد في 31 ديسمبر 2022	**1,586,736,446**	**(465,636,682)**	**-**	**(31,122,505)**	**3,309,288**	**1,093,286,547**

قائمة التدفقات النقدية المنفصلة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

	ايضاح	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي
الأنشطة التشغيلية			
صافي الربح للسنة		11,933,230	8,610,763
تعديلات على:			
استهلاك		23,913,393	26,946,630
(عكس) انخفاض القيمة للموجودات المالية	25	5,452,122	(4,114,634)
ربح القيمة العادلة من حقوق الملكية (صافي)		-	(8,394,621)
تكاليف التمويل		40,827,957	29,874,198
مخصص التزامات منافع الموظفين	18	4,750,997	8,424,714
خسارة القيمة العادلة للصكوك		-	19,157,271
(أرباح) / خسائر المشتقات الإسلامية صافية من خسائر صرف العملات	22	(4,335,075)	272,816
		82,542,624	**80,777,137**
التغيرات في الموجودات والمطلوبات العاملة:			
ودائع مرابحة سلعية ووكالة		188,753,613	321,502,206
استثمارات في الصكوك		(22,131,955)	(197,127,780)
تمويل مرابحة		9,875,007	(17,439,726)
تمويل البيع الآجل		(136,269,777)	47,333,039
الإجارة المنتهية بالتمليك		(7,729,229)	(11,654,049)
موجودات استصناع		3,820,006	3,752,054
استثمارات في رأسمال الشركات		700,696	(28,745,292)
موجودات اخرى		8,783,713	9,271,443
مستحقات ومطلوبات أخرى		(27,170,234)	(8,462,413)
المبالغ المستحقة لصندوق التضامن للمؤسسة		(31,572)	18,542
النقد من العمليات		101,142,892	199,225,161
تكلفة التمويل المدفوعة		(35,418,179)	(34,484,192)
التزامات منافع الموظفين مدفوعة		(3,965,731)	(5,345,611)
صافي النقد من الأنشطة التشغيلية		61,758,982	159,395,358
الأنشطة الاستثمارية			
شراء ممتلكات ومعدات		(110,606)	(175,597)
الأنشطة التمويلية			
سداد الصكوك الصادرة		-	(297,527,414)
عائدات تمويل المرابحة السلعية		584,705,307	569,154,265
سداد تمويل المرابحة السلعية		(626,631,316)	(634,691,505)
المساهمة في رأس المال		3,813,019	57,475,077
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية		(38,112,990)	(305,589,577)
صافي الزيادة/ (النقص) في النقد وما في حكمه		**23,535,386**	**(146,369,816)**
النقد وما في حكمه في بداية السنة		158,689,143	305,058,959
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	5	**182,224,529**	**158,689,143**

قائمة التغييرات في الموجودات خارج الميزانية الخاضعة للإدارة المنفصلة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

	1 يناير 2021	إضافات	صافي الاستبعادات/ المسحوبات	حصة المضارب	31 ديسمبر 2021
صافي الموجودات المدارة نيابة عن مؤسسة مالية	-	370,600,000	(326,700,000)	-	43,900,000
المجموع	**-**	**370,600,000**	**(326,700,000)**	**-**	**43,900,000**

	1 يناير 2022	إضافات	صافي الاستبعادات/ المسحوبات	حصة المضارب	31 ديسمبر 2022
صافي الموجودات المدارة نيابة عن مؤسسة مالية	43,900,000	389,800,000	(433,700,000)	-	-
المجموع	**43,900,000**	**389,800,000**	**(433,700,000)**	**-**	**-**

لدى المؤسسة ترتيبات قائمة على الوكالة مع بنك التصدير والاستيراد السعودي حيث تقدم خدمات إدارة الاستثمار لبنك التصدير والاستيراد السعودي وتعمل كوكيل له. لا تتعرض المؤسسة لأي مخاطر عوائد متغيرة على استثمار هذه الأموال وبالتالي فهي لا تسيطر على هذه الأموال. لذلك، لا تعترف المؤسسة بهذه الأموال في قائمة مركزها المالي المنفصلة. لم تكن هناك مبالغ مستحقة بخصوص هذا الترتيب في نهاية عام 2022. خلال العام، ربحت الشركة مبلغ 289 ألف دولار أمريكي (2021: 49 ألف دولار أمريكي) كأجر للوكيل. يتم الاتفاق على المكافأة من خلال الاتفاقية الإطارية بين المؤسسة والمؤسسة المالية.

1 التأسيس والأنشطة

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ("المؤسسة") مؤسسة دولية متخصصة أُسّست بموجب اتفاقية التأسيس (الاتفاقية) التي وقعها وصدق عليها أعضاؤها. وقد بدأت المؤسسة أعمالها عقب الاجتماع الافتتاحي للجمعية العمومية المنعقد في 6 ربيع الثاني 1421هـ الموافق 8 يوليو 2000.

وفقاً للاتفاقية، تهدف المؤسسة، طبقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، إلى تعزيز التنمية الاقتصادية للبلدان الأعضاء بواسطة تشجيع إنشاء وتوسيع وتحديث المنشآت الخاصة المنتجة للسلع والخدمات بطريقة مكمّلة لأنشطة البنك الإسلامي للتنمية ("البنك").

ولا تخضع المؤسسة، بوصفها مؤسسة مالية متعددة الأطراف، لرقابة أي سلطة تنظيمية خارجية. وهي تضطلع بأعمالها وفقًا لبنود اتفاقية التأسيس والأنظمة واللوائح الداخلية المعتمدة.

وتباشر المؤسسة أنشطتها التجارية من مقرها الرئيسي في جدة بالمملكة العربية السعودية.

2 أساس الاعداد

أعدت هذه القوائم المالية المنفصلة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) وقواعد ومبادئ الشريعة على النحو الذي حددته الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وفيما يخص المسائل التي لم تتناولها معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، تسترشد المؤسسة بتوجيهات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات الصلة الصادرة أو المعتمدة من مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسير ذي الصلة الصادر عن لجنة تفسير التقارير المالية الدولية، شريطة ألا تتعارض معايير المحاسبة الدولية مع قواعد ومبادئ الشريعة كما حددتها الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

خلال السنة المنتهية في 20 ذي الحجة 1434 هـ (الموافق 3 نوفمبر 2013)، استخدمت المؤسسة التوجيهات المتاحة لتعديلات "الكيانات الاستثمارية" المنصوص عليها في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 10 "البيانات المالية الموحدة" والتغيرات الناتجة عن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 12 "الإفصاح عن المصلحة في الكيانات الأخرى" ومعيار المحاسبة الدولي رقم 27 بشأن "البيانات المالية المنفصلة" ("التعديلات") التي دخلت حيز النفاذ اعتبارًا من الفترة التي بدأت في 1 يناير 2015. وعليه، أوقفت المؤسسة إصدار البيانات المالية الموحدة وطبقت التوجيهات الانتقالية الخاصة بالتعديلات المنصوص عليها في المعيار الدولي للتقارير المالية 10 والمعيار الدولي للتقارير المالية 12، بالقدر الذي يتعلق باعتماد التعديلات ذات الصلة بالكيانات الاستثمارية.

خلال السنة، قرر مجلس الإدارة، بناءً على إعادة تقييم الإدارة لنموذج أعمال المؤسسة في ضوء تعريف الكيان الاستثماري بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 10، إلغاء حالة الكيان الاستثماري اعتباراً من 1 يناير 2022 ونتيجة لذلك، توقفت المؤسسة عن استخدام التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 10 والمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 12.

عملاً بالقرار أعلاه، يتعين على المؤسسة الامتثال لمتطلبات معيار المحاسبة المالية رقم 23 - "التوحيد"، والتي بموجبها يتعين على المؤسسة إعداد قوائم مالية موحدة ومنفصلة اعتباراً من 1 يناير 2022 (تاريخ سريان القرار). نظرًا لأن المؤسسة لم تعد كيانًا استثماريًا، فإن التغيير في الوضع يتم احتسابه على أنه "استحواذ مفترض" من المنشآت التابعة والزميلة للمؤسسة، على النحو التالي:

- تطبق المنشأة متطلبات دمج الأعمال على أي شركة تابعة وزميلة تم قياسها مسبقًا بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
- تاريخ تغيير الوضع (أي تاريخ توقف الكيان عن كونه كيانًا استثماريًا) هو تاريخ الاستحواذ المعتبر لهذه المنشآت التابعة والزميلة؛
- القيمة العادلة للشركة التابعة أو الزميلة في تاريخ التغيير في الوضع هي المقابل المعبر لغرض قياس أي شهرة أو ربح من صفقة شراء. و
- يتم توحيد جميع المنشآت التابعة للمؤسسة وفقًا للمتطلبات العامة للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 10 من تاريخ تغيير الوضع في القوائم المالية الموحدة للمؤسسة. وبالمثل، فإن جميع المنشآت الزميلة للمؤسسة يتم حسابها بموجب حقوق الملكية وفقاً للمتطلبات العامة لمعيار المحاسبة المالية رقم 24 من تاريخ تغيير الوضع في القوائم المالية الموحدة للمؤسسة.

تتضمن هذه القوائم المالية المنفصلة معلومات حول المؤسسة واستثماراتها على أساس فردي ولا تتضمن معلومات موحدة تتعلق بالمؤسسة وشركاتها التابعة ككيان واحد (إيضاح 13-1). انعكست المنشآت التابعة والاستثمار في الشركات الزميلة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بما يتماشى مع السياسة السابقة للمؤسسة قبل الانتقال إلى الكيان الاستثماري خلال عام 1434هـ ووفقًا لمتطلبات معيار المحاسبة المالية رقم 23 الذي يسمح بالاستثمار في الشركات الزميلة والشركات التابعة التي يتعين الاعتراف بها بالقيمة العادلة في القوائم المالية المنفصلة. كما تعد المؤسسة أيضًا قوائم مالية موحدة تتضمن نتائج جميع الكيانات مثل مجموعة المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص.

تستند الأرقام المقارنة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 إلى وضع الشركة ككيان استثماري وقد لا تكون قابلة للمقارنة حيث تم إجراء التغييرات التالية نتيجة لإلغاء المؤسسة وضع الكيان الاستثماري:

أ) بينما يستمر قياس الاستثمار في الشركات الزميلة والتابعة بالقيمة العادلة، فإن التغييرات في القيمة العادلة تنعكس الآن في قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 مقارنة بتلك المعترف بها في قائمة الدخل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

ب) أعادت الإدارة تقييم نموذج الأعمال المتعلق بالاستثمار في الصكوك وقامت بإعادة التصنيف التالية خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022:

- يتم الآن إدراج جزء من استثمارات الصكوك بالتكلفة المطفأة حيث يتم الاحتفاظ بها في نموذج الأعمال لتحصيل رأس المال والأرباح فقط.
- يتم الآن تصنيف جزء من استثمارات الصكوك بالقيمة العادلة من خلال قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء حيث يتم الاحتفاظ بها في نموذج أعمال لتحصيل التدفقات النقدية المتوقعة وبيع الاستثمار.

بالنسبة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، حملت المؤسسة استثماراتها في الصكوك بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل.

تم عرض تفاصيل المنشآت التابعة في إيضاح 13-1

ويتطلب إعداد القوائم المالية المنفصلة استخدام بعض التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة التي تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات. كما يتطلب من الإدارة إصدار حكمها على عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمؤسسة. وترد في الإيضاح 4 المجالات التي تنطوي على درجة عالية من الحكم أو التعقيد، أو المجالات التي تكون فيها الافتراضات والتقديرات جوهرية للقوائم المنفصلة المالية.

تم إعداد القوائم المالية المنفصلة وفقًا لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء البنود التالية في قائمة المركز المالي المنفصلة:

- استثمارات في حقوق الملكية واستثمارات أخرى المقاسة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية. و
- معدل الربح والمقايضات بين العملات والاستثمارات في الصكوك والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.
- خطة منافع ما بعد انتهاء الخدمة التي يتم قياسها باستخدام حساب القيمة الحالية الاكتوارية بناءً على طريقة وحدة الائتمان المخططة.

تُعرَض هذه القوائم المالية المنفصلة بالدولار الأمريكي وهو أيضًا العملة الوظيفية للمؤسسة.

3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية

فيما يلي ملخص لأهم السياسات المحاسبية للمؤسسة:

معاملات وأرصدة بالعملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات النقدية وغير النقدية المقومة بالعملة الأجنبية أو تلك التي تتطلب سداداً بعملة أجنبية إلى الدولار الأمريكي، على أساس أسعار الصرف الفوري في تاريخ إجراء المعاملة. ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بسعر الصرف السائد في تاريخ التقرير. ويتم قيد فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية الناتجة عن إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المقومة بالعملات الأجنبية في قائمة الدخل المنفصلة تحت بند أرباح / خسائر تحويل عملة أجنبية.

يتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية المقومة بالعملات الأجنبية التي تقاس بالقيمة العادلة (بما فيها الاستثمار في الأسهم) إلى الوحدة الحسابية بسعر الصرف الفوري بتاريخ تحديد القيمة العادلة. ويتم قيد فروقات العملة الأجنبية الناتجة عن تحويل هذه الاستثمارات في حساب احتياطي القيمة العادلة تحت قائمة حقوق الأعضاء.

نقد وما في حكمه
لأغراض قائمة التدفقات النقدية، يشمل النقد وما في حكمه، الأرصدة لدى البنوك وودائع المرابحة السلعية والوكالة التي لها آجال استحقاق ثلاثة أشهر أو أقل في تاريخ حيازتها.

ودائع مرابحة سلعية ووكالة
تتم ودائع السلع بالمرابحة من خلال بنوك وتتألف من شراء وبيع سلع بمعدل ربح ثابت. إن شراء وبيع السلع مقيد بشروط الاتفاق بين المؤسسة والمؤسسات المالية الأخرى. وتُسجَّل الودائع السلعية مبدئيا بسعر التكلفة بما في ذلك رسوم الحيازة المرتبطة بالودائع وتقاس لاحقا بالقيمة العادلة ناقصا أي مخصص لانخفاض القيمة.

ودائع الوكالة هي اتفاقية يعين بموجبها طرفٌ ("الموكل"/ "الأصيل") وكيل استثمار ("الوكيل") لاستثمار أموال الموكل ("رأسمال الوكالة") على أساس عقد وكالة ("الوكالة") مقابل مبلغ محدد. قد تكون رسوم الوكالة مبلغا إجماليا أو نسبة ثابتة من رأسمال الوكالة. يقرر الوكيل الاستثمارات التي تُنَفَّذ من رأسمال الوكالة، وفقا لشروط اتفاقية الوكالة. غير أن الوكيل سيتحمل أي خسارة ناتجة عن خطأ أو إهمال أو خرق لأي من شروط اتفاقيات الوكالة.

المرابحة
التمويل بالمرابحة هي اتفاقيات تبيع المؤسسة بموجبها للعميل سلعة أو أحد الأصول على أساس التكلفة بالإضافة إلى الربح، تشتريه المؤسسة وتحوزه بناء على وعد العميل بالشراء.

تمويل البيع الآجل
تمويل البيع الآجل هو اتفاقية بيعٍ، يكون الدفع فيها على أقساط خلال مدة متفق عليها مُسبقا. ويشمل سعر البيع التكلفة مضافا إليه هامش ربح متفق عليه، ولا يشترط الإفصاح عن التكلفة الفعلية.

الإجارة المنتهية بالتمليك
تشتمل على أصول تشتريها "المؤسسة" إما بصفة فردية أو بالاشتراك مع كيانات أخرى، وتؤجر لجهات مستفيدة لاستخدامها في إطار اتفاقيات إجارة تنتهي بالتمليك بحيث تُنقل ملكيةُ الأصول المؤجرة للجهات المستفيدة في نهاية فترة التأجير بعد سداد جميع الدفعات بموجب الاتفاقية. قد يتم نقل ملكية الموجودات من خلال نقل السيطرة (التي تنطوي على مخاطر ومزايا عرضية لملكية هذه الموجودات) بموجب نموذج عقد منفصل على النحو التالي:

- عقد البيع: بعد انتهاء مدة الإجارة. أو
- عقد الهبة: بعد انتهاء مدة الإجارة. أو
- عقد بيع الملكية النسبية: بعد انتهاء مدة الإجارة.

موجودات استصناع

الاستصناع اتفاق بين "المؤسسة" وعميل، تبيع المؤسسة بموجبه للعميل أحد الأصول مصنَّعا أو مُقْتَنىً من قِبل المشتري نيابة عن "المؤسسة" وفقا لمواصفات وبسعر متفق عليهما. وبعد انتهاء المشروع، يُنقل أصل الاستصناع لحساب مستحقات الاستصناع.

استثمارات

السياسات المطبقة من 1 يناير 2022

تصنف استثمارات "المؤسسة" إلى الفئات التالية:

1) منشآت تابعة

تصنف أي منشأة على أنها تابعة "للمؤسسة" إذا تمكنت "المؤسسة" من ممارسة حق السيطرة عليها. والسيطرة هي صلاحية إدارة السياسات المالية والتشغيلية لكيان ما من أجل جني أرباح من عملياتها. ويفترض تحقق السيطرة إذا استحوذت "المؤسسة" استحواذا مباشرا أو غير مباشر بواسطة المنشآت التابعة لها، على 50 في المائة أو أكثر من حقوق التصويت في الكيان ما لم ينص على غير ذلك صراحة. وبخلاف ذلك، قد تتحقق "للمؤسسة" السيطرة بواسطة التعاقد مع حاملي الأسهم الآخرين في الكيان أو مع الكيان نفسه بغض النظر عن مستوى مساهمة "المؤسسة" في رأسمال الكيان. يتم الاعتراف بالاستثمارات في الشركات الزميلة مبدئيًا بالتكلفة ثم يتم قياسها لاحقًا بقيمتها العادلة في القوائم المالية المنفصلة. يتم إثبات التغيرات في القيمة العادلة في قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء.

2) منشآت زميلة

تصنف أي منشأة على أنها زميلة "للمؤسسة" إذا مارست عليها "المؤسسة" نفوذا واسعا. ويفترض توفر النفوذ الواسع إذا استحوذت "المؤسسة" استحواذا مباشرا أو غير مباشر بواسطة المنشآت التابعة لها، على 20 في المائة أو أكثر من حقوق التصويت في الكيان ما لم ينص على غير ذلك صراحة. وبخلاف ذلك، قد يتوفر "للمؤسسة" نفوذ واسع بواسطة التعاقد مع حاملي الأسهم الآخرين في الكيان أو مع الكيان نفسه بغض النظر عن مستوى مساهمة "المؤسسة" في رأسمال الكيان. يتم الاعتراف بالاستثمارات في الشركات الزميلة مبدئيًا بالتكلفة ثم يتم قياسها لاحقًا بقيمتها العادلة في القوائم المالية المنفصلة. يتم إثبات التغيرات في القيمة العادلة في قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء.

3) استثمارات في حقوق ملكية أخرى

تصنف الكيانات الأخرى التي لا تملك فيها المؤسسة نفوذا كبيرا أو سيطرة مهمة بأنها استثمارات في حقوق ملكية أخرى. الهدف من الاستثمار في رأسمال الشركات هو الاحتفاظ بها لفترة طويلة، ويمكن بيعها بغرض سد احتياجات السيولة، أو التغيرات في أسعار السوق، أو ضمن إطار أنشطة المؤسسة التنموية. وبناءً على ذلك، فقد اختار المؤسسة أن يصنف جميع استثماراته في رأسمال الشركات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الأعضاء.

استثمارات مدرجة مقاسة بحقوق الأعضاء بالقيمة العادلة
ويتم قياس هذه الاستثمارات، بداية وفي وقت لاحق، بالقيمة العادلة ويتم قيد أي أرباح أو خسائر غير محققة ناتجة عن التغيُّر في قيمتها العادلة مباشرة في احتياطي القيمة العادلة تحت قائمة حقوق الأعضاء حتى يتم إلغاء قيد اعتباره منخفض القيمة، وفي هذه الحالة فإنَّ الأرباح أو الخسائر المتراكمة التي سبق تسجيلها في قائمة التغيُّرات تحت بند حقوق الأعضاء، يتم قيدها في قائمة الدخل المنفصلة إلى حد الانخفاض في القيمة.

استثمارات غير مدرجة مقاسة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
يتم تحديد الاستثمارات في رأسمال الشركات غير المدرجة المحملة بالقيمة العادلة بواسطة مخمنين مستقلين. يتم الإفصاح عن أرباح / خسائر القيمة العادلة في احتياطي القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية. وإذا توفر دليل موضوعي على تكبّد خسارة انخفاض القيمة، فيتم قياس مبلغ الانخفاض في القيمة بالفرق بين القيمة الدفترية للاستثمار والقيمة المتوقع استعادتها. خسائر انخفاض القيمة المدرجة في قائمة الدخل المنفصلة يتم عكسها من خلال قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء. بعد التصنيف الأولي، لا يقوم المؤسسة بإعادة تصنيف الاستثمارات في الأوراق المالية للشركات، من أو إلى فئة القيمة العادلة من خلال قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء.

يتم تقييم جميع الاستثمارات الأخرى (باستثناء الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل المنفصلة) لتحديد انخفاض القيمة وفقًا لنهج الانخفاض في القيمة.

تمثل خسارة انخفاض القيمة المبلغ الذي تتجاوز به القيمة الدفترية للاستثمار قيمته القابلة للاسترداد. في حالة وجود مؤشرات على انخفاض محتمل في القيمة، يتم تحديد المبلغ القابل للاسترداد على أنه أعلى من قيمته العادلة ناقصًا تكاليف الاستبعاد وقيمته قيد الاستخدام. يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في قائمة الدخل المنفصلة.

4) استثمارات في الصكوك
الصكوك هي مستندات متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان، أو منافع أو خدمات أو موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص مصنفة على انها تقاس بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

استثمارات في الصكوك المُدرَجة بالقيمة العادلة من خلال التغيرات في حقوق الأعضاء
سيتم قياس الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال التغيرات في حقوق الأعضاء إذا تم استيفاء الشرطين التاليين:

- يتم الاحتفاظ بالاستثمار ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال جمع التدفقات النقدية المتوقعة وبيع الاستثمارات؛ و
- يمثل الاستثمار أداة دين غير نقدية أو أداة استثمار أخرى لها عائد فعال يمكن تحديده بشكل معقول.

استثمارات في الصكوك المُدرَجة بالتكلفة المُطفَأة
تقيس الشركة الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة إذا تم استيفاء الشرطين التاليين:

- تقاس أدوات الاستثمار بالتكلفة المطفأة إذا تم استيفاء الشرطين التاليين:
- يمثل الاستثمار أداة دين غير نقدية أو أداة استثمار أخرى لها عائد فعال يمكن تحديده بشكل معقول.

يتم قياس هذه الاستثمارات باستخدام طريقة الربح الفعلي عند التحقق المبدئي مطروحًا منها مدفوعات رأس المال / الاسترداد ناقصًا أي تخفيض لانخفاض القيمة.

يتم تصنيف أي أدوات استثمار أخرى غير مصنفة حسب التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل المنفصلة.

عند الاعتراف المبدئي، تقوم الشركة باختيار غير قابل للنقض لتصنيف بعض أدوات حقوق الملكية التي لم يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل المنفصلة لتصنيفها كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

نموذج الأعمال: يعكس نموذج الأعمال كيفية إدارة المؤسسة للموجودات من أجل توليد التدفقات النقدية. أي ما إذا كان هدف المؤسسة هو فقط تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو هو جمع كل من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناتجة عن بيع الموجودات. إذا لم يكن أي من هذين الأمرين قابلاً للتطبيق (على سبيل المثال، يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض تجارية)، عندئذٍ يتم تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج الأعمال "الآخر" ويتم قياسها بالقيمة العادلة في قائمة الدخل. تشمل العوامل التي تضعها المؤسسة في الاعتبار عند تحديد نموذج الأعمال لمجموعة من الموجودات الخبرة السابقة حول كيفية جمع التدفقات النقدية لهذه الموجودات، وكيفية تقييم أداء الموجودات وإبلاغ موظفي الإدارة الرئيسيين بها، وكيفية تقييم المخاطر وإدارتها وكيفية تعويض المديرين.

7) الانخفاض في قيمة الاستثمارات المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال التغيرات في حقوق الأعضاء
تقوم المؤسسة بممارسة الاجتهاد في تاريخ كل تقرير مالي لتحديد انخفاض القيمة في الموجودات المالية بما في ذلك الاستثمارات في رأسمال الشركات محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال حقوق الأعضاء. ويشمل ذلك تحديد الانخفاض سواء كان جوهرياً أم دائماً في القيمة العادلة لاستثمارات في رأسمال الشركات دون التكلفة. إن تحديد ما هو "جوهري" أو "دائم" يتطلب اجتهاداً. ولعمل هذا الاجتهاد، تقوم المؤسسة، من بين عوامل أخرى، بتقييم التذبذب العادي لأسعار الأسهم. بالإضافة إلى أن المؤسسة تعتبر الانخفاض في القيمة مناسباً عندما يكون هناك دليل على انحدار الوضع المالي للشركة المستثمر بها، والصناعة وأداء القطاع، والتغيرات التكنولوجية، والتدفقات النقدية من العمليات والتمويل.

وتعتبر المؤسسة بأن الانخفاض بنسبة 30% أو أكثر مقياس معقولٌ للانخفاض الجوهري دون مستوى التكلفة، بغض النظر عن مدة الانخفاض. يمثل الانخفاض الدائم الانخفاض دون التكلفة الذي يستمر لسنة واحدة أو أكثر بصرف النظر عن المبلغ.

السياسات المطبقة قبل 1 يناير 2022

1) منشآت تابعة
تصنف أي منشأة على أنها تابعة "للمؤسسة" إذا تمكنت "المؤسسة" من ممارسة حق السيطرة عليها. والسيطرة هي صلاحية إدارة السياسات المالية والتشغيلية لكيان ما من أجل جني أرباح من عملياتها. ويفترض تحقق السيطرة إذا استحوذت "المؤسسة" استحواذا مباشرا أو غير مباشر بواسطة المنشآت التابعة لها، على 50 في المائة أو أكثر من حقوق التصويت في الكيان ما لم ينص على غير ذلك صراحة. وبخلاف ذلك، قد تتحقق "للمؤسسة" السيطرة بواسطة التعاقد مع حاملي الأسهم الآخرين في الكيان أو مع الكيان نفسه بغض النظر عن مستوى مساهمة "المؤسسة" في رأسمال الكيان.

وقد أعفى اعتمادُ "المؤسسة" تعديلات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 10 من توحيد قوائم المنشآت التابعة. وتقيس "المؤسسة" أداء جميع المنشآت التابعة بشكل أساسي وتقيمها على أساس القيمة العادلة، لأن استعمال القيم العادلة يؤدي إلى مزيد من المعلومات ذات الصلة. ووفقا للتعديلات، تقاس الاستثمارات في المنشآت التابعة بالقيمة العادلة عن طريق بيان الإيرادات. وتُحسَب أي أرباح أو خسائر غير محققة ناتجة عن قياس المنشآت التابعة على أساس القيمة العادلة مباشرة في قائمة الدخل المنفصلة.

2) منشآت زميلة
تصنف أي منشأة على أنها زميلة "للمؤسسة" إذا مارست عليها "المؤسسة" نفوذا واسعا. ويفترض توفر النفوذ الواسع إذا استحوذت "المؤسسة" استحواذا مباشرا أو غير مباشر بواسطة المنشآت التابعة لها، على 20 في المائة أو أكثر من حقوق التصويت في الكيان ما لم ينص على غير ذلك صراحة. وبخلاف ذلك، قد يتوفر "للمؤسسة" نفوذ واسع بواسطة التعاقد مع حاملي الأسهم الآخرين في الكيان أو مع الكيان نفسه بغض النظر عن مستوى مساهمة "المؤسسة" في رأسمال الكيان.

ويتطلب اعتماد التعديلات أن تقاس الاستثمارات في المنشآت الزميلة على أساس القيمة العادلة في قائمة الدخل المنفصلة. وتقاس هذه الاستثمارات مبدئيا ولاحقا على أساس القيمة العادلة. وتُحسَب أي أرباح أو خسائر غير محققة ناتجة عن قياس المنشآت الزميلة على أساس القيمة العادلة مباشرة في قائمة الدخل المنفصلة.

3) استثمارات أخرى
تصنف الكيانات الأخرى التي لا تملك فيها المؤسسة نفوذا كبيرا أو سيطرة مهمة بأنها استثمارات أخرى.

4) استثمارات في الصكوك
الصكوك هي شهادات ذات قيمة متساوية تمثل نصيبا غير مقسم في ملكية الأصول المادية أو منافع أو خدمات أو (في ملكية) أصول مشروع معين، وتقاس بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل المنفصلة.

5) القياس المبدئي
بعد الإقرار المبدئي، تقاس جميع الاستثمارات في قائمة المركز المالي على أساس القيمة العادلة. يتم الاعتراف بكافة تكاليف المعاملة مباشرة في قائمة الدخل.

6) القياس اللاحق
بعد الإقرار المبدئي، تقاس جميع الاستثمارات على أساس القيمة العادلة. ويضمّن أي ربح أو خسارة ناشئ عن تغيير في القيمة العادلة، في بيان الإيرادات في الفترة التي نشأ فيه ذلك الربح أو تلك الخسارة.

انخفاض قيمة الموجودات المالية غير أدوات حقوق الملكية

تطبق المؤسسة نهج خسارة الائتمان على الأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة. ولتقييم مستوى مخاطر الائتمان، يتم تقسيم الموجودات المالية إلى (3) فئات:

1. المرحلة 1 - عدم وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان
2. المرحلة 2 - وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان
3. المرحلة 3 - الموجودات المالية ذات المستوى الائتماني المنخفض

يعتمد التوزيع لكل فئة على درجة التدني في الجودة الائتمانية للأصل المالي. في تاريخ كل تقرير مالي، تقوم المؤسسة بتقييم ما إذا كان هناك زيادة جوهرية في التعرض لمخاطر الائتمان. تقوم المؤسسة بمراقبة كافة الموجودات المالية والتزامات القروض الصادرة وعقود الضمانات المالية التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي. إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، فستقوم المؤسسة بقياس مخصص الخسارة على أساس مدى الحياة بدلاً من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً.

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على أداة مالية قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي، تقارن المؤسسة مخاطر التعثر في السداد التي تحدث للأداة المالية في تاريخ التقرير بناءً على تاريخ الاستحقاق المتبقي للأداة مع مخاطر التعثر في السداد التي كانت متوقعة للفترة المتبقية من الاستحقاق في تاريخ التقرير الحالي عندما تم الاعتراف بالأداة المالية لأول مرة. عند إجراء هذا التقييم، تأخذ المؤسسة في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المعقولة والمدعومة، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات التطلعية المتاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما بناءً على الخبرة التاريخية للمؤسسة وتقييم ائتمان الخبراء بما في ذلك التطلعية معلومة.

تشكل السيناريوهات الاقتصادية المتعددة الأساس لتحديد احتمالية التعثر عند الاعتراف المبدئي وفي تواريخ إعداد التقارير اللاحقة. ستؤدي السيناريوهات الاقتصادية المختلفة إلى احتمالية مختلفة للتعثر في السداد. إن ترجيح هذه السيناريوهات المختلفة هو الذي يشكل الأساس لمتوسط احتمالية التعثر المرجح المستخدمة لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري.

تشمل المعلومات التي يتم دراستها في المستقبل التوقعات في البلدان للصناعات التي يعمل فيها المدينون للمؤسسة، ويتم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية والمراكز ذات الاختصاص وغيرها من والمعايير المماثلة، اضافة الى دراسة مصادر الداخلي وخارجية مختلفة، وتوقع المعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة.
تخصص المؤسسة الأطراف المقابلة لدرجات مخاطر الائتمان الداخلية ذات الصلة اعتمادًا على جودة الائتمان الخاصة بهم.
المعلومات الكمية هي مؤشر رئيسي للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وتستند إلى التغيير في احتمال التعثر مدى الحياة من خلال المقارنة بالنظر إلى أن بيانات سيناريوهات الاقتصاد الكلي ونماذج لبلدان معينة ليست متاحة بسهولة، في مثل هذه الحالات السيناريوهات والنماذج البديلة التي تم استخدامها.

تعد حالات احتمالية التعثر المستخدمة تطلعية ونستخدم المؤسسة نفس المنهجيات والبيانات المستخدمة لقياس مخصص خسارة خسائر الائتمان المتوقعة.

تنعكس العوامل النوعية التي تشير إلى زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان في نماذج احتمالية التعثر في الوقت المناسب. ومع ذلك، لا تزال المؤسسة يدرس بشكل منفصل بعض العوامل النوعية لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري.

بالنظر إلى أن الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي هي مقياس نسبي، فإن تغيير معين، من حيث القيمة المطلقة، في احتمالية التعثر سيكون أكثر أهمية بالنسبة للأداة المالية ذات التعثر المحتمل المبدئي أقل من مقارنة بالأداة المالية ذات التعثر الشخصي المرتفع.

يتم تصنيف جميع الموجودات المالية في المرحلة 1 عند الاعتراف الأولي. مع ذلك، في حال تحديد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان في تاريخ التقرير مقارنة مع الاعتراف الاولي، عندئذ يتم نقل الأصل إلى المرحلة 2 (الرجوع إلى إيضاح 31 إدارة المخاطر). في حال وجود مؤشر على انخفاض القيمة، بالتالي يعتبر الأصل على انه منخفض القيمة ويتم تصنيفه ضمن المرحلة 3 كما هو مبين في الإيضاح 31 إدارة المخاطر.

باستثناء الموجودات المالية المشتراة أو الناشئة عن انخفاض قيمتها الائتمانية (والتي يتم النظر فيها بشكل منفصل أدناه)، يجب قياس خسائر الائتمان المتوقعة من خلال مخصص خسارة بمبلغ يساوي:

- خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهرًا، أي خسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة والتي تنتج عن أحداث التعثر في السداد على الأداة المالية والتي تكون ممكنة في غضون 12 شهرًا بعد تاريخ التقرير (يشار إليها باسم المرحلة 1)؛ أو
- خسائر الائتمان المتوقعة بالكامل مدى الحياة، أي الخسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة والتي تنتج عن جميع أحداث التعثر في السداد المحتملة مدى الحياة الأداة المالية (يشار إليها باسم المرحلة 2).
- بالنسبة للأدوات المصنفة ضمن المرحلة 3، يتم تحديد مخصص الخسارة على انه الفرق بين القيمة الدفترية للأداة وصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً مخصومة لمعدل الربح الأصلي الفعلي للأداة حيثما ينطبق.

موجودات مالية ذات قيمة ائتمانية منخفضة

يعتبر الأصل المالي منخفض القيمة عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي. يشار إلى المردودات المالية منخفضة الجدارة الائتمانية باسم موجودات المرحلة 3. إن الأدلة على أن الأصل المالي منخفض القيمة تتضمن بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية:

- ملفات الشركة بشأن الإفلاس
- إلغاء رخصة التشغيل
- دليل واضح على أن الشركة لن تكون قادرة على سداد المدفوعات في المستقبل

قد لا يكون من الممكن تحديد حدث واحد منفصل - بدلاً من ذلك، قد يكون الأثر المشترك للعديد من الأحداث قد تسبب في انخفاض قيمة الموجودات المالية. تقوم المؤسسة بتقييم ما إذا كانت أدوات الدين التي هي موجودات مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة منخفضة القيمة الائتمانية في تاريخ كل تقرير.

تم شراء أو إنشاء موجودات مالية منخفضة القيمة الائتمانية

يتم التعامل مع الموجودات المالية المشتراة أو المنشأة ذات القيمة الائتمانية المنخفضة بشكل مختلف لأن الأصل يعاني من انخفاض ائتماني عند الاعتراف المبدئي. بالنسبة لهذه الموجودات، تقوم المؤسسة الاعتراف جميع التغيرات في خسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة منذ الاعتراف المبدئي كمخصص خسارة مع الاعتراف بأي تغييرات في الربح أو الخسارة. يؤدي التغيير المواتي لمثل هذه الموجودات إلى انخفاض في القيمة.

تعديل وإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

يحدث تعديل الأصل المالي عند إعادة التفاوض بشأن الشروط التعاقدية التي تحكم التدفقات النقدية للأصل المالي أو تعديلها بطريقة أخرى بين الاعتراف المبدئي واستحقاق الأصل المالي. يؤثر التعديل على مبلغ و / أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية إما على الفور أو في تاريخ مستقبلي.

يُمنح التحمل على تمويل القرض في الحالات التي يكون فيها على الرغم من أن المقترض بذل كل الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية، إلا أن هناك مخاطر عالية للتعثر في السداد أو حدوث تعثر بالفعل ومن المتوقع أن يكون المقترض قادرًا على الوفاء بالشروط المعدلة. تتضمن الشروط المعدلة في معظم الحالات تمديد استحقاق الأصل المالي، والتغيرات في توقيت التدفقات النقدية للأصل المالي (سداد أصل المبلغ والأرباح)، وانخفاض مبلغ التدفقات النقدية المستحقة (إعفاء من أصل المبلغ والربح).

عندما يتم تعديل الأصل المالي، تقوم المؤسسة بتقييم ما إذا كان هذا التعديل يؤدي إلى إلغاء الاعتراف. وفقًا لسياسة المؤسسة، يؤدي التعديل إلى الاستبعاد عندما ينتج عنه شروط مختلفة بشكل جوهري. لتحديد ما إذا كانت الشروط المعدلة تختلف اختلافًا جوهريًا عن الشروط التعاقدية الأصلية، تراعي المؤسسة ما يلي:

يتم إجراء تقييم كمي لمقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المتبقية وفقًا للشروط الأصلية مع التدفقات النقدية التعاقدية وفقًا للشروط المعدلة، وكلا المبلغين مخصومان بمعدل الربح الفعلي الأصلي. إذا كان الفرق في القيمة الحالية أكبر من 10٪، ترى المؤسسة أن الترتيب مختلف بشكل جوهري مما يؤدي إلى الاستبعاد من الدفاتر. عند إجراء تقييم كمي لتعديل أو إعادة تفاوض على أصل مالي ضعيف ائتمانيًا أو أصل مالي مشترى أو منشأ منخفض القيمة الائتمانية كان خاضعًا للشطب، تأخذ المؤسسة في الاعتبار التدفقات النقدية المتوقعة (وليس التعاقدية) من قبل التعديل أو إعادة التفاوض ومقارنة تلك التدفقات النقدية التعاقدية بعد التعديل أو إعادة التفاوض.

في حالة إلغاء الأصل المالي، يعاد قياس مخصص الخسارة لخسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ الاستبعاد لتحديد صافي القيمة الدفترية للأصل في ذلك التاريخ. الفرق بين هذه القيمة الدفترية المعدلة والقيمة العادلة للأصل المالي الجديد مع الشروط الجديدة سيؤدي إلى ربح أو خسارة عند الاستبعاد. سيكون للأصل المالي الجديد مخصص خسارة يتم قياسه على أساس خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهرًا باستثناء الحالات النادرة التي يعتبر فيها القرض الجديد ناشئًا منخفض القيمة الائتمانية. ينطبق هذا فقط في الحالة التي يتم فيها الاعتراف بالقيمة العادلة للقرض الجديد بخصم كبير على المبلغ الاسمي المعدل لأنه لا يزال هناك مخاطر عالية من التعثر في السداد والتي لم يتم تخفيضها من خلال التعديل. تراقب المؤسسة مخاطر الائتمان للموجودات المالية المعدلة من خلال تقييم المعلومات النوعية والكمية، مثل ما إذا كان المقترض في حالة تأخر الاستحقاق بموجب الشروط الجديدة.

عندما يتم تعديل الشروط التعاقدية للأصل المالي ولا يؤدي التعديل إلى الاستبعاد من الدفاتر، تحدد المؤسسة ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأصل المالي قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي عن طريق مقارنة:

- تقدير التعثر الشخصي المتبقي مدى الحياة استنادًا إلى البيانات عند الاعتراف المبدئي والشروط التعاقدية الأصلية؛ مع
- للفترة المتبقية لاحتمالية التعثر في تاريخ إعداد التقرير بناءً على الشروط المعدلة.

بالنسبة للموجودات المالية المعدلة كجزء من سياسة التحمل للمؤسسة، حيث لا يؤدي التعديل إلى الاستبعاد من الدفاتر، يعكس تقدير التعثر الشخصي قدرة المؤسسة على تحصيل التدفقات النقدية المعدلة مع الأخذ في الاعتبار خبرة المؤسسة السابقة في إجراء تحمّل مماثل، بالإضافة إلى العديد من المؤشرات السلوكية بما في ذلك أداء الدفع العلاقة مقابل الشروط

التعاقدية المعدلة. إذا ظلت مخاطر الائتمان أعلى بكثير مما كان متوقعًا عند الاعتراف المبدئي، فسيستمر قياس مخصص الخسارة بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة. إذا كان القرض المعدوم منخفض القيمة الائتمانية بسبب وجود دليل على انخفاض الائتمان (انظر أعلاه)، تقوم المؤسسة بإجراء تقييم مستمر للتأكد مما إذا كانت مشاكل التعرض قد تم علاجها، لتحديد ما إذا كان تمويل لم يعد معرضاً لانخفاض ائتماني. بشكل عام، لا يتم قياس مخصص الخسارة على القرض المعدوم إلا بناءً على خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهرًا عندما يكون هناك دليل على سلوك السداد المحسن العلاقة بعد التعديل الذي أدى إلى عكس الزيادة الجوهرية السابقة في مخاطر الائتمان.

عندما لا يؤدي التعديل إلى إلغاء الاعتراف، تحتسب المؤسسة خسارة التعديل من خلال مقارنة إجمالي القيمة الدفترية قبل التعديل وبعده (باستثناء مخصص خسائر الائتمان المتوقعة). يتم إدراج خسائر التعديل، إن وجدت، للموجودات المالية في قائمة الدخل المنفصلة في "خسائر تعديل الموجودات المالية". ثم تقيس المؤسسة خسائر الائتمان المتوقعة للأصل المعدل، حيث يتم تضمين التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة من الأصل المالي المعدل في حساب العجز النقدي المتوقع من الأصل الأصلي.

لا تقوم المؤسسة بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي إلا عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية للأصل (بما في ذلك انتهاء الصلاحية الناشئ عن تعديل بشروط مختلفة إلى حد كبير)، أو عندما يتم تحويل الأصل المالي وجميع مخاطر ومزايا ملكية الأصل إلى كيان آخر. إذا لم تقم المؤسسة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الملكية واستمرت في السيطرة على الأصل المحول، تقوم المؤسسة بإثبات حصتها المحتفظ بها في الموجودات والمطلوبات المرتبطة بها عن المبالغ التي قد تضطر لتسويتها. إذا احتفظت المؤسسة بكافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل المالي المحول، تستمر المؤسسة في الاعتراف بالأصل المالي وتعترف أيضاً بالقروض المضمونة للعائدات المستلمة.

تعريف التعثر في السداد

يعد تعريف التعثر في السداد أمرًا حاسمًا لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة. يتم استخدام تعريف التعثر في قياس مبلغ خسائر الائتمان المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسارة يعتمد على خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهرًا أو مدى الحياة، حيث أن التعثر في السداد هو أحد مكونات احتمالية التعثر التي تؤثر على كل من قياس خسائر الائتمان المتوقعة وتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.

تعتبر المؤسسة أن ما يلي يشكل حالة تعثر في السداد:

- جميع العقود أو المدينين الذين حصلوا على تصنيف 21 في المقياس الداخلي للمؤسسة (ما يعادل "ج" في مقياس مودي و "د" في كل من تصنيفات إس آند بي ووفيتش)؛ أو
- علاوة على ذلك، تستخدم المؤسسة أيضًا قرينة قابلة للدحض تستند إلى احتمالية التعثر. يتم تطبيق هذه القاعدة إذا كانت المدفوعات التعاقدية مستحقة لأكثر من 180 يومًا للعقود السيادية و 90 يومًا للعقود غير السيادية، ما لم تكن هناك معلومات معقولة وداعمة تشير إلى أن العقد ليس منخفض القيمة الائتمانية.

تستخدم المؤسسة تعريف التعثر في السداد هذا للأغراض المحاسبية وكذلك لأغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية. تم تصميم تعريف التعثر في السداد بشكل مناسب ليعكس الخصائص المختلفة لأنواع مختلفة من الموجودات.

تستخدم المؤسسة مجموعة متنوعة من مصادر المعلومات لتقييم التعثر في السداد والتي إما تم تطويرها داخليًا أو تم الحصول عليها من مصادر خارجية. كما هو مذكور في تعريف الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية أعلاه، فإن التعثر في السداد هو دليل على أن الأصل منخفض القيمة الائتمانية. لذلك، سوف تشمل الموجودات منخفضة القيمة الائتمانية الموجودات المتعثرة، ولكنها ستشمل أيضًا الموجودات الأخرى غير المتعثرة نظرًا لأن تعريف انخفاض القيمة الائتمانية أوسع من تعريف التعثر في السداد.

شطب

عندما تعتبر التعرضات غير السيادية غير قابلة للتحصيل، يتم شطبها مقابل مخصص انخفاض القيمة ذي الصلة ويتم الاعتراف بأي خسارة فائضة في قائمة الدخل المنفصلة. ويتم شطب هذه الموجودات بعد الانتهاء من جميع الإجراءات اللازمة وتحديد قيمة الخسارة. يتم إدراج المبالغ المستردة اللاحقة للمبالغ المشطوبة سابقاً في قائمة الدخل المنفصلة للمؤسسة. لم تشطب المؤسسة أي موجودات مالية غير سيادية خلال السنة الحالية والسابقة.

هذا التعريف للمطلوبات المالية

لا تقوم المؤسسة بإلغاء المطلوبات المالية إلا عند انتهاء التزاماتها التعاقدية أو إلغاؤها أو انتهاء صلاحيتها. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي تم إلغاء الاعتراف بها والمبلغ المدفوع والمستحق في قائمة الدخل المنفصلة.

لا تقوم المؤسسة أيضًا بإلغاء الاعتراف بالتزام مالي إلا عندما يتم تعديل شروطه وتختلف التدفقات النقدية بموجب الشروط المعدلة اختلافاً جوهرياً. ففي هذه الحالة، يتم الاعتراف بالتزام مالي جديد يستند إلى الشروط المعدلة بالقيمة العادلة. من المفترض أن الشروط التي تختلف اختلافاً جوهرياً في حال كانت القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية بموجب الشروط الجديدة، بما في ذلك أي رسوم مدفوعة بالصافي بعد خصم أي رسوم مستلمة والمخصومة باستخدام السعر الفعلي الأصلي تختلف بنسبة عشرة بالمائة على الأقل عن القيمة الحالية المخصومة للتدفقات النقدية المتبقية للالتزام المالي الأصلي. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي المطفأة والالتزام المالي الجديد مع الشروط المعدلة في قائمة الدخل المنفصلة.

موجودات مالية أخرى بالتكلفة المطفأة

يتم إجراء تقييم بتاريخ كل تقرير مالي لتحديد فيما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض في قيمة أصل مالي أو مجموعة موجودات مالية. يتم احتساب قيمة خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المالية على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأصل وقيمته التقديرية القابلة للاسترداد. يتم تسجيل التعديلات على المخصص كمصروف أو قيد دائن في قائمة دخل المؤسسة المنفصلة.

المطلوبات المالية

تدرج جميع إصدارات الصكوك، وتمويلات المرابحة السلعية، والخصوم الأخرى على أساس التكلفة، صافية من رسوم المعاملة، بصفتها قيمة عادلة للمقابل الذي تمّ تسلّمه. تقاس جميع المطلوبات المالية ذات العوائد، لاحقا، على أساس التكلفة المستهلكة مع الأخذ في الحسبان أي خصومات أو علاوات. فالعلاوات تُستَهلك، والخصومات تتراكم على أساس العائدات حسب أجل الاستحقاق وتدرج ضمن "تكلفة التمويل" في قائمة الدخل المنفصلة.

مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية
لا تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية إلا عندما يكون هناك حق قانوني واجب النفاذ لمقاصة المبالغ المعترف بها وتعتزم المؤسسة إما التسوية على أساس صافي، أو تحقيق الأصل وتسوية الالتزام في وقت واحد. يتم عرض الايرادات والمصاريف بالصافي فقط عندما يسمح بذلك بموجب معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، أو الأرباح والخسائر الناتجة عن مجموعة من المعاملات المتشابهة.

تتمثل الأدوات المالية للمشتقات الإسلامية في العقود الآجلة للعملات الأجنبية الإسلامية ومقايضات معدلات الربح الإسلامية ومقايضات معدلات الربح على أساس العملات الإسلامية. وتعتمد هذه الأدوات على نماذج السوق المالية الإسلامية الدولية والجمعية الدولية لمشتقات المبادلات. وتستخدم "المؤسسة" هذه الأدوات لاستراتيجيات التحوط فقط لتخفيف مخاطر التذبذب في سوق العملات الأجنبية، وتكلفة تمويل الاستثمار لدى مؤسسات مالية، واستثمارات الصكوك، وأصول التمويل، وإصدار الصكوك. وتُحسب المشتقات الإسلامية مبدئيًا بالقيمة العادلة في تاريخ إبرام عقد المشتقات، ويعاد قياسها فيما بعد بقيمتها العادلة في نهاية كل تاريخ تقرير مالي. وتسجل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إعادة القياس في قائمة الدخل المنفصلة. وتدرج المشتقات الإسلامية ذات القيمة العادلة الموجبة ضمن "الأصول الأخرى"، وتدرج القيم العادلة السالبة ضمن "المستحقات والخصوم الأخرى"، في قائم المركز المالي.

الأصول الائتمانية
لا تعامل الأصول التي تحفظ في صندوق استئماني على أنها أصول مملوكة "للمؤسسة"، ولذلك لا تدرج في القوائم المالية المنفصلة.

ممتلكات ومعدات
تُقيد الممتلكات والمعدات على أساس التكلفة، صافية من الاستهلاك التراكمي وأي انخفاض في القيمة. وتُستهلك التكلفة ناقصا القيمة المتبقية المقدرة للممتلكات والمعدات على أساس معدل ثابت وفقا للعمر الافتراضي التقديري للموجودات على النحو التالي:

- أثاث وتجهيزات 15%
- حواسيب 33%
- مركبات 25%
- معدات أخرى 20%

يتم فحص القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات لتحديد الانخفاض في قيمتها عندما تشير الأحداث او التغيرات في الظروف ان القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. في حالة وجود مثل هذا المؤشر وحيث تتجاوز القيمة الدفترية المبلغ المقدر القابل للاسترداد، يتم تخفيض الموجودات إلى قيمتها القابلة للاسترداد، والتي تكون قيمتها العادلة ناقصاً تكاليف البيع وقيمتها قيد الاستخدام أيهما أعلى.

يتم تحميل نفقات الإصلاح والصيانة على قائمة الدخل المنفصلة. وتُرسمل التحسينات التي تزيد القيمة المادية للموجودات أو تطيل عمرها الافتراضي إلى حد كبير.

الصكوك المصدرة
أدرجت موجودات الصكوك في القوائم المالية المنفصلة "للمؤسسة" بوصفها وكيل خدمات، مع ملاحظة أن المؤسسة باعت هذه الأصول بعوض إلى حاملي الصكوك من خلال منشأة ذات أغراض خاصة بموجب عقد بيع صالح ينقل ملكية هذه الصكوك إلى حاملي الصكوك.

مخصصات
يتم قيد المخصصات عندما يكون على المؤسسة التزام (قانوني او استنتاجي)، ناشئ عن حدث سابق ويكون من المحتمل تسوية تكاليف الالتزام وقياسها بشكل موثوق.

التزامات منافع الموظفين
تدير المؤسسة نوعين من خطط المنافع المحددة للتقاعد لموظفيه، وهما خطة تقاعد الموظفين، وخطة الرعاية الطبية للمتقاعدين. وكلاهما يتطلب مساهمات تسدد إلى صندوقين يتم إدارتهما بشكل منفصل. وتُعرَّف خطة المنافع المُحدَّدة بأنها خطة تقاعد تحدّد المنفعة التقاعدية التي سيتسلمها الموظف عند تقاعده، وتعتمد غالبًا على عامل أو أكثر مثل العُمر وعدد سنوات الخدمة ونسبة إجمالي الراتب النهائي. يقوم خبراء إكتواريون مستقلون باحتساب التزامات خطة المنافع المحددة على أساس سنوي، باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة لتحديد القيمة الحالية للمنافع المحددة وتكاليف الخدمة المتعلقة بها. ويتم استخدام الافتراضات الاكتوارية المتضمنة لتحديد التزامات المنافع المتوقعة.

يتم إجراء تقييم اكتواري كامل كل ثلاث سنوات من خلال إشراك خبراء اكتواريين مستقلين. يتم تقدير التزامات المنافع المحددة خلال السنوات على المدى المتوسط باستخدام أساليب ترحيل تقديرية للحسابات الإكتوارية تسمح بمنافع مستحقة إضافية، وتدفقات نقدية فعلية، وتغيرات في الافتراضات الإكتوارية الأساسية.

تستند نتائج التقييم الاكتواري المقدمة كما في 31 ديسمبر 2022 إلى ترحيل البيانات كما في 2021 (باستثناء عناصر خطة تقاعد الموظفين النشطة والمتقاعدين والمستفيدين، يتم تعديل البيانات المستخدمة لحساب نتائجهم للتحويلات إلى خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين). بالنسبة إلى خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين، تم إجراء تقييم كامل بناءً على البيانات في 30 نوفمبر 2022.

يتم تحديد القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة المستحقة حتى تاريخ التقاعد بخصم التدفقات النقدية المستقبلية الصادرة (المتعلقة بالخدمة المستحقة حتى تاريخ التقرير المالي)، باستخدام معدل العوائد المتاحة لسندات الشركات الأمريكية المصنفة AA. هذه السندات لها شروط حتى تاريخ الاستحقاق تتطابق بشكل وثيق مع شروط التزام المنافع المحددة الفعلي.

إن تكلفة الخدمة الحالية لخطة المنافع المحددة والمقيدة في قائمة الدخل المنفصلة تعكس الزيادة في التزامات المنافع المحددة الناتجة عن خدمة الموظفين خلال السنة الحالية. تمثل تكلفة التزام المنافع المحددة زيادة في الالتزام بسبب مرور الوقت.

يتم احتساب التعديلات بأثر رجعي على المنافع أو مكاسب أو خسارة التقليص كتكاليف خدمة سابقة أو دخل في قائمة الدخل المنفصلة في فترة تعديل الخطة.

يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الإكتوارية إذا كانت جوهرية مباشرة في الاحتياطيات في سنة حدوثها ضمن حقوق الأعضاء. ويتم قيد التزام المنافع كجزء من المطلوبات الأخرى في قائمة المركز المالي المنفصلة. ويمثل الالتزام القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة للمؤسسة بعد طرح القيمة العادلة لموجودات الخطة.

وتُحدد لجنة خطة التقاعد قيمة مساهمات المؤسسة في خطة المنافع المحددة بعد استشارة الخبراء الاكتواريين للمؤسسة، ويتم تحويل قيمة المساهمات إلى الأمناء المستقلين للبرنامج.

تحقيق الإيرادات

أ) ودائع مرابحة سلعية ووكالة

يكون تسجيل الإيرادات من ودائع مرابحة سلعية ووكالة على أساس زمني تناسبي طوال الفترة من الصرف الفعلي للأموال إلى حلول أجل الاستحقاق.

ب) استثمارات في الصكوك

تُقيد الإيرادات من الاستثمارات في الصكوك حسب الاستحقاق الزمني باستخدام معدل العائد الفعلي في قائمة الدخل المنفصلة. بالنسبة للصكوك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل المنفصلة، يتم قيد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إعادة قياس القيم العادلة في تاريخ التقرير المالي في قائمة الدخل المنفصلة.

ج) دخل تمويل بالمرابحة، ودخل الاستصناع، وتمويل البيع بالآجل

تمويل من التمويل بالمرابحة، والاستصناع، والبيع الاجل باستخدام العائد الفعلي طوال فترة المعاملات المعنّية.

د) الإجارة المنتهية بالتمليك

تُقيد إيرادات الإجارة على أساس العائد الفعلي (والذي يمثل قيمة الايجار ناقصاً الاستهلاك مقابل موجودات الإجارة) بدأً من تاريخ الحق في استخدام الموجودات المحولة إلى المستأجر.

هـ) دخل توزيعات الأرباح

تُقيد إيرادات توزيعات الأرباح عند ثبوت الحق في الحصول على تلك الأرباح (بناءً على تاريخ الإعلان عنها).

و) رسوم إدارة الأصول

للمؤسسة عدة صناديق تحت إدارتها، حيث تقدم المؤسسة خدمات إدارة المحافظ مقابل رسوم إدارية. وتحتسب الرسوم الإدارية على أساس الاستحقاق عند إنجاز الخدمات.

ز) رسوم إدارية ورسوم استشارية

تقدم المؤسسة خدمات استشارية تشمل إصدار الصكوك، وتحويل البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية، وإنشاء نوافذ بنكية إسلامية، وإعادة الهيكلة، وتطوير الأطر التنظيمية، وبناء القدرات، إلخ. كما أنها تفرض رسومًا لتغطية التكاليف المتكبدة أثناء تقييم طلبات التمويل. ث سجل الإيرادات من الخدمات الإدارية والاستشارية على أساس تقديم الخدمات بموجب اتفاقات تعاقدية.

الزكاة وضريبة الدخل
لا تخضع المؤسسة، بوصفها مؤسسة مالية متعددة الأطراف، لأداء الزكاة أو الضريبة في البلدان الأعضاء. وباعتبار حقوق ملكية الأعضاء في المؤسسة جزءًا من بيت المال، فهي لا تخضع لأداء الزكاة والضرائب.

التقارير القطاعية
قرَّرت الإدارة أن صانع القرار التشغيلي الرئيس هو مجلس الأمناء الذي يضطلع بالمسؤولية عن اتخاذ القرارات الشاملة بشأن تخصيص الموارد للمبادرات التنموية في الدول الأعضاء. وتنفذ المبادرات الإنمائية من خلال العديد من منتجات التمويل الإسلامي، كما هو مبين في بيان المركز المالي، والتي يجري تمويلها مركزيًا من رأسمال المؤسسة وتمويلاتها. ولم تحدد الإدارة قطاعات منفصلة للعمليات ضمن تعريف معيار المحاسبة المالي رقم 22 "التقارير القطاعية"، طالما أن مجلس الإدارة يراقب الأداء والمركز المالي للمؤسسة عمومًا.

4 الاجتهادات والتقديرات المحاسبية
ومثل هذه التقديرات والافتراضات والاجتهادات يتم تقييمها بشكل مستمر، وتستند إلى الخبرة التاريخية وعوامل أخرى، بما في ذلك الحصول على استشارات مهنية وتوقعات الأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة بالنظر إلى الظروف السائدة. وفيما يلي المجالات الهامة التي استخدمت الإدارة تقديرات أو افتراضات أو أصدرت أحكام بشأنها:

أ) مخصص انخفاض قيمة موجودات التمويل

يتطلب قياس خسائر انخفاض القيمة بموجب معيار المحاسبة المالية (30) على كافة فئات الموجودات المالية حُكماً - خاصة- في تقدير القيمة والوقت للتدفقات النقدية المستقبلية وقيم الضمانات عند تحديد خسائر انخفاض القيمة وتقدير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. هذه التقديرات مدفوعة بعدد من العوامل، والتغيرات التي يمكن أن تؤدي إلى مستويات مختلفة من المخصصات. تتم مراجعة المنهجية والافتراضات المستخدمة لتقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بشكل منتظم لتقليل أي فروق بين تقديرات الخسائر وتجربة الخسارة الفعلية.

إن احتساب خسائر الائتمان المتوقعة للصندوق يأتي نتيجة نماذج معقدة مع عدد من الافتراضات الأساسية بخصوص اختيار معطيات متغيرة تعتمد على بعضها البعض. وتتضمن عناصر نماذج خسائر الائتمان المتوقعة والتي تعتبر أحكام وتقديرات محاسبية ما يلي:

1. نموذج تصنيف درجات الائتمان الداخلي للمؤسسة والذي من خلاله يتم تحديد "احتمال التعثر" لكل حالة من الحالات.
2. الضوابط المستخدمة من قبل المؤسسة في تقييم مدى الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان بحيث يمكن قياس المخصص على أساس 12 شهراً أو العمر الزمني لخسائر الائتمان المتوقعة والتقييم الكمي.
3. تطوير نماذج خسائر الائتمان المتوقعة بما في ذلك المعادلات المختلفة واختيار المعطيات.
4. تحديد أوجه الترابط بين سيناريوهات الاقتصاد الكلي والمعطيات الاقتصادية مثل: مستويات البطالة وقيم الضمانات وتأثير احتمالية التعثر أو التعرض للتعثر أو الخسارة الناتجة عن التعثر.
5. اختيار سيناريوهات الاقتصاد الكلي للاستشراف المستقبلي واوزان احتمال وقوعها لإدخال المعطيات الاقتصادية في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة.

تمارس المؤسسة أحكامها في تقدير مخصص انخفاض قيمة الموجودات المالية. إن منهجية تقدير انخفاض قيمة موجودات التمويل مبينة في إيضاح 3 تحت عنوان "انخفاض قيمة الموجودات المالية".

ب) تحديد القيمة العادلة

وتحدد القيمة العادلة للموجودات المالية غير المدرجة في أسواق نشطة باستخدام أساليب التقييم التي تعتبر ملائمة في مثل هذه الظروف، ولاسيما أساليب خصم التدفقات النقدية، ومُضاعِف القيمة الدفترية المقارن، والصفقات قريبة العهد، وصافي قيمة الأصول متى ما كان ذلك مناسبًا. كما تستعين المؤسسة بخبراء تقييم مستقلين عند الاقتضاء. أما في حالة بعض الاستثمارات التي تتعلق بكيانات ناشئة، أو منشآت في مرحلة الصرف الرأسمالي، فتعتقد الإدارة أن تكلفة مثل هذه الاستثمارات هي القيمة العادلة التقريبية.

وتتحقق الإدارة من صحة النماذج المستخدمة في تحديد القيم العادلة، كما تراجعها دوريًا. وتشمل نماذج المدخلات في خصم التدفقات النقدية، ومضاعِفات القيمة الدفترية المقارنة، بيانات يمكن ملاحظتها، مثل أسعار الخصم، ومعدل النمو النهائي، ومضاعِفات القيمة الدفترية المقارنة للكيانات بالنسبة إلى محفظة الكيان ذات الصلة، والبيانات غير الملحوظة، مثل الخصومات التي تقدم بسبب عدم قابلية التسويق وعلاوة السيطرة. كما أخذت المؤسسة في الحسبان الظروف الجغرافية والسياسية في البلدان التي تعمل فيها الكيانات المستثمر فيها، كما اعتمدت خصما ملائما في قيمها العادلة.

ج) التزامات منافع الموظفين

تحدد التزامات التقاعد والرعاية الطبية والرسوم ذات الصلة عن الفترة باستخدام التقييمات الاكتوارية. ويشمل التقييم الاكتواري وضع افتراضات حول معدلات الخصم، والزيادة المستقبلية في الرواتب، إلخ، ونظرًا لطول أمد تلك الالتزامات، فإن هذه التقديرات يشوبها قدر كبير من عدم اليقين.

د) استمرارية النشاط

قيمت إدارة المؤسسة قدرة المؤسسة على الاستمرار كمنشأة مستمرة وهي مقتنعة بأنها ليست على علم بأي شكوك جوهرية قد تثير شكوكاً حول قدرة المؤسسة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. للوصول إلى هذا الاستنتاج، نظرت الإدارة في العديد من العوامل من بينها؛ نسبة السيولة للشركة، والاتجاه المتوقع في الربحية، وأداء المحفظة الحالية، ونسبة كفاية رأس المال وقدرة المؤسسة على جمع الأموال من كل من المساهمين وسوق رأس المال. لذلك، تم إعداد القوائم المالية المنفصلة على أساس الاستمرارية.

5 النقد وما في حكمه

	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي
ارصدة لدى البنوك	72,824,430	52,427,875
ودائع مرابحة سلعية ووكالة (ايضاح 6)	108,082,400	105,000,000
إيراد مستحق من ودائع مرابحة سلعية ووكالة	129,631	41,681
ناقصاً: مخصص خسائر ائتمانية (ايضاح 25)	(391)	(655)
	181,036,070	157,468,901
رصيد بنكي متعلق بصندوق التضامن للمؤسسة	1,188,459	1,220,242
	182,224,529	**158,689,143**

هناك حسابات مصرفية معينة رصيدها 2,197,720 دولارًا أمريكيًا (31 ديسمبر 2021: 4,495,311 دولارًا أمريكيًا) باسم البنك الإسلامي للتنمية. غير أن "المؤسسة" هي التي تملك حق الانتفاع من هذه الحسابات وهي التي تتولى إدارتها/تشغيلها.

الودائع السلعية المدرجة ضمن النقد وما في حكمه هي تلك الودائع التي أجل استحقاقها الأصلي ثلاثة أشهر أو أقل. ويبين الإيضاح 6 الودائع السلعية التي يتجاوز أجل استحقاقها الأصلي ثلاثة أشهر.

6 ودائع مرابحة سلعية ووكالة

	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي
ودائع مرابحة سلعية ووكالة	132,226,973	317,144,759
إيراد مستحق من ودائع مرابحة سلعية ووكالة	3,978,356	4,731,519
ناقصاً: ودائع مرابحة سلعية ووكالة أجل استحقاقها الأصلي ثلاثة أشهر أو أقل (إيضاح 5)	(108,082,400)	(105,000,000)
ناقصاً: مخصص خسائر ائتمانية (ايضاح 25)	(11,646,271)	(14,078,240)
	16,476,658	**202,798,038**

أ) جميع ودائع المرابحة والوكالة المذكورة أعلاه هي مع مؤسسات مالية دولية ومُقومة بالدولار الأمريكي.

ب) اشتملت ودائع مرابحة سلعية ووكالة على مبلغ قدره 316,790 دولارًا أمريكيًا (2021: 316,790 دولارًا أمريكيًا) قُدِّم لجهة ذات صلة بالمؤسسة، وأدرّت على المؤسسة ربحًا قدره لا شيء دولارًا أمريكيًا (31 ديسمبر 2021: لا شيء دولارًا أمريكيًا).

7 استثمارات في الصكوك

أعادت الإدارة تقييم نموذج الأعمال المتعلق بالاستثمار في الصكوك وقامت بإعادة التصنيف التالية (انظر إيضاح 2).

	31 ديسمبر 2022			
	التكلفة المطفأة	القيمة العادلة من خلال حقوق الأعضاء	بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	المجموع
صكوك مدرجة	1,085,327,954	446,293,220	-	1,531,621,174
صكوك غير مدرجة	18,944,824	18,553,490	-	37,498,314
	1,104,272,778	**464,846,710**	**-**	**1,569,119,488**
ناقصاً: خسارة القيمة العادلة غير المحققة	-	(31,341,263)	-	(31,341,263)
ناقصاً: مخصص خسائر ائتمانية (إيضاح 24)	(13,277,839)	-	-	(13,277,839)
	1,090,994,939	**433,505,447**	**-**	**1,524,500,386**

	31 ديسمبر 2022			
	التكلفة المطفأة	القيمة العادلة من خلال حقوق الأعضاء	بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	المجموع
صكوك مدرجة	-	-	1,525,046,945	1,525,046,945
صكوك غير مدرجة	-	-	11,355,490	11,355,490
			1,536,402,435	**1,536,402,435**

	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي
الرصيد الافتتاحي	1,536,402,435	1,357,096,279
إضافات	398,761,597	1,433,050,000
استردادات	(367,386,246)	(1,234,643,627)
خسارة صرف عملات	(1,860,951)	(1,278,593)
خسارة القيمة العادلة غير المحققة من خلال حقوق الملكية	(31,341,263)	-
قسط مطفأ	(7,382,445)	-
خسارة القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل المنفصلة	-	(19,157,271)
عكس (محمل) انخفاض القيمة	(2,692,741)	1,335,647
	1,524,500,386	**1,536,402,435**

مؤسسات مالية	1,004,677,609	853,380,005
جهات حكومية	366,347,981	544,100,949
أخرى	153,474,796	138,921,481
	1,524,500,386	**1,536,402,435**

AAA	119,329,668	95,356,675
AA+ إلى AA-	76,193,259	72,953,990
A+ إلى A-	712,979,527	844,099,858
BBB أو أقل	615,997,932	523,991,912
	1,524,500,386	**1,536,402,435**

تضمنت استثمارات الصكوك مبلغ 119,466,546 دولارًا أمريكيًا (31 ديسمبر 2021: 125,357,109 دولارًا أمريكيًا) مستثمرة في صكوك صادرة عن البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة، والتي حققت المؤسسة منها ربحاً قدره 2,027,268 دولارًا أمريكيًا (31 ديسمبر 2021: 1,197,792 دولارًا أمريكيًا)

فيما يلي الدخل من استثمارات الصكوك المعترف بها خلال السنة:

	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي
إيرادات قسائم	44,969,138	39,399,200
إطفاء أقساط	(7,382,445)	-
ربح محقق	(735,107)	1,522,306
خسارة القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	(19,157,271)
مجموع الدخل	**36,851,586**	**21,764,235**

8 تمويل المرابحة

	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي
تمويل مرابحة	182,017,783	183,380,408
ايراد مستحق	1,676,369	2,635,731
ناقصاً إيراد مؤجل	(23,270,567)	(16,602,693)
	160,423,585	169,413,446
ناقصاً: مخصص خسائر ائتمانية (إيضاح 25)	(55,413,586)	(48,982,542)
	105,009,999	**120,430,904**

تتم جميع السلع المشتراة لإعادة البيع بموجب تمويل مرابحة على أساس شراء محدد وإعادة البيع إلى عميل محدد. يعتبر وعد العميل ملزمًا. وبالتالي، فإن أي خسارة تتكبدها المؤسسة نتيجة لانخفاض قيمة السلع أو تعثر العميل قبل بيع السلع يتم تحميلها على العميل.

واشتمل التمويل بالمرابحة على تمويل قيمته 57,308,149 دولارًا أمريكيًا (31 ديسمبر 2021: 60,412,619 دولارًا أمريكيًا) مقدم إلى جهات ذات صلة بالمؤسسة، وأدرّت على المؤسسة ربحا قدره 1,041,606 دولارًا أمريكيًا (31 ديسمبر 2021: 992,212 دولارًا أمريكيًا).

9 تمويل البيع الآجل

	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي
تمويل البيع الآجل	503,185,460	354,750,576
ايراد مستحق	8,476,629	4,529,604
ناقصاً إيراد مؤجل	(45,085,744)	(28,973,611)
	466,576,345	330,306,569
ناقصاً: مخصص خسائر ائتمانية (إيضاح 25)	(19,191,547)	(22,733,364)
	447,384,798	**307,573,205**

تكون جميع السلع التي تشترى بغرض إعادة البيع في إطار تمويل البيع الآجل على أساس سلعة محددة لإعادة البيع لاحقًا للعميل. يعتبر وعد العميل ملزمًا. وبالتالي، فإن أي خسارة تتكبدها المؤسسة نتيجة لانخفاض قيمة السلع أو تعثر العميل قبل بيع السلع يتم تحميلها على العميل.

اشتمل تمويل البيع بالتقسيط على تمويل قيمته 36,701,875 دولارًا أمريكيًا (31 ديسمبر 2021: 54,746,908 دولارًا أمريكيًا) مقدم إلى جهات ذات صلة بالمؤسسة، وأدرت على المؤسسة ربحًا قدره 1,913,732 دولارًا أمريكيًا (31 ديسمبر 2021: 1,374,213 دولارًا أمريكيًا) (الملاحظة 20).

10 الإجارة المنتهية بالتمليك

	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي
التكلفة:		
الأصول التي لم تستخدم بعد:		
في بداية السنة	22,602,000	-
إضافات	50,184,833	28,795,093
تحويلات إلى أصول مستخدمة	(72,786,833)	(6,193,093)
	-	22,602,000
أصول مستخدمة:		
في بداية السنة	358,000,593	444,373,514
محول من موجودات مقتناة	72,786,833	6,193,093
موجودات محولة إلى جهات مستفيدة	(132,572,903)	(90,859,288)
إعادة تقييم "الفوريكس"	264,132	(1,706,726)
	298,478,655	358,000,593
مجموع التكاليف	**298,478,655**	**380,602,593**
الاستهلاك المتراكم:		
في بداية السنة	165,560,074	215,182,365
المحمل للسنة	23,823,800	26,895,744
الاستهلاك على أصول محولة إلى جهات مستفيدة	(107,978,040)	(76,518,035)
مجموع الاستهلاك	**81,405,834**	**165,560,074**
ايراد مستحق	22,510,102	40,634,975
الإجارة المنتهية بالتمليك، المبلغ الإجمالي	**239,582,923**	**255,677,494**
ناقصاً: مخصص خسائر ائتمانية (إيضاح 25)	(24,680,051)	(35,001,964)
الإجارة المنتهية بالتمليك، صافي	**214,902,872**	**220,675,530**

اشتملت الإجارة المنتهية بالتمليك على تمويل قيمته 17,655,267 دولارًا أمريكيًا (31 ديسمبر 2021: 13,400,484 دولارًا أمريكيًا) مقدم إلى جهات ذات صلة بالمؤسسة وحققت المؤسسة منها ربحاً قدره 421,808 دولارًا أمريكيًا (31 ديسمبر 2021: لا شيء دولار أمريكي). وتمثل بعض الأصول المذكورة أعلاه نصيب المؤسسة في اتفاقات الإجارة المنتهية بالتمليك المشتركة.

تقدر الإيجارات المستقبلية المستحقة القبض المتعلقة بالإجارة المنتهية بالتمليك كما في 31 ديسمبر 2022 بمبلغ 323,72 مليون دولار أمريكي (2021: 346,77 مليون دولار أمريكي). لا يُعرف المبلغ الدقيق في نهاية كل فترة إلا قبل بدء الفترة، حيث يتم تحديد بعض الإيجارات بناءً على معدلات عائمة. تفاصيل الذمم المدينة مبينة أدناه:

	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي
المتوقع خلال 12 أشهر	47,663,464	98,435,903
المتوقع بعد 12 شهراً ولكن أقل من 5 سنوات	144,941,662	117,872,019
المتوقع بعد 5 سنوات	131,118,034	130,458,244
	323,723,160	**346,766,166**

تم تلخيص الارتباطات المستقبلية المتعلقة بعقود الإجارة في إيضاح 33 ويتوقع دفعها خلال 12 شهرًا.

11 موجودات استصناع

	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي
تمويل الاستصناع	17,401,333	22,053,098
ايراد مستحق	133,863	532,909
ناقصاً: إيراد مؤجل	(3,879,443)	(5,110,249)
	13,655,753	17,475,758
ناقصاً: مخصص خسائر ائتمانية (إيضاح 25)	(96,201)	(1,629,527)
	13,559,552	**15,846,231**

12 دخل من موجودات تمويلية

	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي
تمويل مرابحة	4,395,472	1,690,299
تمويل البيع الآجل	19,264,539	16,006,527
إجارة منتهية بالتمليك، صافي (إيضاح 24)	12,110,985	13,425,057
موجودات استصناع	735,075	949,745
مجموع الدخل من موجودات تمويلية	**36,506,071**	**32,071,628**

13 استثمارات في حقوق الملكية

تمتلك "المؤسسة" استثمارات في حقوق الملكية إما مباشرة وإما عن طريق جهات وسيطة. وبناء على الحيازة الفعلية للمؤسسة، كانت الاستثمارات في حقوق الملكية تتألف في نهاية السنة مما يلي:

	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي
منشآت تابعة (إيضاح 13-1)	132,849,210	163,492,352
منشآت زميلة (إيضاح 13-2)	140,537,445	124,545,107
استثمارات أخرى	73,173,242	71,236,999
	346,559,897	**359,274,458**

	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي
أوراق مالية من نوع حقوق الملكية - مدرجة	20,111,571	22,872,063
أوراق مالية من نوع حقوق الملكية - غير مدرجة	326,448,326	336,402,395
	346,559,897	**359,274,458**

إن حركة الاستثمارات خلال السنة هي على النحو التالي:

	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي
في بداية السنة	359,274,458	322,134,545
إضافات	3,500,000	6,115,340
محول من تمويل مرابحة	-	23,929,932
استبعادات	(4,200,697)	(1,299,980)
(خسارة) / ربح القيمة العادلة، صافي	(12,013,864)	8,394,621
في نهاية السنة	**346,559,897**	**359,274,458**

1.13 استثمار في منشآت تابعة

في نهاية السنة، كانت نسبةُ التملك الفعلي في المنشآت التابعة والبلدانُ التي أسست فيها هذه المنشآت وطبيعةُ أعمالها على النحو التالي:

اسم المنشأة	بلد التأسيس	طبيعة الأعمال	نسبة الملكية الفعلية %	
			2022	2021
شركة أذربيجان للإجارة	أذربيجان	عقود الإيجار	100	100
شركة إدارة أصول "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص" المحدودة	ماليزيا	إدارة أصول	100	100
صندوق نمو البنوك الإسلامية	ماليزيا	صندوق الأسهم الخاصة	100	100
طيبة للإجارة	أوزباكستان	عقود الإيجار	100	100
شركة تمويل أفريقيا القابضة	السنغال	بنوك	100	100
شركة إدارة الإجارة	المملكة العربية السعودية	عقود الإيجار	100	100
مجموعة كابيتاس (كابيتاس سابقًا)	المملكة العربية السعودية	استشارات	100	100
طيبة تيآريزاسيون	السنغال	استشارات المحكوك	100	-
عصر للإجارة	طاجكستان	عقود الإيجار	67	67
المجموعة الموريتانية	موريتانيا	عقارات	53	53
إيوان الفريدة للإسكان	المملكة العربية السعودية	عقارات	50	50
طه علم اس دي إن بي اتش دي	ماليزيا	خدمات الحج والعمرة	50	50

(أ) في الجدول أعلاه، سجلت بعض المنشآت التابعة بقيمة صفرية حيث استثمرت المؤسسة في سنوات سابقة وتعرضت للانخفاض الكامل في قيمتها.

(ب) لا توجد تدابير تنظيمية أو تعاقدية تقيد قدرة المنشآت التابعة على تحويل أموال في شكل أرباح نقدية أو تسديد التمويلات أو السلفات التي قدمتها لها "المؤسسة". وتقدم "المؤسسة" في بعض الأوقات مساعدات مالية في شكل سلفات للمنشآت التابعة لها.

2.13 استثمار في شركات زميلة

في نهاية السنة، كانت نسبة التملك الفعلي في المنشآت الزميلة والبلدانُ التي أسست فيها هذه المنشآت وطبيعةُ أعمالها على النحو التالي:

اسم المنشأة	بلد التأسيس	طبيعة الأعمال	نسبة الملكية الفعلية %	
			2022	2021
الأخضر بنك	المغرب	بنوك	49	49
شركة إنماء للإجارة	مصر	عقود الإيجار	47	47
بنك السنغال الإسلامي	السنغال	بنوك	27	27
صندوق ثمار للاستثمار	تونس	صندوق	40	40
أنفال كابيتال	المملكة العربية السعودية	استشارات استثمارية	38	38
شركة قرغيزستان للإجارة	قرغيزستان	عقود الإيجار	37	37
شركة قرغيزستان للإجارة	قرغيزستان	عقود الإيجار	36	36
شركة ألبانيا للإجارة	ألبانيا	عقود الإيجار	36	36
بنك المالديف الإسلامي	المالديف	بنوك	36	33
شركة فلسطين للإجارة	فلسطين	عقود الإيجار	33	33
شركة هاليك للتأجير	تركيا	عقود الإيجار	33	33
صندوق الفريدة للإسكان	المملكة العربية السعودية	العقارات	33	33
بنك الوفاق الدولي	تونس	عقود الإيجار	30	30
صندوق سوق المال لبوان	ماليزيا	إدارة أصول	29	29
رويال أتلنتيك للسكن	غامبيا	العقارات	25	25
الصندوق السعودي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (آفاق)	المملكة العربية السعودية	صندوق	25	25
الشرقية للسكر	مصر	التصنيع	22	22
الشركة الأردنية للصناعات الدوائية	الأردن	التصنيع	22	22
بنك سبأ الإسلامي	اليمن	بنوك	20	20
الشركة العربية للإجارة	السودان	عقود الإيجار	20	20
تجاري برهاد	ماليزيا	عقود الإيجار	20	20
الشركة التركية لإدارة الأصول	تركيا	صندوق	20	20

(أ) في الجدول أعلاه، سجلت بعض المنشآت التابعة بقيمة صفرية حيث استثمرت المؤسسة في سنوات سابقة وتعرضت للانخفاض الكامل في قيمتها.

(ب) لا توجد تدابير تنظيمية أو تعاقدية تقيد قدرة المنشآت التابعة على تحويل أموال في شكل أرباح نقدية أو تسديد التمويلات أو السلفات التي قدمتها لها "المؤسسة". وتقدم "المؤسسة" في بعض الأوقات مساعدات مالية في شكل سلفات لمنشآتها الزميلة.

3.13 القيمة العادلة للاستثمارات

يحدد معيار المحاسبة المالية 25 هيكلاً تسلسلياً لأساليب التقييم استنادا لكون معلومات التقييم قابلة أو غير قابلة للملاحظة. وتعكس المعلومات القابلة للملاحظة بيانات السوق التي توفرها مصادر مستقلة؛ أما المعلومات غير القابلة للملاحظة، فتجسد افتراضات المؤسسة بشأن السوق. ونتج عن هذين النوعين من المعلومات الهيكل التسلسلي التالي للقيمة العادلة:

المستوى الأول: أسعار معلنة (غير معدلة) في الأسواق النشطة للاستثمارات / الموجودات المطابقة.

المستوى الثاني: معلومات أخرى غير الأسعار المعلنة المدرجة في المستوى الأول وهي معلومات استثمارية قابلة للملاحظة، سواء أكانت بطريقة مباشرة (مثل الأسعار) أو غير مباشرة (مثل مشتقات الأسعار)؛

المستوى الثالث: معلومات استثمارية لا تستند إلى بيانات سوق قابلة للملاحظة (معلومات غير قابلة للملاحظة).

ويتطلب هذا الهيكل استخدام بيانات سوق قابلة للملاحظة عندما تكون متاحة. وتأخذ "المؤسسة" في الحسبان أسعار السوق ذات الصلة والقابلة للملاحظة وقت التقييم، متى كان ذلك ممكنا.

	القيمة العادلة للاستثمارات في حقوق الملكية			
	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	المجموع
2022 (دولار أمريكي)	20,111,571	15,175,727	311,272,599	346,559,897
2021 (دولار أمريكي)	22,872,063	17,553,512	318,848,883	359,274,458

ويشمل ذلك الاستثمار المدرج في بنك الوفاق الدولي المدرج في البورصة التونسية والمؤسسة تمتلك فيه 9,000,000 سهم تمثل ٪30 من الأسهم. تم إدراج الاستثمارات في حقوق الملكية غير المدرجة في سوق الأوراق المالية النشطة، بقيمتها العادلة المقدرة باستخدام أسلوب واحد أو مجموعة أساليب تقييم تطبق مع مراعاة قطاع الصناعة وبيئة الأعمال للكيان المستثمر فيه. وشملت هذه الأساليب، في الغالب، مُضاعف السوق، وقيمة الأصول الصافية المعدلة، والتدفقات النقدية المخصومة، والمعاملات الحديثة المقارنة، والأرباح الزائدة، والتدفقات النقدية المخصومة ونهج القيمة المتبقية. حيث تؤخذ افتراضات ومدخلات أساليب التقييم العادلة من الأسواق القابلة للملاحظة متى ما كان ذلك ممكناً، وإلا فيكون أسلوب التقدير مطلوبًا في تحديد القيم العادلة ومستندا إلى افتراضات. إن التغيرات في الافتراضات وحدها أو عوامل السوق الأخرى يمكن أن تؤثر بشكل كبير على القيمة العادلة المعلنة للاستثمارات. وتختبر هذه النماذج للتحقق من صلاحيتها عن طريق معايرة الأسعار من أي معاملات سوقية حالية يمكن ملاحظتها في الأداة نفسها (بدون تعديل أو إعادة تقديم) عندما تكون متاحة. ولتقييم أهمية مُدْخَل معين للقياس بأكمله، تجري الإدارة تحليل الحساسية أو أساليب اختبار حجم الإجهاد.

أخذت الإدارة في الاعتبار البيئة الاقتصادية الخاصة بالشركة المستثمر فيها وكذلك البيئة الاقتصادية الكلية للشركة المستثمر فيها. وتضمنت المدخلات الخاصة بالكيان المستثمر فيه أساسًا مُضاعفات السوق، والأداء الفعلي للأعمال مقارنة بما كان متوقعًا ومراجعاتٍ لخطط الأعمال. وشملت مدخلات الاقتصاد الكلي معلومات محددة قطرية أو إقليمية وكذلك أسعار العملات الأجنبية. إضافة إلى ذلك، طبقت الإدارة بعض التحسينات على أساليب التقييم لتعكس بشكل مناسب الظروف والبيئة الاقتصادية المتغيرة بشكل مستمر. وتتمثل أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة للاستثمارات في حقوق الملكية المصنفة في المستويين 2 و3 لكل قطاع مهم في 31 ديسمبر 2022 و31 ديسمبر 2021 فيما يلي:

القطاع	أسلوب التقييم	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي
الخدمات المالية	قابلية المقارنة في السوق	69,490,541	72,428,811
	قيمة الأصول الصافية المعدلة	75,043,708	83,841,180
	أساليب أخرى	119,313,267	113,944,989
التصنيع والتعدين	قيمة الأصول الصافية المعدلة	2,456,518	2,712,110
	التدفقات النقدية المخصومة	10,648,093	13,787,773
الخدمات الاجتماعية	أساليب أخرى	-	552
أخرى	قابلية المقارنة في السوق	1,164,936	1,264,239
	نهج القيمة المتبقية	38,340,857	39,193,575
	قيمة الأصول الصافية المعدلة	8,840,406	8,079,166
	أساليب أخرى	1,150,000	1,150,000
المجموع		**326,448,326**	**336,402,395**

مطابقة مواد المستوى 3	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي
في بداية السنة	318,848,883	270,060,030
إضافات	3,500,000	30,045,272
استبعادات	(4,200,696)	(1,384,077)
تحويل من / (إلى) المستويين 1 و 2	-	14,530,755
(خسارة) / ربح القيمة العادلة، صافي	(6,875,588)	5,596,903
في نهاية السنة	**311,272,599**	**318,848,883**

4.13 دخل الاستثمار في حقوق الملكية من خلال قائمة الدخل:

	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي
خسارة القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	8,394,621
توزيعات ارباح	2,666,014	823,714
أخرى	722,337	2,063,520
	3,388,351	**11,281,855**

14 موجودات أخرى

	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي
القيمة العادلة الإيجابية لأدوات المشتقات المالية الإسلامية (إيضاح (أ))	9,974,232	7,721,386
مطلوب من جهات ذات علاقة (إيضاح 23-3)	2,420,537	9,625,081
ايراد مستحق	12,679,706	12,041,601
سلف إلى موظفين	8,042,451	8,117,563
ذمم مدينة أخرى	4,023,339	4,083,273
	37,140,265	41,588,904
ناقصاً: مخصص خسائر انتمانية (إيضاح 25)	**(5,511,369)**	**(2,701,219)**
	31,628,896	**38,887,685**

(i) تمثل الأدوات المالية للمشتقات الإسلامية في العقود الآجلة للعملات الأجنبية الإسلامية ومقايضات معدلات الربح الإسلامية ومقايضات معدلات الربح على أساس العملات الإسلامية. وتتم المعاملات الآجلة ومبادلات معدلات الربح بعملات مختلفة للتخفيف من مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات على الاستثمارات لدى مؤسسات مالية، واستثمارات الصكوك، وموجودات التمويل، وإصدارات الصكوك. وتتم مبادلات معدلات الربح للتخفيف من آثار أسعار الصرف على تكلفة التمويل، عن طريق مطابقة التمويل بسعر صرف عائم مع إيرادات بسعر عائم. لم تقم الشركة بتصنيف هذه الأدوات في علاقة تحوط، وبالتالي لا تتبع متطلبات محاسبة التحوط للمعايير ذات الصلة. ويوضح الجدول الآتي القيم العادلة الموجبة والسالبة لأدوات المشتقات المالية الاسلامية مع قيمها الافتراضية:

الأدوات المالية المشتقة الإسلامية	المبلغ الافتراضي دولار أمريكي	القيمة العادلة الموجبة دولار أمريكي	القيمة العادلة السالبة دولار أمريكي
مبادلات إسلامية بعملات مختلفة	216,989,157	7,588,297	-
مبادلات إسلامية معدلات الربح	86,500,000	87,298	(478,193)
عقود إسلامية آجلة	10,730,951	2,298,637	-
31 ديسمبر 2022	**314,220,108**	**9,974,232**	**(478,193)**

الأدوات المالية المشتقة الإسلامية	المبلغ الافتراضي دولار أمريكي	القيمة العادلة الموجبة دولار أمريكي	القيمة العادلة السالبة دولار أمريكي
مبادلات إسلامية بعملات مختلفة	235,235,907	2,410,626	(198,444)
مبادلات إسلامية معدلات الربح	144,116,667	-	(4,357,705)
عقود إسلامية آجلة	56,906,930	5,310,760	(2,600)
31 ديسمبر 2021	436,259,504	**7,721,386**	**(4,558,749)**

تم الإفصاح عن الأرباح أو الخسائر من البنود المتحوط لها، والتي تمثل الودائع لدى المؤسسات المالية، واستثمارات الصكوك، والموجودات التمويلية والصكوك المصدرة في الإيضاحات حول القوائم المالية.

بالإضافة إلى ما سبق، قامت المؤسسة بمبادلات إسلامية بعملات مختلفة وعقود إسلامية آجلة نيابة عن المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا بموجب اتفاقية رئيسية مؤرخة في 13 يونيو 2016. وبلغت القيمة الافتراضية لتلك المبادلات 27.8 مليون دولار أمريكي (31 ديسمبر 2021: 37.89 مليون دولار أمريكي).

15 إصدار الصكوك

تاريخ الإصدار	تاريخ الاستحقاق	عملة الاصدار	المبلغ دولار أمريكي	المعدل	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي
مدرج						
2020-10-15	2025-10-15	دولار أمريكي	600,000,000	1.81% ثابتة	600,936,099	600,549,960
غير مدرج						
2020-03-05	2025-03-05	ريال سعودي	100,000,000	سايبور + 0.60%	100,229,343	100,145,444
			700,000,000		**701,165,442**	**700,695,404**

تمنح الصكوك (شهادات ثقة) الصادرة لحاملي الشهادات الحق في استلام المدفوعات (التوزيعات الدورية) في تواريخ محددة (تواريخ التوزيع الدوري) من عناصر الربح لأصول الإجارة والاستثمارات في الأسهم واستثمارات الصكوك والذمم المدينة فيما يتعلق بعقود المرابحة، الاستثمارات المرخصة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وأي أصول تم استبدالها (يشار إليها مجتمعة بـ "المحفظة") المباعة في كل سلسلة (إصدار) من قبل المؤسسة إلى المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص" المحدودة (الوصي).

بعد بيع المحفظة، تضمن المؤسسة كطرف ثالث أداء المحفظة إلى الوصي، بحيث إذا كان أي ملتزم بأصل ضمن المحفظة غير قادر على دفع أي مبلغ مستحق، فإن المؤسسة سوف تقوم بالدفع. كما تتعهد المؤسسة بشراء المحفظة في تاريخ الاستحقاق أو تاريخ الحل المبكر بمبلغ يعادل المبلغ الاسمي الإجمالي (أي سعر البيع الأصلي للمحفظة إلى المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص" المحدودة).

16 التزامات تمويل المرابحة السلعية

تمويل المرابحة السلعية تمويلٌ تمنحه المؤسسات المالية بمقتضى اتفاقيات مرابحة سلعية. وهذا التمويل مشروط بفترات استحقاق أصلية تتراوح بين 3 إلى 7 سنوات (31 ديسمبر 2021: 3 إلى 7 سنوات).

17 مستحقات ومطلوبات أخرى

	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي
قيمة عادلة سالبة للمشتقات الإسلامية (إيضاح 14 (أ))	478,193	4,558,749
مطلوب الى جهات ذات علاقة (إيضاح 23.4)	2,518,602	11,087,600
أرباح مستحقة الدفع (إيضاح 21)	4,108,563	4,108,563
ذمم دائنة أخرى	10,671,537	20,252,479
	17,776,895	**40,007,391**

18 التزامات منافع الموظفين

لدى مجموعة البنك الإسلامي للتنمية خطة منافع تقاعد تتكون من خطة تقاعد محددة المنافع وخطة للرعاية الطبية للموظفين المتقاعدين (ويشار إليها بشكل جماعي بخطط التقاعد). ويحق لكل موظف بالبنك أو المؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، على أساس الدوام الكامل، كما تحددها سياسات التوظيف بالبنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، يحق لهم المشاركة في خطة التقاعد من تاريخ الانضمام إلى البنك.

تعتبر خطة تقاعد موظفي مجموعة البنك الإسلامي للتنمية متعددة أرباب العمل، وتشمل البنك الإسلامي للتنمية - موارد رأس المال العادية، وصندوق وقف موارد الحساب الخاص ("الوقف")، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية.

خطة تقاعد الموظفين

إن خطة تقاعد الموظفين عبارة عن مزيج من خطة المنافع المحددة القديمة (الركيزة الأولى) وخطة المعاشات الهجينة الجديدة (الركيزة الثانية) التي أصبحت سارية في الأول من رجب 1399 ـ (الموافق 27 مايو 1979م) و 1442/5/17هـ (2021/1/1م) على التوالي. كل شخص يعمل لدى البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية على أساس الدوام الكامل، باستثناء موظفين المدة المحددة، كما هي محددة في سياسات التوظيف للبنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، مؤهل للمشاركة في خطة تقاعد الموظفين، من تاريخ الانضمام إلى البنك ومؤسساتها الأعضاء. وتقتصر المشاركة في خطة المعاشات الهجينة على أولئك الذين لديهم أقل من خمس سنوات من الخدمة اعتبارًا من 31 ديسمبر 2020م على أساس اختياري، ومع ذلك، يتم تسجيل أولئك الذين انضموا إلى البنك اعتبارًا من 1 يناير 2021م بشكل تلقائي.

في كلا الركيزتين، يساهم الموظف بنسبة 11.1% (2021-11.1%) من الراتب السنوي الأساسي بينما يساهم البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك بنسبة 25.9% (2021-25.9%).

وفيما يلي المزايا الرئيسية لخطة تقاعد الموظفين:

(أ) سن التقاعد الاعتيادي هو ذكرى مرور إثنين وستين سنة من تاريخ ميلاد المنتسب.

(ب) عند التقاعد، يحق للموظف المتقاعد المؤهل 2.5% بموجب خطة تقاعد الموظفين القديمة أو ٪1 بموجب الخطة المختلطة في المكون، من أعلى متوسط أجر مرجح (كما يتم تعريفة بواسطة لجنة التقاعد) عن كل سنة من سنوات الخدمة الخاضعة للتقاعد ومحددة بحد أقصى 30 سنة هجرية.

(ج) يتم استخدام 10% من مساهمة البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك البالغة 25.9% و 5% من مساهمة الموظفين بنسبة 11.1%، في تمويل مكون الخطة المختلطة. سيتم دفع الصندوق المتراكم وعائداته الاستثمارية كمنافع تقاعد على شكل مبلغ مقطوع للمشاركين في الخطة المختلطة.

(د) مدفوعات المنافع عند التقاعد المبكر، أو منافع العجز أو منافع نهاية الخدمة أو الوفاة قبل التقاعد أو منافع الوفاة بعد التقاعد تُدفع أيضًا على النحو الذي تحدده لجنة المعاشات التقاعدية.

خطة الرعاية الطبية للموظفين

اعتباراً من 1 محرم 1421هـ (الموافق 6 إبريل 2000م) أسس البنك خطة رعاية طبية للموظفين المتقاعدين، بناءً على قرار مجلس المديرين التنفيذيين بتاريخ 18 شوال 1418هـ (الموافق 15 فبراير 1998م). وقد تم توسيع ذلك ليشمل الموظفين المؤهلين في المؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. يتم تمويل خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين ما بين البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية بنسبة 1% و0.5% على التوالي من الرواتب الأساسية. تهدف خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين إلى دفع مبالغ شهرية للموظفين المتقاعدين المؤهلين مقابل مصروفاتهم الطبية.

يتم احتساب الاستحقاقات المستحقة الدفع لكل موظف متقاعد بموجب الخطة الطبية وفقًا للصيغة التالية:

أعلى متوسط أجر مرجح (كما هو محدد من قبل لجنة التقاعد) X فترة الاشتراك (محددة بحد أقصى 30 سنة هجرية) × 0,18%.

مدفوعات الاستحقاقات عند التقاعد المبكر ومنافع العجز ومنافع إنهاء الخدمة والوفاة قبل التقاعد أو منافع الوفاة بعد التقاعد يتم دفعها أيضًا على النحو الذي تحدده لجنة المعاشات التقاعدية.

خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين

في فبراير 2019، وافق مجلس الإدارة العامة على إنشاء الخطة التكافل الطبي للمتقاعدين والذي سيوفر منافع تغطية طبية جديدة للمتقاعدين المستقبليين في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. بموجب الاقتراح، فإن الموظفين النشطين الذين لديهم 10 سنوات على الأقل من فترة الخدمة قبل سن التقاعد العادي اعتبارًا من 1 يناير 2019 سوف يندرجون تلقائيًا تحت مظلة صندوق التكافل الطبي للمتقاعدين. وسيُعرض على الموظفين الذين لا يستوفون الحد الأدنى لفترة الخدمة خيار الانضمام إلى الصندوق الجديد.

بموجب خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين، سيتم تغطية التكاليف الطبية الفعلية للمتقاعدين وفقًا لجدول الحد الأدنى من المنافع المضمونة. يغطي هذا بشكل أساسي الاستشفاء والرعاية الطارئة والإعادة إلى الوطن والنقل بسيارات الإسعاف. يتم أيضًا تغطية العلاج الاستشفائي المتخصص في الخارج ورعاية المرضى الخارجيين ولكن فقط في بلدان محددة.

بدأ أعضاء خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين في تلقي المنافع اعتبارًا من 1 أبريل 2022 (تاريخ بدء الخطة).

تمول مساهمات خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين على أساس 4/4/4٪. يساهم الموظفون بنسبة 4٪ من رواتبهم التقاعدية وصاحب العمل يطابقها بنسبة 4٪. يساهم المتقاعدون أيضًا بنسبة 4٪ من معاشهم التقاعدي (قبل عمليات سحب التعويض). بدأت مساهمات كل من صاحب العمل والموظف في التراكم في 1 يناير 2019 وفي 1 أغسطس 2021، بدأ الموظفون المساهمات النقدية في خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين. تم الاعتراف بهذه المساهمات المتراكمة قبل 1 أبريل 2022 كجزء من موجودات الخطة خلال السنة.

لم يساهم المتقاعدون حتى 1 أبريل 2022 وتلقوا منافع بموجب خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين حتى تلك اللحظة.

إدارة خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين

تقوم لجنة المعاشات التقاعدية المعينة من قبل رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، بإدارة برامج التقويم الاستراتيجي كصناديق منفصلة نيابة عن موظفيها. وتعتبر لجنة المعاشات التقاعدية هي المسؤولة عن الإشراف على الاستثمار والأنشطة الاكتوارية لبرامج التقويم الاستراتيجي. ويتم استثمار موجودات خطط التقاعد بموجب السياسات التي تضعها لجنة التقاعد. يقوم البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية بتغطية الخسائر الاكتوارية للخطط وتتقاسم المصاريف الإدارية.

المخاطر

مخاطر الاستثمار

تُحسب القيمة الحالية لالتزامات خطط الرعاية الطبية للمتقاعدين باستخدام معدل الخصم المحدد بالرجوع إلى عائدات سندات الشركات عالية الجودة؛ إذا كان العائد على موجودات الخطط أقل من هذا المعدل، فسيؤدي ذلك إلى إنشاء عجز في الخطة. حاليًا، يمتلك مقدمو خطط الرعاية الطبية للمتقاعدين استثمارًا متوازنًا نسبيًا في الأوراق المالية وأدوات الدين والعقارات. ونظرًا للطبيعة طويلة الأجل لالتزامات خطط الرعاية الطبية للمتقاعدين، يعتبر المسؤول عن برنامج الخطط أنه من المناسب استثمار جزء معقول من موجودات الخطط في الأوراق المالية في رأسمال الشركات وفي العقارات لزيادة العائد الناتج عن الصندوق.

معدل الخصم

سيؤدي الانخفاض في معدل عائد السندات إلى زيادة التزامات خطط الرعاية الطبية للمتقاعدين، ولكن سيتم تعويض ذلك جزئيًا عن طريق زيادة العائد على استثمارات ديون الخطط.

مخاطر طول العمر

يتم حساب القيمة الحالية لالتزامات الخطط بالرجوع إلى أفضل تقدير لوفيات المشاركين في الخطط أثناء وبعد توظيفهم. ولذلك، فإن الزيادة في متوسط العمر المتوقع للمشاركين في الخطة ستزيد من التزامات الخطة.

مخاطر الرواتب

يتم حساب القيمة الحالية لالتزام الخطط بالرجوع إلى الرواتب المستقبلية للمشاركين في الخطط. على هذا النحو، فإن الزيادة في رواتب المشاركين في الخطط ستزيد من التزام الخطط.

وفيما يلي تفاصيل صافي التزامات تقاعد للموظفين:

2022	31 ديسمبر 2022 (دولار أمريكي)			
	خطة تقاعد الموظفين	خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين	خطة الرعاية الطبية للموظفين	المجموع
التزامات المنافع المحددة (إيضاح 18-1)	57,944,854	776,755	1,036,286	59,757,895
ناقصا: أصول البرنامج (إيضاح 18-2)	(43,111,985)	(4,904,164)	(550,733)	(48,566,882)
صافي التزامات منافع الموظفين	**14,832,869**	**(4,127,409)**	**485,553**	**11,191,013**

2021	31 ديسمبر 2022 (دولار أمريكي)			
	خطة تقاعد الموظفين	خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين	خطة الرعاية الطبية للموظفين	المجموع
التزامات المنافع المحددة (إيضاح 18-1)	83,638,356	-	7,108,723	90,747,079
ناقصا: أصول البرنامج (إيضاح 18-2)	(48,535,006)	-	(2,489,321)	(51,024,327)
صافي التزامات منافع الموظفين	**35,103,350**	**-**	**4,619,402**	**39,722,752**

1.18 ان الحركات في القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة هي كما يلي:

	خطة تقاعد الموظفين		خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين		خطة الرعاية الطبية للموظفين	
	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي
الرصيد كما في 1 يناير	83,638,356	93,614,706	-	-	7,108,723	8,354,399
تكلفة الخدمة الحالية	5,440,853	6,476,323	569,898	-	36,635	571,391
تكلفة الخدمة السابقة	-	-	(2,425,096)	-	-	-
تكلفة التزام المنافع المحددة	2,395,000	2,421,000	164,059	-	38,941	216,000
مساهمة المشاركين في الخطة	1,478,737	1,872,371	480,325	-	9,291	95,080
صافي العجز الاكتواري	(33,627,090)	(19,533,968)	(3,735,121)	-	(374,256)	(2,082,933)
المصروفات من أصول البرنامج	(1,381,002)	(1,212,076)	-	-	(60,358)	(45,214)
زيادة / (نقص) المطلوب الى الخطة	-	-	5,722,690	-	(5,722,690)	-
	57,944,854	**83,638,356**	**776,755**	**-**	**1,036,286**	**7,108,723**

2.18 إن الحركة في القيمة الحالية لموجودات الخطة هي كما يلي:

	خطة تقاعد الموظفين		خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين		خطة الرعاية الطبية للموظفين	
	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي
الرصيد كما في 1 يناير	48,535,006	45,341,816	-	-	2,488,305	2,173,284
دخل من أصول البرنامج	1,441,000	1,203,000	-	-	28,293	57,000
العائد على أصول الخطة أعلى / (أقل) من معدل الخصم	(10,593,988)	(3,837,933)	-	-	(461,001)	31,388
مساهمة المشاركين في الخطة	1,478,737	1,872,371	480,325	-	9,291	95,080
مساهمة صاحب العمل	3,463,626	4,372,891	473,053	-	18,583	170,550
مدفوعات التسوية المباشرة لصاحب العمل	-	-	-	-	11,485	-
المصروفات من أصول البرنامج	(1,381,002)	(1,212,076)	-	-	(60,358)	(45,214)
زيادة / (نقص) المطلوب الى الخطة	-	-	1,481,500	-	(1,481,500)	-
أخرى	168,606	794,937	2,469,286	-	(2,365)	7,233
	43,111,985	**48,535,006**	**4,904,164**	**-**	**550,733**	**2,489,321**

يمثل صافي الالتزام أعلاه بشكل رئيسي الخسائر الاكتوارية المتراكمة الناتجة عن الفرق بين الخبرة الفعلية والافتراضات المستخدمة في تقدير الالتزام، والتي يتم الاعتراف بها من قبل المؤسسة في حقوق الأعضاء على الفور في السنة التي يحدث فيها، إن كان جوهرياً.

3.18 بناءً على التقييمات الاكتوارية، تتكون مصاريف التقاعد والرعاية الطبية للسنة مما يلي:

	خطة تقاعد الموظفين		خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين		خطة الرعاية الطبية للموظفين	
	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي
اجمالي تكلفة الخدمة الحالية	5,440,853	6,476,323	569,898	-	36,635	571,391
تكلفة التزام المنافع المحددة	2,395,000	2,421,000	164,059	-	38,941	216,000
تكلفة الخدمة السابقة	-	-	(2,425,096)	-	-	-
دخل من أصول البرنامج	(1,441,000)	(1,203,000)	-	-	(28,293)	(57,000)
التكلفة المعترف بها في قائمة الدخل	**6,394,853**	**7,694,323**	**(1,691,139)**	**-**	**47,283**	**730,391**
(الأرباح) / الخسائر الاكتوارية بسبب التغير الافتراضات	(33,627,090)	(19,533,968)	(3,735,121)	-	(374,256)	(2,082,933)
العائد على أصول الخطة أعلى / (أقل) من معدل الخصم	10,593,988	3,837,933	-	-	461,001	(31,388)
معدل الخصم	(168,606)	-	(2,469,286)	-	2,365	-
(الأرباح) / الخسائر الاكتوارية المقيدة في قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء	**(23,201,708)**	**(15,696,035)**	**(6,204,407)**	**-**	**89,110**	**(2,114,321)**

4.18 يعرض الجدول التالي أصول الخطة حسب الفئة الرئيسية

	خطة تقاعد الموظفين		خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين		خطة الرعاية الطبية للموظفين	
	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي
استثمارات في الصكوك	12,167,231	13,830,951	995,315	-	57,128	889,740
صناديق مدارة وأصول البيع الآجل	10,310,780	6,580,700	-	-	-	-
النقد وما في حكمه والودائع السلعية	16,542,162	24,025,541	765,048	-	679,348	1,103,120
أراضي	3,877,670	3,932,613	-	-		-
مرابحة مشتركة	214,142	-	1,905,666	-	-	-
أخرى	-	165,201	1,274,135	-	(185,743)	496,461
	43,111,985	**48,535,006**	**4,904,164**	**-**	**550,733**	**2,489,321**

5.18 تتمثل الافتراضات المستخدمة لحساب التزامات برنامج التقاعد فيما يلي:

	خطة تقاعد الموظفين		خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين		خطة الرعاية الطبية للموظفين	
	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي
معدل الخصم	%5.10	%2.85	%5.10	-	%5.10	%2.85
معدل الزيادة المتوقعة في الرواتب	%6.5-%4.5	%6.5-%4.5	%6.5-%4.5	-	%6.5-%4.5	%6.5-%4.5

يتم اختيار معدل الخصم المستخدم لتحديد التزامات المنافع بالرجوع الى معدلات العائد طويل الأجل على سندات مؤسسات مصنفة بفئة "AA". استند معدل الزيادة المتوقعة في الرواتب لعام 2022 إلى العمر أي 20-35 سنة - 6.5%، 35-50 سنة - 5.0% وما فوق 50 سنة - 4.5%.

6.18 يتمثل تحليل الحساسية الكمية للتغير في معدل الخصم على التزامات المنافع الموظفين فيما يلي:

2022	خطة تقاعد الموظفين		خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين		خطة الرعاية الطبية للموظفين	
	+0.5%	-0.5%	+0.5%	-0.5%	+0.5%	-0.5%
معدل الخصم	(5,138,887)	5,875,285	(162,846)	205,328	(62,615)	69,648
معدل الزيادة المتوقعة في الراتب	3,337,382	(3,089,314)	-	-	8,376	(7,911)

2021	خطة تقاعد الموظفين		خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين		خطة الرعاية الطبية للموظفين	
	+0.5%	-0.5%	+0.5%	-0.5%	+0.5%	-0.5%
معدل الخصم	(8,947,459)	10,455,663	-	-	(849,922)	1,000,4907
معدل الزيادة المتوقعة في الراتب	5,111,435	(4,914,665)	-	-	441,366	(407,634)

يلخص الجدول التالي حالة التمويل المتوقعة للسنة القادمة:

2022	خطة تقاعد الموظفين	خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين	خطة الرعاية الطبية للموظفين
القيمة الحالية للالتزامات المنافع المحددة	65,908,285	1,661,041	1,073,333
القيمة العادلة لموجودات الخطة	(49,755,158)	(6,280,376)	(548,481)
العجز في الخطة	**16,153,127**	**(4,619,335)**	**524,852**

خطة تقاعد الموظفين

مساهمة صاحب العمل المتوقعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م هي 3.5 مليون دولار أمريكي والتكاليف المتوقعة التي سيتم الاعتراف بها في الربح أو الخسارة هي 6.3 مليون دولار أمريكي.

خطة الرعاية الطبية للموظفين

مساهمة صاحب العمل المتوقعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م هي 18.6 ألف دولار أمريكي والتكاليف المتوقعة التي سيتم الاعتراف بها في الربح أو الخسارة هي 47.3 ألف دولار أمريكي.

خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين

مساهمة صاحب العمل المتوقعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م هي 473.1 ألف دولار أمريكي والتكاليف المتوقعة التي سيتم الاعتراف بها في الربح أو الخسارة هي 1.7 مليون دولار أمريكي.

يلخص الجدول التالي الوضع التمويلي لخطة الرعاية الطبية للموظفين كما في نهاية السنوات المالية الأربع السابقة وتوقعات السنة التالية:

	خطة تقاعد الموظفين		خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين		خطة الرعاية الطبية للموظفين	
	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي
1 يناير	24,491,505	40,187,540	-	-	1,516,212	3,630,533
أثر التغيرات في الافتراضات الديموغرافية	-	(2,292,336)	-	-	-	(38,992)
أثر التغيرات في الافتراضات المالية	(34,431,486)	(3,308,802)	(1,366,942)	-	(386,078)	(331,495)
أثر تعديلات الخبرة	804,396	(13,932,830)	(2,368,178)	-	11,820	(1,712,446)
العائد على موجودات الخطة أكبر من معدل الخصم	10,593,988	3,837,933	-	-	(461,007)	(31,388)
	1,458,403	**24,491,505**	**(3,735,120)**	**-**	**680,947**	**1,516,212**

إن تحليل الاستحقاق المتوقع موضح أدناه:

	خطة تقاعد الموظفين 2022	خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين 2022	خطة الرعاية الطبية للموظفين 2022
السنة الأولى	535,690	-	43,677
السنة الثانية	525,368	-	42,913
السنة الثالثة	1,366,230	(1,518)	51,613
السنة الرابعة	1,093,757	(3,357)	50,992
السنة الخامسة	660,438	(3,009)	50,336
الخمس السنوات القادمة	8,895,461	148,911	315,852

	خطة تقاعد الموظفين 2022	خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين 2022	خطة الرعاية الطبية للموظفين 2022
السنة الأولى	571,133	-	47,316
السنة الثانية	562,272	-	46,618
السنة الثالثة	550,929	-	45,873
السنة الرابعة	1,314,265	-	58,676
السنة الخامسة	1,059,059	-	63,136
الخمس السنوات القادمة	6,438,761	-	390,968

19 المبالغ المستحقة لصندوق التضامن للمؤسسة

يمثل صافي الإيرادات المتراكمة حتى 31 ديسمبر 2022 الناتجة من ودائع نقدية سائلة لدى بعض البنوك التقليدية ومؤسسات مالية أوقفتها "المؤسسة" بالإضافة إلى إيرادات أخرى غير متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. وقد نصت توصية الهيئة الشرعية في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية على أن تصرف هذه الإيرادات في أوجه الخير. ولذلك صنفت على أنها مطلوبات. وتقع مسؤولية التصرف في هذه الخصوم على لجنة الأعمال الخيرية التي أنشئت في "المؤسسة". وكانت مصادر واستخدامات تمويل "صندوق التضامن للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص"، خلال السنة، على النحو التالي:

البيان	مصادر واستخدامات الإيرادات غير المتوافقة مع الشريعة			
	31 ديسمبر 2022		31 ديسمبر 2021	
	عدد الأحداث	المبلغ دولار أمريكي	عدد الأحداث	المبلغ دولار أمريكي
في بداية السنة		1,220,122		1,201,580
الإيرادات خلال السنة:				
الإيرادات من صندوق التضامن		-	-	5,174
تقييم "الفوريكس"	12	134	10	62
جزاء العملاء عند التعثر في السداد	2	19,262	7	13,306
		19,396		**18,542**
المدفوع خلال السنة:				
المصاريف الطبية	-	-	-	-
إمدادات المياه	-	-	-	-
دعم لملجأ الأيتام	-	-	-	-
أخرى	2	50,968	-	-
		50,968		**-**
في نهاية السنة		**1,188,550**		**1,220,122**

20 رأس المال المدفوع

يتكون رأس مال "المؤسسة" في نهاية السنة مما يلي:

	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي
رأس المال المصرح به: 400,000 حصة قيمة كل منها 10,000 دولار أمريكي	4,000,000,000	4,000,000,000
رأس المال المكتتب به:		
المتاح للاكتتاب: 200,000 حصة قيمة كل منها 10,000 دولار أمريكي	2,000,000,000	2,000,000,000
أسهم رأس المال التي لم يكتتب فيها بعدُ	(279,664,646)	(279,664,646)
	1,720,335,354	1,720,335,354
أقساط مستحقة لم تدفع بعد	(133,598,908)	(137,411,927)
رأس المال المدفوع	**1,586,736,446**	**1,582,923,427**

في عام 2022، تم استلام مبلغ 3.81 مليون دولار أمريكي (2021: 57.5 مليون دولار أمريكي) من المساهمين. يمثل رأس المال المدفوع للمؤسسة المبالغ المستلمة من الأعضاء التالي ذكرهم:

	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي
البنك الإسلامي للتنمية	659,681,958	659,681,958
صندوق الاستثمارات العام السعودي	124,940,000	124,940,000
البلدان الأعضاء	753,914,488	750,101,469
الشركة الإيرانية للاستثمار الأجنبي	40,000,000	40,000,000
بنك كيشا فارزي	6,000,000	6,000,000
بنك ملي	2,000,000	2,000,000
البنك الوطني الجزائري	200,000	200,000
رأس المال المدفوع	**1,586,736,446**	**1,582,923,427**

21 الاحتياطي وأرباح الأسهم

وفقاً للفقرة 1 من المادة رقم 33 من "اتفاقية تأسيس المؤسسة"، تُحدد الجمعية العمومية جزءاً من صافي دخل "المؤسسة" وفائضها، بعد إفراد مخصص للاحتياطيات، من أجل توزيعه في شكل أرباح نقدية. وعلى أي حال، لن توزع أي أرباح قبل بلوغ الاحتياطي 12.5% من رأس المال المكتتب به. لم تُدفَعْ أي أرباح ولم يُعْلنْ عنها في سنتي 2022 و2021.

22 إيرادات أخرى

	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي
(خسائر)/ مكاسب القيمة العادلة من المشتقات الاسلامية صافية من خسائر الصرف	4,335,075	(272,816)
أتعاب إدارة ورسوم استشارات	6,017,498	10,972,991
أخرى	8,418,112	-
	18,770,685	**10,700,175**

23 معاملات وأرصدة جهات ذات صلة

تمثل الجهات ذات الصلة المنشآت التابعة، والمنشآت الزميلة، ومديري "المؤسسة" والأعضاء الأساسين في مجلس إدارتها، والمؤسسات التي تسيطر عليها هذه الجهات أو تبسط عليها سيطرة مشتركة أو تؤثر فيها إلى حد كبير. وتعتمد إدارة "المؤسسة" سياسات وشروط تسعير هذه المعاملات.

1.23 فيما يلي تفاصيل معاملة أبرز الجهات ذات الصلة خلال السنة:

جهات ذات صلة	طبيعة المعاملات	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي
البنك الإسلامي للتنمية	ايجار وتقاعد (إيضاح أ)	1,455,926	4,421,047
المجموعة الموريتانية	دفعة مقدمة	-	86,284
بنك المالديف الإسلامي	بيع أسهم	781,634	186,527
صندوق نمو البنوك الإسلامية	رسوم إدارة الأصول	349,038	665,786
شركة إدارة الإجارة	متحصلات من بيع الأسهم	1,113,097	-
صندوق أسواق المال لبوان	رسوم إدارية	259,067	-

2.23 أُفْصِحَ عن بعض معاملات وأرصدةِ الجهات ذات الصلة في الإيضاحات من 5 إلى 10.

3.23 يتكون المطلوب من جهات ذات صلة مما يلي:

	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي
شركة تمويل أفريقيا القابضة	-	4,766,171
صندوق نمو البنوك الإسلامية	349,038	547,449
طيبة تيآريزاسيون	-	1,000,000
بنك المالديف الإسلامي	347,431	697,180
شركة إدارة الإجارة	-	871,265
بنك الوفاق الدولي	500,968	500,968
المجموعة الموريتانية	329,995	253,722
طيبة للإجارة	254,633	254,633
المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة	124,361	104,376
صندوق أسواق المال	259,066	-
أخرى	255,045	629,317
	2,420,537	**9,625,081**

4.23 يتكون المطلوب لجهات ذات صلة مما يلي:

	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي
البنك الإسلامي للتنمية	1,463,518	8,931,247
رويال أتلنتيك للسكن	145,878	145,878
البنك الاسلامي للتنمية خطة تقاعد الموظفين	736,169	1,978,018
أخرى	173,037	32,457
	2,518,602	**11,087,600**

5.23 إن التعويضات المدفوعة أو المستحقة الدفع لكبار موظفي الإدارة هي كما يلي:

	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي
رواتب ومنافع أخرى قصيرة الأجل	2,847,269	2,170,705
منافع ما بعد التوظيف	761,806	399,637
	3,609,075	**2,570,342**

24 الإجارة المنتهية بالتمليك

	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي
إيرادات من إجارة منتهية بالتمليك	35,934,785	40,320,801
استهلاك	(23,823,800)	(26,895,744)
	12,110,985	**13,425,057**

25 مخصص انخفاض القيمة

2022	خسارة الائتمان كما في 1 يناير 2022 دولار أمريكي	(عكس) / محمل خسارة الائتمان للسنة دولار أمريكي	استرداد من موجودات مشطوبة خلال السنة دولار أمريكي	خسارة الائتمان كما في 31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي
نقد وما في حكمه	655	(264)	-	391
ودائع مرابحة سلعية ووكالة	14,078,240	(2,431,969)	-	11,646,271
استثمارات في الصكوك	10,585,098	2,692,741	-	13,277,839
تمويل مرابحة	48,982,542	5,545,897	885,147	55,413,586
تمويل البيع الأجل	22,733,364	(3,541,817)	-	19,191,547
الإجارة المنتهية بالتمليك	35,001,964	(10,321,913)	-	24,680,051
موجودات استصناع	1,629,527	(1,533,326)	-	96,201
موجودات اخرى	2,701,219	2,810,150	-	5,511,369
	135,712,609	**(6,780,501)**	**885,147**	**129,817,255**
استثمارات في رأسمال الشركات	-	12,232,623	-	12,232,623
المجموع	**135,712,609**	**5,452,122**	**885,147**	**142,049,878**

2022	خسارة الائتمان كما في 1 يناير 2022 دولار أمريكي	(عكس) / محمل خسارة الائتمان للسنة دولار أمريكي	استرداد من موجودات مشطوبة خلال السنة دولار أمريكي	خسارة الائتمان كما في 31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي
نقد وما في حكمه	3,096	(2,441)	-	655
ودائع مرابحة سلعية ووكالة	9,882,802	4,195,438	-	14,078,240
استثمارات في الصكوك	11,920,745	(1,335,647)	-	10,585,098
تمويل مرابحة	43,205,224	5,777,318	-	48,982,542
تمويل البيع الأجل	18,352,241	4,381,123	-	22,733,364
الإجارة المنتهية بالتمليك	52,783,631	(17,781,667)	-	35,001,964
موجودات استصناع	153,808	1,475,719	-	1,629,527
موجودات اخرى	3,525,696	(824,477)	-	2,701,219
المجموع	**139,827,243**	**(4,114,634)**	**-**	**135,712,609**

26 الأصول الائتمانية

1.26 صندوق حصص الاستثمار

أُنشئ صندوق حصص الاستثمار للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (لبوان)، المعروف سابقًا بصندوق حصص الاستثمار للبنك الإسلامي للتنمية اختصارًا "الصندوق" (بمقتضى المادة 22 من اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية (البنك) ومقرّه في جدة، المملكة العربية السعودية. بدأ الصندوق نشاطه في 1 يناير 1990. عملا باتفاقية الشراكة الإسلامية ذات المسؤولية المحدودة ("الشراكة" أو "الاتفاقية") بتاريخ 3 نوفمبر 2015. كما سُجل المشروع بموجب قانون شركات لبوان 1990، ويقع مقره في ولاية لبوان الاتحادية بماليزيا.

والغرض من "الصندوق" هو المشاركة في التنمية الاقتصادية للبلدان الأعضاء بتجميع مدخرات جهات مستثمرة مؤسسية وفردية، واستثمارها في مشاريع منتجة في تلك البلدان. وفقًا لاتفاقية الشراكة الإسلامية ذات المسؤولية المحدودة ("الشراكة" أو "الاتفاقية") المؤرخة 3 نوفمبر 2015. وفي نهاية ديسمبر 2022، بلغ صافي أصول الصندوق 27.67 مليون دولار أمريكي (2021: 20.4 مليون دولار أمريكي) كانت تخضع لإدارة المؤسسة.

2.26 صندوق أسواق المال

صندوق أسواق المال التابع للمؤسسة (لبوان) هو شراكة إسلامية ذات مسؤولية محدودة سجلت في 22 يوليو 2014 في إطار شراكات لبوان المحدودة لعام 2010. والهدف من هذه الشراكة هو جني إيرادات دورية بالاستثمار في التوظيفات ومنتجات التمويل والاستثمار الموافقة للشريعة الإسلامية. وفي نهاية ديسمبر 2022، بلغ صافي أصول الصندوق 84.84 مليون دولار أمريكي (2021: 86 مليون دولار أمريكي) كانت تخضع لإدارة المؤسسة.

3.26 أخرى

وقد سُجلت بعض الودائع السلعية، وأصول التمويل، والاستثمارات في الأسهم، واستثمارات الصكوك باسم المؤسسة التي تملك كياناتٌ مجموعة البنك الإسلامي للتنمية حقَّ الانتفاع بها وتديرها وتشغلها الكيانات المعنية.

27 صافي الموجودات بالعملات الأجنبية

كانت تفاصيل صافي الأصول بالعملات الأجنبية بالدولار الأمريكي في نهاية السنة على النحو التالي:

	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي
مانات أذربيجاني	2,866,454	3,008,204
الفرنك الافريقي	105,495,285	78,033,875
جنيه مصري	11,573,826	13,794,496
يورو	77,947,354	95,234,871
الروبية الأندونيسية	84,886	46,120
الدينار الإسلامي	556	556
ليك ألباني	1,119,728	752,130
الرنغيت الماليزي	(170,827)	(80,607)
درهم مغربي	9,942,007	14,173,223
أوقية موريتانية	38,340,857	39,193,575
الروبية الباكستانية	5,898,846	6,300,084
الجنيه الإسترليني	13,458	263,395
روفيا جزر المالديف	19,453,427	24,669,741
ريال سعودي	(163,410,476)	(168,093,854)
سوم قرغيزستاني	1,063,631	1,160,626
السوموني الطاجيكستاني	998,665	1,001,125
الروبية السريلانكية	5,364,858	14,582,510
الجنيه السوداني	6,943,493	10,062,810
التنغ الكازاخي	8,296,490	8,728,204
الليرة التركية	328,830	412,927
الدينار التونسي	23,986,557	26,949,073
درهم إماراتي	22,271	-
السوم الأوزباكستاني	3,346,817	3,234,969
	159,506,993	**173,428,053**

28 تركيز الأصول

1.28 إن تركيز الأصول حسب المناطق الجغرافية في نهاية السنة هو على النحو التالي:

31 ديسمبر 2022	افريقيا دولار أمريكي	اسيا دولار أمريكي	استراليا دولار أمريكي	أوروبا دولار أمريكي	المجموع دولار أمريكي
نقد وما في حكمه	-	103,809,406	-	78,415,123	182,224,529
ودائع مرابحة سلعية ووكالة	16,476,658	-	-	-	16,476,658
استثمارات في الصكوك	27,498,315	1,497,002,071	-	-	1,524,500,386
تمويل مرابحة	8,786,387	96,223,612	-	-	105,009,999
تمويل البيع الآجل	222,270,987	225,113,811	-	-	447,384,798
الإجارة المنتهية بالتمليك، صافي	76,059,999	138,842,873	-	-	214,902,872
موجودات استصناع	-	13,559,552	-	-	13,559,552
استثمارات في رأسمال الشركات	182,001,624	164,558,273	-	-	346,559,897
موجودات اخرى	2,567,494	29,061,402	-	-	31,628,896
الممتلكات والمعدات	-	319,141	-	-	319,141
	535,661,464	**2,268,490,141**	**-**	**78,415,123**	**2,882,566,728**

31 ديسمبر 2021	افريقيا دولار أمريكي	اسيا دولار أمريكي	استراليا دولار أمريكي	أوروبا دولار أمريكي	المجموع دولار أمريكي
نقد وما في حكمه	-	143,647,530	15,041,613	-	158,689,143
ودائع مرابحة سلعية ووكالة	9,899,609	192,898,429	-	-	202,798,038
استثمارات في الصكوك	13,959,020	1,522,443,415	-	-	1,536,402,435
تمويل مرابحة	950	120,429,954	-	-	120,430,904
تمويل البيع الآجل	229,687,446	77,885,759	-	-	307,573,205
الإجارة المنتهية بالتمليك	93,686,429	126,989,101	-	-	220,675,530
موجودات استصناع	-	15,846,231	-	-	15,846,231
استثمارات في رأسمال الشركات	188,627,358	170,647,100	-	-	359,274,458
موجودات اخرى	8,585,883	30,301,802	-	-	38,887,685
ممتلكات ومعدات	-	298,128	-	-	298,128
	544,446,695	**2,401,387,449**	**15,041,613**	**-**	**2,960,875,757**

2.28 تُحَلّلُ تركيزات الأصول حسب القطاع الاقتصادي في نهاية السنة كما يلي:

31 ديسمبر 2022	الخدمات المالية دولار أمريكي	التصنيع والتعدين دولار أمريكي	الخدمات الاجتماعية دولار أمريكي	أخرى دولار أمريكي	المجموع دولار أمريكي
نقد وما في حكمه	182,224,529	-	-	-	182,224,529
ودائع سلع بالمرابحة ووكالة	16,476,658	-	-	-	16,476,658
استثمارات في الصكوك	1,009,478,721	-	364,227,579	150,794,086	1,524,500,386
تمويل مرابحة	49,518,763	30,026,167	2,845,872	22,619,197	105,009,999
تمويل البيع الآجل	441,818,677	5,566,121	-	-	447,384,798
الإجارة المنتهية بالتمليك	-	214,902,872	-	-	214,902,872
موجودات استصناع	-	-	13,559,552	-	13,559,552
استثمارات في رأسمال الشركات	283,959,087	13,104,612	-	49,496,198	346,559,897
موجودات اخرى	31,115,271	513,625	-	-	31,628,896
ممتلكات ومعدات	319,141	-	-	-	319,141
	2,014,910,847	**264,113,397**	**380,633,003**	**222,909,481**	**2,882,566,728**

31 ديسمبر 2021	الخدمات المالية دولار أمريكي	التصنيع والتعدين دولار أمريكي	الخدمات الاجتماعية دولار أمريكي	أخرى دولار أمريكي	المجموع دولار أمريكي
نقد وما في حكمه	158,689,143	-	-	-	158,689,143
ودائع سلع بالمرابحة ووكالة	202,798,038	-	-	-	202,798,038
استثمارات في الصكوك	865,797,985	47,000,000	531,682,969	91,921,481	1,536,402,435
تمويل مرابحة	51,067,703	62,032,666	7,330,535	-	120,430,904
تمويل البيع الآجل	304,265,105	3,308,100	-	-	307,573,205
الإجارة المنتهية بالتمليك	-	219,148,154	1,527,376	-	220,675,530
موجودات استصناع	-	-	15,846,231	-	15,846,231
استثمارات في رأسمال الشركات	293,087,042	16,499,884	552	49,686,980	359,274,458
موجودات اخرى	38,630,997	256,688	-	-	38,887,685
ممتلكات ومعدات	298,128	-	-	-	298,128
	1,914,634,141	**348,245,492**	**556,387,663**	**141,608,461**	**2,960,875,757**

29 الاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات

كانت الاستحقاقات التعاقدية لموجودات ومطلوبات المؤسسة حسب فترات الاستحقاق، أو الفترات المتوقعة لتحويلها إلى نقد في نهاية السنة على النحو التالي:

31 ديسمبر 2022	أقل من 3 أشهر دولار أمريكي	3 - 12 شهر دولار أمريكي	1 الى 5 سنوات دولار أمريكي	أكثر من 5 سنوات دولار أمريكي	مواعيد استحقاق ثابتة دولار أمريكي	المجموع دولار أمريكي
موجودات:						
نقد وما في حكمه	182,224,529	-	-	-	-	182,224,529
ودائع مرابحة سلعية ووكالة	16,476,658	-	-	-	-	16,476,658
استثمارات في الصكوك	77,625,720	32,843,391	1,097,230,470	316,800,805	-	1,524,500,386
تمويل مرابحة	51,813,542	2,843,132	834,564	49,518,761	-	105,009,999
تمويل البيع الآجل	2,260,508	105,524,774	335,264,208	4,335,308	-	447,384,798
الإجارة المنتهية بالتمليك	19,753,288	-	6,299,383	188,850,201	-	214,902,872
موجودات استصناع	-	-	-	13,559,552	-	13,559,552
استثمارات في رأسمال الشركات	-	-	-	-	346,559,897	346,559,897
موجودات اخرى	-	31,628,896	-	-	-	31,628,896
ممتلكات ومعدات	-	-	319,141	-	-	319,141
	350,154,245	**172,840,193**	**1,439,947,766**	**573,064,627**	**346,559,897**	**2,882,566,728**
الصكوك المصدرة	-	-	701,165,442	-	-	701,165,442
مطلوبات تمويل مرابحة سلعية	135,535,110	300,528,766	521,451,497	100,442,908	-	1,057,958,281
مستحقات ومطلوبات أخرى	-	17,776,895	-	-	-	17,776,895
التزامات منافع الموظفين	-	-	-	-	11,191,013	11,191,013
المبالغ المستحقة لصندوق التضامن للمؤسسة	1,188,550	-	-	-	-	1,188,550
	136,723,660	**318,305,661**	**1,222,616,939**	**100,442,908**	**11,191,013**	**1,789,280,181**

31 ديسمبر 2021	أقل من 3 أشهر دولار أمريكي	3 - 12 شهر دولار أمريكي	1 الى 5 سنوات دولار أمريكي	أكثر من 5 سنوات دولار أمريكي	مواعيد استحقاق ثابتة دولار أمريكي	المجموع دولار أمريكي
موجودات						
نقد وما في حكمه	158,689,143	-	-	-	-	158,689,143
ودائع مرابحة سلعية ووكالة	192,798,038	10,000,000	-	-	-	202,798,038
استثمارات في الصكوك	91,738,179	95,970,000	934,294,256	414,400,000	-	1,536,402,435
تمويل مرابحة	13,855,532	9,578,380	56,772,509	40,224,483	-	120,430,904
تمويل البيع الآجل	3,446,826	39,441,943	260,596,278	4,088,158	-	307,573,205
الإجارة المنتهية بالتمليك	10,642,842	23,837,198	76,020,720	110,174,770	-	220,675,530
موجودات استصناع	628,823	869,192	3,160,858	11,187,358	-	15,846,231
استثمارات في رأسمال الشركات	-	-	-	-	359,274,458	359,274,458
موجودات اخرى	-	38,887,685	-	-	-	38,887,685
ممتلكات ومعدات	-	-	298,128	-	-	298,128
	471,799,383	**218,584,398**	**1,331,142,749**	**580,074,769**	**359,274,458**	**2,960,875,757**
مطلوبات						
الصكوك المصدرة	-	-	700,695,404	-	-	700,695,404
تمويل مرابحة سلعية	-	130,000,000	869,884,290	100,000,000	-	1,099,884,290
مستحقات ومطلوبات أخرى	-	40,007,391	-	-	-	40,007,391
التزامات تقاعد الموظفين	-	-	-	-	39,722,752	39,722,752
المبالغ المستحقة لصندوق التضامن للمؤسسة	1,220,122	-	-	-	-	1,220,122
	1,220,122	**170,007,391**	**1,570,579,694**	**100,000,000**	**39,722,752**	**1,881,529,959**

30 الرقابة الشرعية

وفقًا للمادة 29 (1) من "اتفاقية تأسيس المؤسسة"، تتّخذ المؤسسة هيئة شرعية. كما تستعين، بوصفها كيانا من كيانات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، بالهيئة الشريعة لمجموعة البنك. وقد تأسست الهيئة الشرعية لمجموعة البنك بموجب قرار مجلس المديرين التنفيذيين. يتم تعيين أعضاء الهيئة الشرعية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

تختص الهيئة الشرعية للمجموعة بما يلي:

- النظر في كل ما يُوجَّه إليها من منتجات يطرحها البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك وصناديق الائتمان التابعة للاستخدام لأول مرة والحكم على توافقها مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ووضع المبادئ الأساسية لصياغة العقود ذات الصلة والوثائق الأخرى.
- إبداء رأيها بشأن البدائل الشرعية الإسلامية للمنتجات التقليدية التي يعتزم البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك وصناديق الائتمان التابعة استخدامها، ووضع المبادئ الأساسية لصياغة العقود ذات الصلة والوثائق الأخرى، والمساهمة في تطويرها بغية تعزيز ' تجربة البنك والمؤسسات الأعضاء وصناديق الائتمان التابعة بهذا الصدد.

- الإجابة على الأسئلة والاستفسارات والتوضيحات المتعلقة بالشريعة الإسلامية المُوجَّهة إليها من قِبل مجلس المديرين التنفيذيين أو إدارة البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك وصناديق الائتمان التابعة.
- المساهمة في البنك الاسلامي للتنمية والمؤسسات الأعضاء وصناديق الائتمان التابعة لتعزيز وعي موظفيه بالعمل المصرفي الإسلامي وتعميق فهمهم للأسس والقواعد والمبادئ والقيم المتعلقة بالمعاملات المالية الإسلامية.
- تقديم تقرير شامل إلى مجلس المديرين التنفيذيين للبنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك وصناديق الائتمان التابعة يوضح مدى التزام البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك وصناديق الائتمان التابعة بأحكام ومبادئ الشريعة في ضوء الآراء والتوجيهات المطروحة والمعاملات التي تمت مراجعتها.

31 إدارة المخاطر

تتعرض "المؤسسة" للعديد من المخاطر (مخاطر ائتمان، ومخاطر سوق، ومخاطر سيولة) بسبب أنشطتها المرتبطة باستخدام الأدوات المالية. وتقوم الإدارة العليا، تحت إشراف المجلس، بمراقبة وإدارة المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية

مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي المخاطر الناتجة عن تقصير طرفٍ ما في الوفاء بالتزاماته، مما يؤدي إلى تكبيد الطرف الآخر خسارة مالية.

وتتعرض المؤسسة لمخاطر ائتمان سواء في عملياتها التمويلية أو أنشطتها المتعلقة بالخزانة. وتنشأ مخاطر الائتمان من تقصير الجهات المستفيدة أو أطراف الخزانة المقابلة الأخرى في الوفاء بالتزاماتها التعاقدية كما تنشأ من انخفاض قيمة الأصول المالية للمؤسسة.

وبالنسبة لجميع فئات الأصول المالية التي تملكها المؤسسة، فإن أقصى تعرض للمؤسسة لمخاطر الائتمان هو القيمة الدفترية لتلك الأصول التي تَرِدُ في قائمة مركزها المالي. وتتألف الأصول التي تعرض المؤسسة لمخاطر الائتمان أساسًا من الأرصدة لدى البنوك، وودائع المرابحة السلعية والوكالة واستثمارات الصكوك، والتمويل بالمرابحة، وتمويلات البيع الآجل، وتمويلات الإجارة المنتهية بالتمليك، والأصول الأخرى. ويمكن تقليل هذه المخاطر على النحو التالي:

- تدير إدارة الخزانة في "المؤسسة" ودائع المرابحة السلعية والوكالة والاستثمارات الصكوك. وقد أودعت "المؤسسة" ودائع سلعية لدى مؤسسات مالية بصيغة التمويل بالمرابحة. وتجري "المؤسسة" فحصًا تامًا كما ينبغي قبل القيام بالاستثمارات. وفي نهاية الفترة، ترى إدارة "المؤسسة" أن هذه الاستثمارات لا تشكل أي مخاطر ائتمانية جوهرية.
- تقيّم "المؤسسة" التمويل بالمرابحة، وتمويلات البيع الآجل، والإجارة المنتهية بالتمليك، والتمويل بالاستصناع (أصول التمويل). وتجري "المؤسسة" تقييما داخليًا للائتمان، كما تستعين بخبراء خارجيين عند الاقتضاء. كما تجيز اللجنة التنفيذية لمجلس إدارة "المؤسسة" كافة التمويلات. وغالبًا ما تحظى التمويلات بضمانات كافية مقابل تقديم التمويل. وبالنسبة لعقود الإجارة المنتهية بالتمليك، فالمؤسسة هي المالكة للأصول ذات الصلة، ولا تُنقَل ملكية تلك الأصول إلى الجهة المستفيدة إلا بعد سداد الأقساط المستحقة كاملة عند نهاية فترة الإجارة. كما يكون صافي القيمة الدفترية لأصول الإجارة المنتهية بالتمليك بعد اعتماد مخصص انخفاض القيمة المبين في قائمة المركز المالي المنفصلة قابلاً للتحصيل الكامل استنادا إلى رأي إدارة المؤسسة.

تطبق المؤسسة نهجًا من ثلاث مراحل لقياس خسائر الائتمان المتوقعة؛

أ) تحديد مرحلة انخفاض القيمة

يعتمد نموذج المؤسسة القائم على التصنيف المرحلي على تقييم نسبي لمخاطر الائتمان، لأنه يعكس الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان منذ الإقرار الأولي بأحد الأصول. يجرى التقييم المرحلي على مستوى العقود بدلاً من مستوى الأطراف المقابلة، إذ قد يختلف مقدار التغيير في مخاطر الائتمان بالنسبة للعقود المختلفة التي تخصّ نفس الطرف الملزِم. أيضًا، قد تكون للعقود المختلفة لنفس الطرف المقابل مخاطر ائتمانية مختلفة عند الاعتراف المبدئي.

تشمل المرحلةُ 1 الأدواتِ الماليةَ التي لم تعرف زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الإقرار الأولي أو التي عرفت مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التقرير. تعتبر "المؤسسة" أن الأصل المالي معرض لمخاطر ائتمانية منخفضة عندما يُعْطى تصنيفا ائتمانيا داخليا أو خارجيا من "درجة الاستثمار" وفقًا للتعريف المتعارف عليه عالميًا، ولم تنخفض درجة تصنيفه انخفاضا كبيرا.

تتضمن المرحلة 2 الموجودات المالية التي تعرضت لزيادة جوهرية في مخاطر الائتمان. عند تحديد مدى زيادة مخاطر التعثر في أداة مالية بصورة جوهرية منذ الاعتراف الأولي، تأخذ المؤسسة المعلومات والتحليلات النوعية والكمية التي تستند إلى الخبرة التاريخية للبنك وتقييم خبراء الائتمان والتوقعات للمستقبل والمعلومات المتاحة دون تكاليف أو جهود لا مبرر لها. وبغض النظر عن نتائج التقييم أعلاه، تفترض المؤسسة وجود زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان للتعرض السيادي وغير السيادي للمخاطر منذ الاعتراف الأولي عند ما تكون الدفعات التعاقدية متأخرة السداد لأكثر من 90 يوماً للتمويل السيادي وأكثر من 30 يوماً للتمويل غير السيادي في حال كان مبلغ السداد جوهرياً. عندما تُظهر الأداة في المرحلة 2 تحسناً في نوعية الائتمان في تاريخ التقييم، يتم إعادتها إلى المرحلة 1.

في حال وجود دليل موضوعي على تحديد انخفاض قيمة أصل مالي، يتم اثبات مخصصات محددة مقابل الانخفاض في القيمة، ويتم تصنيف الأصل وفقاً لمعيار المحاسبة المالية 30 ضمن المرحلة 3. تفترض المؤسسة انخفاض القيمة الائتمانية للموجودات في حال تأخر الدفعات التعاقدية عن موعد سدادها لأكثر من 180 يوماً للتمويل السيادي و90 يوما للتمويل غير السيادي في حال كان مبلغ السداد جوهرياً. بالإضافة إلى ذلك، قد تعتبر المؤسسة أحد الأصول منخفض القيمة إذا قدرت المؤسسة أنه من غير المحتمل أن يدفع المدين التزاماتها الائتمانية بالكامل، دون لجوء المؤسسة إلى إجراءات مثل الحصول على ضمان.

لا يعتبر الأصل المالي منخفض القيمة عند استرداد جميع المبالغ المتأخرة السداد، وتحديد ان يتم استرداد جميع المبالغ القائمة مستقبلاً بالكامل بموجب الشروط التعاقدية الأصلية أو شروط معدلة للأداة المالية مع معالجة جميع المعايير المتعلقة بتصنيف ما هو منخفض القيمة. يتم إرجاع الأصل المالي إلى المرحلة 2 بعد فترة تعافيه.

تقوم المؤسسة بانتظام بمراقبة مدى فعالية المعايير المستخدمة لتحديد ما إذا كانت هنالك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان ويقوم بتعديلها حسبما هو ملائم للتأكد من قدرة المعايير على تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان قبل أن يتأخر سداد المبلغ.

ب) قياس خسائر الائتمان المتوقعة

تمثل خسائر الائتمان المتوقعة المتوسط المرجح لخسائر الائتمان وفقاً لاحتمالات التعثر حيث يتم تعريف خسائر الائتمان بأنها القيمة الحالية للعجز في النقد. تُحتسب خسائر الائتمان المتوقعة لأدوات المرحلة 1 والمرحلة 2 بمضاعفات المكونات الأساسية الثلاث وهي احتمال التعثر، والخسارة نتيجة التعثر، والتعرض لمخاطر التعثر وخصم المخصص الناتج باستخدام معدل الربح الفعلي للأداة.

يتم استخراج المعايير الخاصة بخسائر الائتمان المتوقعة عموماً من نماذج إحصائية يتم إعدادها داخلياً وبيانات تاريخية أخرى. ويتم تعديل هذه المعايير لتعكس المعلومات الاستشرافية كما هو مبين أدناه.

احتمالية التعثر هي احتمالية تعثر الطرف المقابل في التزاماته المالية ضمن فترة واسعة (أي سنة او العمر الزمني). تستخدم تقديرات احتمالية التعثر أدوات تصنيف داخلية مصممة حسب الفئات المختلفة للأطراف المقابلة والمخاطر. تستند نماذج التصنيف الداخلية هذه على بيانات تجميعية داخلياً وخارجياً تتألف من عوامل كمية ونوعية. تنتج تصنيفا نسبيا لمخاطر الائتمان وهو بدوره مرتبط باحتمالية التعثر لمدة سنة واحدة، ويتم مواءمتها لتعكس متوسط تقديرات التعثر طويلة الأجل للمؤسسة (من خلال دورة التعثر). تستخدم المؤسسة نموذجاً محدداً بناء على معايير تتعلق بالدولة والصناعة لتحويل احتمالية التعثر خلال دورة التعثر إلى تحديد التعثر في زمن محدد للحصول على الهيكل الزمني لاحتمالية التعثر في وقت محدد.

ج) قياس خسائر الائتمان المتوقعة

الخسارة من التعثر المفترض هي حجم الخسارة المحتملة لحدث تعثر. يتم تقديرها عموماً بالقيمة المفقودة زائد التكاليف بعد خصم الاسترداد (إن وجد) كنسبة مئوية للمبلغ القائم. تستخدم المؤسسة نماذج تقدير داخلية للخسارة نتيجة التعثر تأخذ في اعتبارها الهيكل والضمانات وفترة تقادم المطالبة والتصنيف الائتماني للطرف المقابل والدولة. يتم مواءمة الخسارة نتيجة التعثر لتعكس خبرة الاسترداد الخاصة بالمؤسسة ومستوى تطور البيانات التجميعية المتعددة للبنوك.

إن الخسارة الناتجة من التعثر هي حجم الخسارة المحتملة وذلك في حال كان هناك تعثر. تقوم المؤسسة باستخراج "التعرض عند التعثر عن السداد" من التعرضات الحالية إلى الطرف المقابل والتغيرات المحتملة في المبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن تعرض أداة مالية للمخاطر نتيجة التعثر هو إجمالي قيمتها الدفترية. بالنسبة للعقود والالتزامات المالية مثل الضمانات والاعتمادات المستندية، فإن التعثر نتيجة خسارة يشتمل على المبلغ المسحوب، بالإضافة إلى المبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد.

يتطلب معيار المحاسبة المالية رقم 30 تنبؤ خسائر الائتمان المتوقعة. تستخدم المؤسسة نموذجاً احصائياً يربط بين الأداء المستقبلي للأطراف المقابلة مع البيئة الاقتصادية الكلية الحالية والمستقبلية. كما يربط النموذج ما بين السيناريوهات الاقتصادية الكلية مع مخاطر تعثر الطرف المقابل. تتضمن العوامل الاقتصادية الكلية التي يتم أخذها في الاعتبار على سبيل المثال لا الحصر اجمالي الناتج المحلي وأسعار سوق الأسهم ومعدلات البطالة وأسعار السلع وتلك التي تتطلب تقييماً للاتجاه الحالي والمستقبلي لدورة الاقتصاد الكلية. تقوم المؤسسة بتقدير خسائر الائتمان المتوقعة الخاصة به من خلال حساب المتوسط المرجح لخسائر الائتمان المتوقعة في تعرضها للمخاطر ضمن (3) سيناريوهات اقتصادية كلية استشرافية.

د) مبالغ التعرض وتغطية خسائر الائتمان المتوقعة

تعترف المؤسسة بخسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً لأدوات المرحلة 1. وخسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني لأدوات المحلة 2. بالنسبة للأدوات المصنفة ضمن المرحلة 3، تقوم المؤسسة بتحديد مبلغ مخصص الخسارة على انه الفرق بين القيمة الدفترية للأداة وصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً مخصومة بمعدل الربح الأصلي الفعلي للأداة حيثما ينطبق ذلك.

تعرض الجداول أدناه تفاصيل إجمالي مبلغ التعرض والخسائر الائتمانية المتوقعة حسب طريقة التمويل للأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة في 31 ديسمبر 2022 و 2021.

فيما يلي تحليل للتغيرات في الأصول المالية قبل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المطابقة:

البيان	31 ديسمبر 2022			
	المرحلة (1) دولار أمريكي	المرحلة (2) دولار أمريكي	المرحلة (3) دولار أمريكي	المجموع دولار أمريكي
إجمالي القيمة الدفترية قبل الخسائر الائتمانية المتوقعة				
نقد وما في حكمه	182,224,920	-	-	182,224,920
ودائع مرابحة سلعية ووكالة	-	-	28,122,929	28,122,929
استثمارات في الصكوك	1,085,680,311	8,007,369	10,585,098	1,104,272,778
تمويل مرابحة	99,269,491	7,291,777	53,862,317	160,423,585
تمويل البيع الآجل	389,507,632	68,808,434	8,260,281	466,576,347
الإجارة المنتهية بالتمليك	99,399,979	120,201,959	19,980,985	239,582,923
موجودات استصناع	13,655,752	-	-	13,655,752
موجودات اخرى	314,847	42,914	5,873,483	6,231,244
	1,870,052,932	**204,352,453**	**126,685,093**	**2,201,090,478**

البيان	31 ديسمبر 2021			
	المرحلة (1) دولار أمريكي	المرحلة (2) دولار أمريكي	المرحلة (3) دولار أمريكي	المجموع دولار أمريكي
خسارة الائتمان المتوقعة				
نقد وما في حكمه	391	-	-	391
ودائع مرابحة سلعية ووكالة	-	-	11,646,271	11,646,271
استثمارات في الصكوك	2,660,382	32,359	10,585,098	13,277,839
تمويل مرابحة	1,358,500	184,943	53,870,143	55,413,586
تمويل البيع الآجل	9,765,876	4,112,342	5,313,329	19,191,547
الإجارة المنتهية بالتمليك	592,994	4,355,728	19,731,329	24,680,051
موجودات استصناع	96,201	-	-	96,201
موجودات اخرى	-	-	5,511,369	5,511,369
	14,474,344	**8,685,372**	**106,657,539**	**129,817,255**
استثمارات في اسهم				12,232,623
				142,049,878

البيان	31 ديسمبر 2022			
	المرحلة (1) دولار أمريكي	المرحلة (2) دولار أمريكي	المرحلة (3) دولار أمريكي	المجموع دولار أمريكي
إجمالي القيمة الدفترية قبل الخسائر الائتمانية المتوقعة				
نقد وما في حكمه	158,647,462	-	-	158,647,462
ودائع مرابحة سلعية ووكالة	188,710,810	-	28,207,149	216,917,959
استثمارات في الصكوك	-	-	10,585,098	10,585,098
تمويل مرابحة	99,103,386	9,223,490	61,086,570	169,413,446
تمويل البيع الآجل	207,445,113	93,085,179	29,776,277	330,306,569
الإجارة المنتهية بالتمليك	175,806,789	26,058,218	53,812,487	255,677,494
موجودات استصناع	-	17,475,758	-	17,475,758
موجودات اخرى	9,625,081	-	4,083,273	13,708,354
	839,338,641	**145,842,645**	**187,550,854**	**1,172,732,140**

البيان	31 ديسمبر 2021			
	المرحلة (1) دولار أمريكي	المرحلة (2) دولار أمريكي	المرحلة (3) دولار أمريكي	المجموع دولار أمريكي
خسارة الائتمان المتوقعة				
نقد وما في حكمه	655	-	-	655
ودائع مرابحة سلعية ووكالة	11,601	-	14,066,639	14,078,240
استثمارات في الصكوك	-	-	10,585,098	10,585,098
تمويل مرابحة	2,971,561	292,960	45,718,021	48,982,542
تمويل البيع الآجل	4,918,328	6,726,775	11,088,261	22,733,364
الإجارة المنتهية بالتمليك	246,491	588,982	34,166,491	35,001,964
موجودات استصناع	-	1,629,527	-	1,629,527
موجودات اخرى	-	-	2,701,219	2,701,219
	8,148,636	**9,238,244**	**118,325,729**	**135,712,609**

كان تحليل التغيرات في مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة فيما يتعلق بالأصول المالية للمؤسسة على النحو التالي:

البيان	31 ديسمبر 2022			
	المرحلة (1) دولار أمريكي	المرحلة (2) دولار أمريكي	المرحلة (3) دولار أمريكي	المجموع دولار أمريكي
مخصصات كما في 1 يناير 2022	8,148,636	9,238,244	118,325,729	135,712,609
أصول جديدة نشأت أو تم شراؤها	5,843,068	1,969,998	-	7,813,066
أصول مسددة	(45,797)	(321,789)	(11,088,829)	(11,456,415)
تحول من المرحلة 1 إلى المرحلة 2	(5,675)	57,681	-	52,006
تحول من المرحلة 3 إلى المرحلة 2	-	936,860	(12,327,519)	(11,390,659)
تحول من المرحلة 3 إلى المرحلة 1	252,598		(557,956)	(305,358)
زيادة / (نقص) المخصص	281,514	(3,195,622)	12,306,114	9,392,006
	14,474,344	**8,685,372**	**106,657,539**	**129,817,255**
استثمارات في رأسمال الشركات				12,232,623
مخصصات كما في 31 ديسمبر 2022				**142,049,878**

البيان	31 ديسمبر 2021			
	المرحلة (1) دولار أمريكي	المرحلة (2) دولار أمريكي	المرحلة (3) دولار أمريكي	المجموع دولار أمريكي
مخصصات كما في 1 يناير 2021	7,455,634	9,210,635	123,160,974	139,827,243
أصول جديدة نشأت أو تم شراؤها	3,760,876	292,959	-	4,053,835
أصول مسددة	(1,614,078)	(1,631,484)	(59,704)	(3,305,266)
شطب	-	-	-	0
تحول من المرحلة 1 إلى المرحلة 2	(1,389,022)	6,054,845	-	4,665,823
تحول من المرحلة 2 إلى المرحلة 3	-	-	-	0
تحول من المرحلة 2 إلى المرحلة 1	198,391	(1,173,811)	-	(975,420)
تحول من المرحلة 3 إلى المرحلة 1	28,069	-	(497,060)	(468,991)
مخصصات جديدة ومتزايدة (بالصافي بعد خصم الإصدارات)	(291,234)	(3,514,900)	(4,278,481)	(8,084,615)
مخصصات كما في 31 ديسمبر 2021	**8,148,636**	**9,238,244**	**118,325,729**	**135,712,609**

تحصل المؤسسة على الضمانات الكافية وتستخدم أساليب أخرى لتحسين الائتمان من شأنها حماية قيمة استثماراتها. وتشمل تلك الضماناتُ ضماناتٍ بنكية ومؤسسية، ورهن الأصول التي تمولها وحيازة ملكية تلك الأصول، إلخ. وعموماً، تعتبر قيمةُ الضمانات، ومختلف طرق تعزيز الائتمان التي تحتفظ بها "المؤسسة" لضمان تلك الأصول حتى تاريخ إعداد هذا التقرير كافيةً لتغطية أي حالات تعرّض محتملة. وعندما ترى إدارة المؤسسة ولجنة وضع المخصصات التابعة لها أن قيمة المستحقات غير قابلة للاسترداد الكامل، تقوم المؤسسة بتسجيل تكلفة مناسبة لانخفاض القيمة. وتتمثل سياسة المؤسسة الخاصة بالأوراق المالية، وضمانات عمليات التمويل الآجل في أن تساوي قيمة مجموع حزمة الأوراق المالية أو تتجاوز 125 % من قيمة الأصول الممولة.

مخاطر السوق

تتعرض المؤسسة لمخاطر السوق من جراء استخدام الأدوات المالية، ولا سيما مخاطر تقلبات أسعار الصرف ومخاطر معدل هامش الربح ومخاطر أسعار حقوق الملكية.

مخاطر العملات

تنشأ مخاطر العملات من احتمالية أن تؤثر التغيُّرات في أسعار صرف العملات الأجنبية على قيمة الموجودات والمطلوبات المالية المُسجَّلة بعملات أجنبية، في حال لم تقم المؤسسة بالتحوط من مخاطر العملات من خلال أدوات التحوط.

وتتعرض المؤسسة لمخاطر العملات نظرًا لكون قسم من محفظة استثمار الأموال السائلة والاستثمارات في حقوق الملكية يتمّ بعملات غير الدولار الأمريكي الذي يمثل عملة التقرير للمؤسسة. وقد عمدت المؤسسة إلى تقليل التعرض لمخاطر العملات على الأموال السائلة بضمانها إتمام كافة عمليات الأموال السائلة بالدولار الأمريكي، أو بعملات مرتبطة بالدولار الأمريكي. أما بشأن الأصول والمطلوبات النقدية، فتدير المؤسسة المخاطر المحتملة للعملات الأجنبية عن طريق المواءمة بين الأصول والمطلوبات الإسلامية المقومة بعملات أجنبية.

كما تتعرض المؤسسة لمخاطر السوق الناجمة عن التأثيرات السلبية للعملات الأجنبية على معاملات الصكوك المقومة بعملات أجنبية. وتتحكم المؤسسة في هذه المخاطر بأساليب متنوعة مثل العقود الإسلامية الآجلة لتداول العملات الأجنبية.

مخاطر هامش الربح

تنشأ مخاطر هامش الربح من إمكان تأثير تغير معدلات هامش الربح على قيمة الأدوات المالية (مخاطر هامش الربح بالقيمة العادلة) أو التدفقات النقدية المستقبلية (مخاطر هامش ربح التدفقات النقدية) والإيرادات أو الخسائر الناجمة عنها المُعلَنة. وتتعرض المؤسسة لتغيرات في معدلات هامش الربح، ولاسيما في إيداعاتها، واستثماراتها في الصكوك، وتمويلها بالمرابحة، وتمويلاتها للبيع الآجل، وإجارتها المنتهية بالتمليك، وتمويلها بالاستصناع، وإصدارات الصكوك والتمويل بالمرابحة السلعية الناجمة عن التغيرات في هوامش الربح السائدة في السوق.

ومن أجل إدارة مخاطر هامش ربح التدفقات النقدية، تشترط "سياسة إدارة الموجودات والمطلوبات"، التي اعتمدها مجلس إدارة المؤسسة، تقيّدَ المؤسسة بمبدأ التمويل الملائم في إدارتها لموجوداتها ومطلوباتها ومبادلات معدل الربح. وبالتالي، تضمن المؤسسة أن أساس معدل الربح والعملات لجميع الأصول الممولة بالديون يتطابق مع الالتزامات الأساسية. ويضمن هذا الأسلوب بقاء هامش إيرادات "المؤسسة" من الاستثمارات ثابتاً إلى حد كبير بغض النظر عن تغير معدلات هامش الربح وأسعار الصرف.

وتتسم معظم الموجودات والمطلوبات المالية للمؤسسة بكونها ذات طبيعة قصيرة الأمد. غير أن بعض المنتجات المالية واستثمارات الصكوك وإصدارات الصكوك ذات معدلٍ ثابت وطبيعةٍ طويلة الأمد وتُعرّضُ "المؤسسة" لمخاطر هامش الربح بالقيمة العادلة. وتقيّم الإدارة، دوريًا، معدلات السوق المعمول بها وتقيّم القيمة الدفترية لهذه المنتجات التمويلية.

وكما في تاريخ قائمة المركز المالي المنفصلة، تعتقد الإدارة أن تحوّلا تقديريًا قدره 25 نقطة أساس في نسب هوامش الربح السوقية، لن يعرّض "المؤسسة" كثيرًا لمخاطر التدفقات النقدية أو مخاطر هامش الربح بالقيمة العادلة.

مخاطر أسعار الأسهم

تتعرض المؤسسة لمخاطر أسعار حقوق الملكية على استثماراتها على أساس القيمة العادلة. وللمؤسسة استثمار واحد مدرج في سوق المال، لذلك لا تتعرض "المؤسسة" لمخاطر سعر كبيرة.

مخاطر السيولة

تنشأ مخاطر السيولة من عدم توفر السيولة النقدية الكافية للوفاء بالمصروفات والالتزامات المالية عند حلول أجلها.

وللحماية من مخاطر السيولة، تتبع المؤسسة نهجًا حذرًا من خلال الاحتفاظ بمستويات سيولة عالية تستثمر في النقد وما في حكمه، وودائع مرابحة سلعية ووكالة والتمويل بالمرابحة بآجال استحقاق قصيرة تتراوح بين 3 شهور و12 شهرًا. يرجى الاطلاع على الإيضاح 28 بشأن فترات استحقاق الأصول.

مخاطر عدم الامتثال للشريعة

مخاطر عدم الامتثال للشريعة الإسلامية في مفهوم المؤسسة هي مخاطر الخسائر الناجمة عن عدم الالتزام بقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية على النحو الذي تسطّره الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. إن المؤسسة حريصة كل الحرص على تجنيب عَملياتها مخاطر عدم الامتثال للشريعة. ويشكل الالتزام بالشريعة الإسلامية جزءًا لا يتجزأ من مهمة المؤسسة بما يتماشى مع مواد اتفاقية تأسيسها. وعليه، تدير المؤسسة بفعالية مخاطر عدم الامتثال للشريعة من خلال الاستفادة من إطار الإجراءات والسياسات القوية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. ولذا، تضمّن إدارة العمليات أو الأقسام المعرضة لمخاطر عدم الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة، باعتبارها خط الدفاع الأول، ثقافة الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ضمن إجراءاتها، في حين يمثل قسم الالتزام الشرعي بمجموعة البنك خط الدفاع الثاني لإدارة ومراقبة مخاطر عدم الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من الناحية الاستراتيجية قبل تنفيذ المعاملات / العمليات. وتقدم وظيفة التدقيق الشرعي الداخلية لمجموعة البنك تأكيداً معقولاً مستقلاً باعتباره الخط الثالث للدفاع بعد تنفيذ المعاملات / العمليات وتعتمد وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي القائمة على المخاطر.

32 القيمة العادلة

إن القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه من بيع أصل أو الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. ولذلك يمكن أن تنشأ فروق بين القيم الدفترية وتقديرات القيم العادلة.

تم الإفصاح عن تقييم القيمة العادلة فيما يتعلق بالاستثمارات في إيضاح 13-3.

وجميع المشتقات المالية الإسلامية للمؤسسة غير مدرجة في أسواق مالية. وتقدر قيمتها العادلة باستخدام أسلوب فني معين في التقييم. وبالتالي فهي مصنفة في المستوى الثالث.

وتقارب القيمة الدفترية لجميع أصول وخصوم "المؤسسة" الأخرى قيمها العادلة.

33 الالتزامات

في سياق الأعمال العادية، فإن المؤسسة طرف في الأدوات المالية مع وجود مخاطر خارج قائمة المركز المالي. تشتمل هذه الأدوات على التزامات لإجراء مدفوعات متعلقة بالمشروع والتزامات مساهمات حقوق الملكية وبنود أخرى ولا تظهر في قائمة المركز المالي المنفصلة.

تستخدم المؤسسة نفس سياسات إدارة ومراقبة الائتمان في التعهد بالالتزامات خارج قائمة المركز المالي كما هو الحال مع العمليات في قائمة المركز المالي.

	31 ديسمبر 2022 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي
الإجارة المنتهية بالتمليك	-	2,398,000
تمويل مرابحة	-	10,000,000
تمويل البيع الآجل	83,803,592	46,181,500
استثمارات في رأسمال الشركات	-	84,032,585
	83,803,592	**142,612,085**

34 تأثير معايير المحاسبة المالية الجديدة والمعدلة

تم تطبيق معايير المحاسبة المالية الجديدة التالية، التي أصبحت سارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022، في هذه القوائم المالية.

معيار المحاسبة المالية رقم 37 "التقارير المالية من قبل مؤسسات الوقف"
يهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ التقارير المالية من قبل مؤسسات الوقف، والتي يتم إنشاؤها وتشغيلها بما يتماشى مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية. يسري هذا المعيار للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022 مع السماح بالتطبيق المبكر. لا ينطبق المعيار لأن المؤسسة ليست مؤسسة وقفية.

معيار المحاسبة المالية رقم 38 "وعد وخيار وتحوط"
يهدف هذا المعيار إلى تحديد مبادئ المحاسبة والتقرير للاعتراف والقياس والإفصاحات فيما يتعلق بترتيبات الوعد المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (الوعد) والخيار والتحوط للمؤسسات المالية الإسلامية. يمكن تصنيف ترتيبات الوعد والخيار إلى؛ (أ) الوعد الإضافي أو الخيار حيث يكون الوعد أو الخيار مرتبطين باتفاقية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويرتبط بهيكل الصفقة أو المنتج، على سبيل المثال الوعد من قبل طالب الشراء (المشتري المحتمل) مرفق بصفقة مرابحة، أو وعد بالشراء بعد انتهاء مدة الإجارة في معاملة إجارة منتهية بالتمليك، أو الخيار لرؤية (أي معاينة) صفقة بيع و (ب) الوعد أو الخيار حيث يتم استخدام الوعد أو الخيار كترتيب قائم بذاته متوافق مع الشريعة، مثال على الوعد الآجل بالعملات الأجنبية أو خيار إلغاء البيع مع العربون. يجوز للمؤسسة تعيين علاقة تحوط بين الوعد أو الخيار (يشار إليه بأداة التحوط) وبند التحوط حيث توجد علاقة تحوط.

الوعد الإضافي أو الخيار في حد ذاته لا ينشأ عنه أي أصل أو التزام. من ناحية أخرى، ينتج عن منتج الوعد أو الخيار التزام ضمني معترف به في دفاتر المؤسسة. يسري هذا المعيار على القوائم المالية للصندوق للفترات التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022. لم يكن للمؤسسة أي تأثير جوهري لتحوت على قوائمها المالية المنفصلة لأنها تطبق محاسبة التحوط. تعتقد المؤسسة أن وعد لن يكون لها أي أثر جوهري وأن الخيار غير قابل للتطبيق لأن المؤسسة لا تستخدم الخيار في ترتيباتها التعاقدية.

35 المعايير الصادرة ولكن لم تصبح سارية المفعول بعد

تم إصدار معايير المحاسبة المالية الجديدة التالية. تعتزم المؤسسة تطبيق معايير التقارير المالية هذه عندما تصبح سارية المفعول وتقوم حاليًا بتقييم تأثير هذه المعايير المحاسبية المالية الجديدة على قوائمها وأنظمتها المالية.

معيار المحاسبة المالية رقم 39 "التقارير المالية عن الزكاة"
ويهدف هذا المعيار إلى تحديد المعالجة المحاسبية للزكاة في دفاتر المؤسسات المالية الإسلامية. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ التقارير المالية المتعلقة بالزكاة المنسوبة إلى مختلف أصحاب المصلحة في مؤسسة مالية إسلامية. يسري هذا المعيار للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023 مع السماح بالتطبيق المبكر. لا ينطبق المعيار لأن المؤسسة ليست دافعة للزكاة.

معيار المحاسبة المالية رقم 40 "التقرير المالي لنوافذ التمويل الإسلامي"
يهدف هذا المعيار إلى وضع متطلبات إعداد التقارير المالية للخدمات المالية الإسلامية التي تقدمها المؤسسات المالية التقليدية (على شكل نوافذ تمويل إسلامي). يسري هذا المعيار على القوائم المالية لنافذة التمويل الإسلامي للمؤسسات المالية التقليدية للفترات التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2024 مع السماح بالتطبيق المبكر. لا ينطبق هذا المعيار على المؤسسة لأنها ليست مؤسسة مالية تقليدية.

معيار المحاسبة المالية رقم 1 (المعدل لعام 2021) "العرض العام والإفصاحات في القوائم المالية"
يصف معيار المحاسبة المالية رقم 1 المعدل ويحسن العرض الإجمالي ومتطلبات الإفصاح المنصوص عليها بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية ويحل محل معيار المحاسبة المالية رقم 1 السابق. وينطبق على جميع المؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات الأخرى التي تتبع معايير المحاسبة المالية الأخرى الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. يحدد هذا المعيار المتطلبات العامة لعرض القوائم المالية، والحد الأدنى من المتطلبات لمحتويات القوائم المالية والهيكل الموصى به للقوائم المالية التي تسهل العرض الصحيح بما يتماشى مع مبادئ وقواعد الشريعة وقابليتها للمقارنة مع القوائم المالية للمؤسسة للفترات السابقة والقوائم المالية للمؤسسات الأخرى. يسري هذا المعيار على القوائم المالية للمؤسسات التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023 مع السماح بالتطبيق المبكر. تقوم المؤسسة حاليًا بتقييم أثر هذا المعيار.

معيار المحاسبة المالية رقم 42 الخاص بأيوفي - "العرض والإفصاح في القوائم المالية لمؤسسات التكافل"
يحدد هذا المعيار مبادئ العرض والإفصاح عن القوائم المالية لمؤسسات التكافل. ويهدف إلى ضمان قيام مؤسسات التكافل بتقديم المعلومات المتعلقة بهذه الترتيبات بأمانة إلى أصحاب المصلحة المعنيين وفقًا للعلاقة التعاقدية بين الأطراف ونموذج الأعمال الخاص بأعمال التكافل بما يتماشى مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية. يسري هذا المعيار على القوائم المالية للمؤسسات التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2025 مع السماح بالتطبيق المبكر. لن يؤثر معيار المحاسبة المالية رقم 42 على القوائم المالية لأن المؤسسة ليست منشأة تكافلية.

معيار المحاسبة المالية رقم 43 من أيوفي - "محاسبة التكافل: الاعتراف والقياس
يحدد هذا المعيار مبادئ الاعتراف والقياس والتقرير عن ترتيبات التكافل والمعاملات الإضافية لمؤسسات التكافل. ويهدف إلى ضمان قيام مؤسسات التكافل بتقديم المعلومات المتعلقة بهذه الترتيبات بأمانة إلى أصحاب المصلحة المعنيين وفقًا للعلاقة التعاقدية بين الأطراف ونموذج الأعمال الخاص بأعمال التكافل بما يتماشى مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية. تتوافق متطلبات هذا المعيار على النحو الواجب مع أفضل الممارسات الدولية للتقرير المالي لأعمال التأمين. يسري هذا المعيار على القوائم المالية للمؤسسات التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2025 مع السماح بالتطبيق المبكر. لن يؤثر معيار المحاسبة المالية رقم 43 على القوائم المالية لأن المؤسسة ليست منشأة تكافلية.

36 تحول الليبور

لدى المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص عقود معينة قائمة في نهاية عام 2022 والتي ستستحق بعد 30 يونيو 2023. تحتوي جميع المشاريع على جانب الأصول على فقرات عدم توفر معدل مرجعي قوي (لصالح المؤسسة الإسلامية للتنمية). إن التحول في الوقت المناسب إلى معدل التمويل الليلي المضمون (معدل الصوفر) المحدد كمعدل مرجعي لجميع التسهيلات ذات السعر العائم بالدولار الأمريكي قيد التنفيذ إلى حد كبير. تعتقد إدارة المؤسسة الإسلامية للتنمية أنه لا يوجد تأثير مالي والتغيير إلى معيار جديد ليس له آثار شرعية يجب موافقتها من قبل لجنة الشريعة.

تقدمت المؤسسة بالفعل في العملية نحو الحول المطرد إلى معدل الصوفر المحدد باعتباره المعدل المرجعي الجديد. تم تحديد التسهيلات التمويلية والاقتراض المرتبطة بالليبور والتي تستحق بعد 30 يونيو 2023. بالإضافة إلى ذلك، ستنشئ إدارة المؤسسة مجموعة عمل مكونة من ممثلين من مختلف وحدات المؤسسة، والتي ستكلف بمسؤولية:

- وضع خطة تحول ليبور مع جدول زمني واضح ومعالم رئيسية
- مراجعة الأصول والمطلوبات القائمة المحددة والتي تستند إلى الليبور والتي تستحق بعد 30 يونيو 2023
- التأكد من تضمين البنود الاحتياطية في تلك التي لم يتم إدراجها من خلال الاستعانة بمكتب محاماة للمساعدة في هذه العملية
- إيصال الحاجة إلى التغيير والتفاوض مع العملاء بشأن الأسعار المعدلة
- تقديم المشورة للإدارة حول تأثير التغيير المقترح
- مراجعة إرشادات الاستثمار والخزينة عند الاقتضاء
- تفعيل البند الاحتياطي وإصدار معدلات مرجعية بديلة
- مراقبة تنفيذ التغيير للتأكد من أن كل شيء يسير وفقًا للخطة.

تتوقع الإدارة أن يتم تعديل جميع اتفاقيات التمويل الحالية ذات الصلة بنجاح لتضمين معدل الصوفر المحدد كمعدل مرجعي جديد خلال النصف الأول من عام 2023. من ناحية أخرى، ومنذ بداية عام 2022، تستخدم المؤسسة معدل الصوفر المحدد كمعدل مرجعي لجميع التسهيلات المعتمدة حديثًا بسعر عائم بالدولار الأمريكي.

37 إعادة تصنيف سنة سابقة

خلال العام، أجرت المؤسسة عمليات إعادة التصنيف التالية في قائمة المركز المالي المنفصلة وقائمة الدخل المنفصلة وقائمة التدفقات النقدية المنفصلة. تمت عملية التصنيف للأسباب التالية:

- لتسجيل الدخل المستحق من السلع كجزء من الأصل ذي الصلة بدلاً من إظهاره ضمن الأصول الأخرى
- لتسجيل تكلفة التمويل المؤجلة كجزء من الالتزام ذي الصلة بدلاً من إظهارها ضمن المطلوبات الأخرى
- تم تعديل شكل قائمة الدخل المنفصلة عن طريق إدخال بنود جديدة وتجميع بعض البنود معًا

لا يوجد أي تغيير على صافي الدخل المعلن عنه والتصنيفات ذات الصلة موضحة أدناه:

قائمة المركز المالي المنفصلة كما في 31 ديسمبر 2021	الأرصدة كما هو مفصح عنها سابقاً دولار أمريكي	إعادة التصنيف دولار أمريكي	الأرصدة كما في 31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي
نقد وما في حكمه	158,647,462	41,681	158,689,143
إيداعات سلعية من خلال المؤسسات المالية	198,066,519	4,731,519	202,798,038
موجودات اخرى	47,662,056	(8,774,371)	38,887,685
مجموع الموجودات	**2,964,876,928**	**(4,001,171)**	**2,960,875,757**
الصكوك المصدرة	700,000,000	695,404	700,695,404
تمويل مرابحة سلعية	1,100,334,902	(450,612)	1,099,884,290
مستحقات ومطلوبات أخرى	44,253,354	(4,245,963)	40,007,391
مجموع المطلوبات	**1,885,531,130**	**(4,001,171)**	**1,881,529,959**
مجموع حقوق الملكية والمطلوبات	**2,964,876,928**	**(4,001,171)**	**2,960,875,757**

قائمة الدخل المنفصلة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021	الأرصدة كما هو مفصح عنها سابقاً دولار أمريكي	إعادة التصنيف دولار أمريكي	الأرصدة كما في 31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي
دخل من موجودات تمويلية	-	32,071,628	32,071,628
تمويل مرابحة	1,690,299	(1,690,299)	-
تمويل البيع بالتقسيط	16,006,527	(16,006,527)	-
الإجارة المنتهية بالتمليك	13,425,057	(13,425,057)	-
موجودات استصناع	949,745	(949,745)	-
إيرادات أخرى	-	10,700,175	10,700,175
رسوم إدارية	3,321,266	(3,321,266)	-
أتعاب ادارة	1,279,224	(1,279,224)	-
رسوم استشارية	6,372,501	(6,372,501)	-
مكاسب القيمة العادلة من المشتقات الاسلامية صافية من خسائر الصرف	(272,816)	272,816	-
صافي الربح	**8,610,763**	**-**	**8,610,763**

قائمة الدخل المنفصلة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021	الأرصدة كما هو مفصح عنها سابقاً دولار أمريكي	إعادة التصنيف دولار أمريكي	الأرصدة كما في 31 ديسمبر 2021 دولار أمريكي
التغيرات في الموجودات والمطلوبات العاملة			
ودائع مرابحة سلعية ووكالة	326,233,725	(4,731,519)	321,502,206
موجودات اخرى	497,073	8,774,370	9,271,443
مستحقات ومطلوبات أخرى	(4,216,450)	(4,245,963)	(8,462,413)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية	**159,598,470**	**(203,112)**	**159,395,358**
سداد الصكوك الصادرة	(300,000,000)	2,472,586	(297,527,414)
سداد تمويل المرابحة السلعية	(632,463,712)	(2,227,793)	(634,691,505)
صافي النقد (المستخدم في) / من الأنشطة التمويلية	**(305,834,370)**	**244,793**	**(305,589,577)**
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	**158,647,462**	**41,681**	**158,689,143**

38 اعتماد إصدار القوائم المالية

تم اعتماد إصدار القوائم المالية وفقاً لقرار مجلس الإدارة بتاريخ 3 أبريل 2023م (الموافق 12 رمضان 1444هـ).

بسم الله الرحمن الرحيم

الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية التقرير الشرعي السنوي لعام 1443هـ / 1444هـ

الحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

صاحب المعالي رئيس مجلس المحافظين،
أصحاب المعالي أعضاء مجلس المحافظين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أما بعد،

فإنه وفقاً للائحة الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وانطلاقاً من مهام الهيئة المتمثّلة في تقديم تقرير شرعي سنوي لكم عن نشاط مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لعام 1443هـ / 1444هـ، فنود إفادتكم علماً بأننا من خلال اللجنة الفرعية حسب المنهج المتبع في الهيئة قد راجعنا إجمالاً المبادئ المستخدمة والعقود المتعلقة بالمعاملات والتطبيقات التي عرضت علينا مما طرحتها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وتشمل الموارد المالية العادية، وصندوق وقف موارد الحساب الخاص (صندوق الوقف)، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية، وصندوق الاستثمار في ممتلكات الأوقاف، والهيئة العالمية للوقف، وجميع الصناديق التي يديرها البنك للسنة المنتهية في : 7 جمادى الآخرة 1444هـ، الموافق: 31 كانون الأول (ديسمبر) 2022م.

ولقد قمنا بالرقابة والمراجعة الواجبة مستعينين بعد الله بقسم الشؤون الشرعية لإبداء رأي عما إذا كانت مجموعة البنك التزمت بأحكام ومبادئ الشريعة وبالفتاوى والقرارات والإرشادات المحدّدة التي أصدرناها.[1]

إنّ مسؤولية التأكد من أنّ مجموعة البنك الإسلامي للتنمية تلتزم بأحكام ومبادئ الشريعة تقع على عاتق الإدارة؛ وأما مسؤوليتنا، فتنحصر في إبداء الرأي الشرعي المستقل عن مراجعتنا لعمليات مجموعة البنك. لقد قمنا بالمراجعة التي اشتملت على الفحص والتأكد من الإجراءات المتبعة من مجموعة البنك على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات. وقد بنينا مراجعتنا على المعلومات والتفسيرات التي اعتبرناها ضرورية بغية التأكد من أنّ مجموعة البنك لم تخالف أحكام ومبادئ الشريعة.

[1] أعضاء الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية هم أصحاب المعالي، والسماحة، والفضيلة، والسعادة الشيخ محمد تقي العثماني رئيساً، والشيخ عبدالله بن سليمان المنيع نائباً للرئيس، والدكتور أسيد الكيلاني، والدكتور بشير علي عمر، والدكتور قطب مصطفى سانو، والدكتور محمد الروكي، والدكتور محمد الشافعي انطونيو.

وبناء على ما سبق، فإننا نقرر ما يلي:

1. نحسب أنّ مجموعة البنك في جملتها اتخذت الإجراءات اللازمة لتطبيق العقود التي تم إعدادها ومراجعتها من قبلنا.
2. إنّ توزيع الأرباح وتحميل الخسارة يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده من قبلنا وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة.
3. إنّ جميع المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرق تحرّمها الشريعة الإسلامية تم تجنيبها وفقا للقرارات الصادرة من قبلنا تمهيداً لصرفها في أغراض خيرية بمعرفتنا.
4. لا تجب الزكاة في الأموال العامة وفي أموال الوقف، فلا يجب على مجموعة البنك إخراج الزكاة: لأنّ مصادر موجوداتها إما من المال العام أو الوقف. وأما أموال المؤسسات الأخرى، فلا يخرج البنك زكاتها إلا بإذن أصحابها، ولذا فإنّ مسؤولية إخراجها تقع على المالكين.

نسأل الله العلي القدير أن يحقّق لمجموعة البنك الرشاد والسّداد لما فيه خير الأمة الإسلامية.

والسلام عليكـم ورحمة الله وبركـاتة.

فضيلة الشيخ الدكتور محمد تقي العثماني
رئيس الهيئة الشرعية

الأستاذ أبو بكر صالح كانتي
مدير قسم الشؤون الشرعية

جدة: 7 رمضان 1444هـ، الموافق: 29 مارس (آذار) 2023م

الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية
The Islamic Development Bank Group Shari'ah Board
Conseil de Charia du Groupe de la Banque Islamique de Développement
Approved / معتمد / Approuvé

التقرير السنوي للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص©

جميع الحقوق محفوظة. ولا يجوز استنساخ أي جزء من هذا المنشور أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة، بما في ذلك التصوير والتسجيل، دون إذن كتابي من المؤسسة (صاحب حقوق النشر). يجب أيضًا الحصول على هذا الإذن الكتابي قبل تخزين أي جزء من هذا المنشور في نظام استرجاع أيًا كان نوعه.

ترسل طلبات الحصول على الإذن إلى **icd@isdb.org**

تصميم وإخراج Blackwood Creative Ltd (weareblackwood.com) والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص.

التصوير

تملك المؤسسة حقوق التأليف والنشر للصور التي تظهر في هذا التقرير ما لم يذكر خلاف ذلك. ويشمل ذلك صورًا مختارة من مواطنين مقيمين في الدول الأعضاء في المؤسسة التقطت في إطار المسابقة الثالثة للتصوير بالهاتف الجوال. تخضع المسابقة لشروط وأحكام خاصة. التقط المشاركون هذه الصور بحلول 15 فبراير 2023، وهي تعرض ثقافة بلادهم وتراثها وشعبها ومعالم تطورها.

© شاترستوك: الصفحات 1، 4، 15، 18، 20، 23، 26، 29، 33، 35، 36، 44، 48، 52، 60، 144.

P2-5
P2-4

المؤسسة الإسلامية
لتنمية القطاع الخاص

ص.ب 54069
جدة 21514
المملكة العربية السعودية

+966 12 644 1644
+966 12 644 4427
icd@isdb.org
www.icd-ps.org

icd_ps@
icdps
icdps
icdps

IsDB
البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank

عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية